ثلاثون كتابا في كتاب

(عروض مختصرة لأحدث الكتب في الاقتصاد والسياسة والفكر والأدب وغيرها)

(الجزء الثاني)

بدر محمد بدر

دار البشير
للثقافة والعلوم

اسـم الكتــاب: **ثلاثون كتابًا في كتاب**
التــأليـــــــف: **بدر محمد بدر**
موضـع الكتــاب: **سياسة**
عــدد الصفحـات : **248**
عــدد المــــلازم : **15.5**
مقاس الكتـــاب : **17 × 24**
عــدد الطبعــات : **الطبعة الأولي**
الإيداع القانوني : **17650 / 2014**
الترقيم الدولــي : **I.S.B.N.978/977/278/454/7**
الصـف التصويري: الندي للتجهيزات الفنية

التوزيـع والنشـر
دار البشير للثقافة والعلوم

مصر

darelbasheer@hotmail.com
darelbasheeralla@gmail.com
ت : 01012355714 - 01152806533

1435 هـ
2014 م

من الهدي القرآني

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ١
خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ
ٱلۡأَكۡرَمُ ٣ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ٤ عَلَّمَ
ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ٥﴾

[العلق: **1-5**]

الإهداء

إلى أساتذتي الكرام الذين غرسوا في أعماقي حب القراءة منذ مرحلة الطفولة .

وإلى الشباب الواعد من أمتي، الذين كانت أولى كلمات القرآن الكريم الذي يخاطبهم: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ①﴾ [العلق] .

أقدم الجزء الثاني من كتابي: «**ثلاثون كتابًا في كتاب**»، بعد أن لقي الجزء الأول ترحيبا واهتماما واستحسانا من القراء الكرام .

تمهيد

لا شك في أن الأمم الناهضة تولي جانب القراءة اهتمامًا كبيرًا، وتخصص له الإمكانيات اللازمة للوصول إلىٰ مستوىٰ أفضل من المعرفة، سواء من خلال الإصدارات المخفضة أو المسابقات أو تخفيض تكاليف نشر وإصدار الكتب أو غيرها من وسائل، خصوصًا والمعارف أصبحت تتسارع بمعدل هائل، والأحداث سواء المحلية أو الدولية تثير الكثير من التساؤلات وعلامات الاستفهام، وتأتي الكتب المنشورة لتكشف جانبًا من هذا الغموض وترد علىٰ بعض التساؤلات الحائرة لدىٰ الكثيرين.

ولا شك أيضا في أننا ـ وبخاصة الشباب ـ بحاجة إلىٰ تواصل المعرفة والاطلاع، لبناء الشخصية القوية الواعية، صاحبة الرؤية الواقعية والمستقبلية الواضحة، وبمثل ذلك تتقدم الشعوب وترتقي الأمم وتتجدد الحضارات، وتزداد الإبداعات في الكون، وفي تقديري أن هناك الكثيرين الذين يرغبون في القراءة، لكن ضيق الوقت وكثرة الأعباء قد يشكلا عائقًا أمام الاهتمام بها، لذا فكرت في تقديم هذه الصورة، وهي استعراض سريع ومركز لأحدث الكتب الصادرة خلال العامين الأخيرين (2011 و2012)، والتي تتناول بعض القضايا والموضوعات المهمة، سواء السياسية أو الاستراتيجية أو الاقتصادية أو الفكرية أو غيرها.

ولقد اخترت أهم ثلاثين كتابًا من وجهة نظري في هذه المجالات، واستعرضت بشكل صحفي ومهني أهم محتوياتها، لكي أساعد القارئ المهتم، الذي يعاني من ضيق الوقت، في التعرف علىٰ المضمون الأساسي لتلك الكتب، حتىٰ يقرأ ثلاثين كتابًا في كتاب واحد، وتركت عناوين الكتب ودور النشر لمن أراد المزيد، ولم أشأ أن أرتب هذه العروض ترتيبًا معينًا؛ لأترك للقارئ أن يختار بنفسه ما يروق له قراءته أولًا..

وهذا هو الجزء الثاني من سلسلة: «**ثلاثون كتابا في كتاب**»، آملًا أن أكون قد وُفقت في تحقيق هدفي، والله الموفق والمعين.

القاهرة في:
بدر محمد بدر
Badrm2003@yahoo.com

* * *

(1)

الإسلاموفوبيا

الكتاب: الإسلاموفوبيا
المؤلف: ستيفن شيهي
المترجم: د. فاطمة نصر
الناشر: دار سطور الجديدة، القاهرة
عدد الصفحات: 380
الطبعة الأولى: 2012

ظهر مصطلح «الإسلاموفوبيا» قبل نحو ربع قرن فقط، إلا أن المعنىٰ الذي يعبر عنه يعود إلىٰ عصر حروب الفرنجة أو الحروب الصليبية، بحسب وصف الأوربيين لها، قبل حوالي عشرة قرون، و«الإسلاموفوبيا» تعني حالة الخوف الزائدة من الإسلام، حالة نفسية ناتجة عن الكراهية الشديدة، تؤدي إلىٰ فقدان الاتزان والرؤية والمنطق العقلي في التعامل مع الإسلام وأتباعه.

والكتاب الذي بين أيدينا يكشف الكثير من أسرار وأبعاد وتأثير حالة الإسلاموفوبيا في الولايات المتحدة الأميركية، خصوصًا منذ سقوط الاتحاد السوفييتي قبل نحو ربع قرن، هذه الحالة التي سماها المؤلف «ستيفن شيهي»، وهو أستاذ اللغة والثقافة العربية بجامعة ساوث كارولينا: «الحملة الأيديولوجية ضد المسلمين»، التي تسود جميع مستويات الحياة الأميركية، من اليمين إلىٰ اليسار، ومن المتدينين إلىٰ الملحدين.

حالة مجتمعية

وعبر صفحات الكتاب يغوص بنا المؤلف في أعماق المجتمع الأميركي؛ لسبر أغوار هذه «الحالة» التي يرىٰ أنها جلية في قطاعات عديدة من المجتمع، تنفثها الوسائط الإعلامية، ومراكز الأبحاث، والخبراء المزعومون، والمخبرون المحليون، والأكاديميون المارقون، واللوبيات، وتنظيمات النشطاء.

ويقول: إن المسلمين في الولايات المتحدة لا يشعرون فقط بالوابل اليومي لخطاب الكراهية، وأفعال الكراهية، من خلال التحليلات والصور المهيمنة المزدرية، التي تجتاح شاشات التليفزيون والوسائط الإعلامية المطبوعة، وحتىٰ لوحات الإعلانات في الطرق السريعة، بل إنهم أيضًا يخضعون للرقابة الحكومية، التي تقتفي آثارهم وتحركاتهم، في الشوارع والمساجد والجامعات، وترصد تجمعاتهم وأموالهم وتبرعاتهم الخيرية، بل وتتجسس عليهم وتقمعهم وتقاضيهم.

ويؤكد المؤلف أن الرئيس الأميركي «بوش» الصغير وداعميه، كان يسيطر عليهم هوس «الإسلاموفوبيا»، ويعتقدون أن كل مسلم «حقير وأحمق وإرهابي»، ويعمد الديمقراطيون والليبراليون إلىٰ نشر التنميطات، التي تستدعي لا عقلانية العرب والمسلمين، وعداءهم للحداثة، من أجل تبرير دعمهم لهيمنة الولايات المتحدة، الاقتصادية والسياسية.

وعلىٰ سبيل المثال تجسد جميع مناقشات المجتمع المدني عن الحرب وعن العرق وأفغانستان حالة الإسلاموفوبيا، وهي أيضًا تشكل بنية النقاشات حول «الحرب علىٰ الإرهاب»، وتذيل جميع النقاشات حول «إصلاح العلاقات مع العالم الإسلامي» نوازع هوس الإسلاموفوبيا، وهي كذلك عند الحديث عن فلسطين وإيران، كما تشكل الكراهية الإستراتيجية المتعمدة للمسلمين والخوف منهم، حدود جميع النقاشات حول الهيمنة علىٰ النفط والطاقة.

الإسلاموفوبيا هي إذن تشكيل أيديولوجي جديد، تم التعبير عنه باكتمال منذ انهيار الاتحاد السوفيتي (نهاية الثمانينيات من القرن الماضي)، ولا ترجع أصول الإسلاموفوبيا إلىٰ إدارة بعينها، أو أحد المفكرين أو الفلاسفة أو النشطاء، أو إلىٰ أي

منفذ إعلامي أو مجموعة مصالح خاصة أو مركز أبحاث، أو حتىٰ قطاع اقتصادي أو صناعي، علىٰ الرغم من أن كل هؤلاء مسئولون، بأسلوب جمعي، عن نشر التنميطات الخبيثة المعادية للمسلمين والعرب، وعن تداول تلك المعتقدات، من أجل تطبيع هيمنة الولايات المتحدة، الاقتصادية والسياسية، علىٰ الكوكب وتبريرها.

أحداث سبتمبر

ومنذ 11/ 9/ 2001 ونحن نشهد الإسلاموفوبيا وقد أصبحت تيارًا سائدًا بأسلوب غير مسبوق، ولم تستحدث هذه الحالة أو تضاعف مخططات الولايات المتحدة للشرق الأوسط، لكنها حررت أسر خطاب الكراهية، وأفعال الكراهية، والمخططات والسياسات التي كانت تكبحها من قبل المحاذير السياسية، والفلاتر الأخلاقية.

لقد منحت هجمات سبتمبر/ أيلول التراخيص للأميركيين، من معلقين وصحفيين وسياسيين ومنظرين، لتبني خطاب الإسلاموفوبيا، كتبرير أيديولوجي لحرمان عشرات الآلاف من الحريات المدنية، وتكوين ملفات عنهم والاحتجاز غير القانوني لعشرات الآلاف من المقيمين الشرعيين، والتغاضي عن اختطاف المشتبه بهم وتعذيبهم، وتشريع التجسس علىٰ المواطنين الأميركيين ومراقبتهم، والإيقاع بهم.

لقد أصبحت الإسلاموفوبيا مبررًا ثقافيًا مقبولًا؛ لإرهاب المفكرين والباحثين والطلبة الناشطين، ورغم نهج القفاز المخملي الذي يتبعه «أوباما» تجاه العالم الإسلامي، إلا أن اتحاد الحريات المدنية الأميركي، أوضح استمرار سياسات «إدارة بوش» ومدركاتها ونماذجها المعيارية بخصوص العالم الإسلامي في ظل الرئيس الحالي، بل إن إدارة أوباما اتخذت الخطوات لإضفاء الصبغة المؤسسية علىٰ انتهاك الإدارة السابقة للحقوق المدنية، ولم يكن لهذا أن يحدث دون انتشار نماذج الإسلاموفوبيا في أنحاء المجتمع المدني والمجال السياسي بالولايات المتحدة.

ويشير المؤلف إلىٰ أن السبب المباشر في جو الحصار، الذي يعيشه المسلمون في أنحاء العالم، هو سياسات الولايات المتحدة المستدامة منذ حرب الخليج الأولىٰ

(عاصفة الصحراء)، بيد أن هذا لا يعني أنه لم يكن ثمة جو من الازدراء ومحاولات التقسيم وبث الفرقة والتحكم قبل عام 1991.

تخلف العرب

إن إعلام التيار السائد الأميركي لا يفهم مقاومة العرب لأعمال عنف المستوطنين والمستعمرين الصهاينة، ومقاومة المسلمين من باكستان إلىٰ المغرب لليبرالية الجديدة، والجرائم السياسية الأميركية في المنطقة، لا يفهمها سوىٰ علىٰ أنها برهان علىٰ تخلفهم (العرب والمسلمين)، بل إن رفضهم لأن تسحقهم قوة الولايات المتحدة أحادية القطب أو العولمة "تبرر" في نظر الرأي العام الأميركي، مزيدًا من استخدام القوة، سواء من خلال التدخل العسكري المباشر، أو من خلال وكلائهم في: إسرائيل ومصر وأفغانستان وباكستان ولبنان والمغرب!.

ولم يحدث أن تم تجاهل القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن، بشأن أي بلد في العالم ـ ناهيك عن التحقيقات علىٰ غرار تقرير جلادستون ـ لم يحدث وأن تم تجاهلها بوقاحة وصلف، كما يتم في حالة القرارات المتعلقة بالبلاد العربية، وبخاصة فلسطين ولبنان.

ويشكل العداء المزعوم الذي يناصبه الإسلام للنساء بندًا أساسيًا في برنامج الإسلاموفوبيا، وظلت قضية "قمع" النساء وتحريرهن، جسرًا فاعلًا يربط بين الجماعات السياسية المتنافسة في الولايات المتحدة، وفيما نجد الديمقراطيين والجمهوريين والليبراليين وغيرهم مشتبكين في التجاذبات والتناحرات السياسية، نجدهم متوحدين في توجسهم من المسلمين، ناهيك عن كراهيتهم لهم.

ويؤكد المؤلف أن أيديولوجيا الإسلاموفوبيا لدىٰ المجتمع الأميركي ليست مجرد مصادفة أو جهل، بل إنها تقدم علىٰ أساس الرغبة في الحفاظ علىٰ هيمنة الولايات المتحدة، السياسية والاقتصادية، علىٰ الكوكب وتوسيع نطاقها، وكانت قضية النساء مركزية في تبرير غزو أفغانستان والعراق واحتلالهما، وأيضًا في إضفاء المصداقية علىٰ وجوب الحفاظ علىٰ اليقظة، في الحرب الكوكبية علىٰ الإرهاب.

سجون سرية

لقد تم احتجاز أكثر من خمسة آلاف عربي ومسلم، بعد 11/ 9، دون توجيه أية تهمة لمعظمهم، وتم احتجاز كثير منهم في سجون سرية، وإجراء محاكمات سرية لهم، وترحيلهم أو تسليمهم لبعض الأنظمة القمعية الحليفة، لسجنهم وتعذيبهم.

ويشعر الأكاديميون العرب والمسلمون في الولايات المتحدة بالضغوط الحادة العميقة لثقافة القمع القومية هذه، وينتمي كثير من الأكاديميين، الذين مروا بضغوط مهنية وخَبَرُوا الترويع وتلقوا تهديدات بالموت، وواجهوا مشاكل تتعلق بعقودهم الدائمة مع الجامعات، ونقاشات خلافية حول التعاقد معهم، وعدم منحهم تأشيرات سفر، كثير منهم ينتمون إلىٰ الجاليات العربية والإسلامية الأميركية.

ويؤكد المؤلف أن الإسلاموفوبيا لا تقتصر علىٰ جماعات يمينية هامشية، أو علىٰ الأحرام الجامعية الأميركية، أو تنظيمات الفعل السياسي، التي تحاول تشويه صورة الناقدين لسياسات إسرائيل تجاه الفلسطينين، أو لاحتلال الولايات المتحدة للعراق وأفغانستان، بل إن الإسلاموفوبيا الثقافية هي تشكيل أيديولوجي تناسج بإتقان في الثقافة الأميركية منذ صعود العولمة، بدرجة أننا نجد أن الإسلاموفوبيا وكراهية العرب تتداخل في الخطابات الليبرالية، بدءًا من خطابات الأمن القومي، وحتىٰ الأطروحات المدافعة عن الاقتصاد غير الضار بالبيئة!.

ولا شك في أن اليمين والمحافظين الجدد يلعبون دورًا مركزيًا في الإبقاء علىٰ معايير الإسلاموفوبيا، ويزودون روايات الليبراليين المعادية للمسلمين بإطار استطرادي، وغالبًا ما يضيقون حدود الجدل، ويحصرونه في نطاق الإفراطات المتطرفة، والافتراءات والانتحال والفهم الخاطئ المتعمد.

عهد أوباما

وفي الفصل الأخير يتناول المؤلف «الإسلاموفوبيا في عهد أوباما»، مشيرًا إلىٰ أن كثيرين في الغرب والعالم العربي احتفوا بانتخاب أوباما، كفرصة لحدوث «تغيير»، ورأوا فيه «أملًا» في انتهاء العنف والقوة الباغية والعنصرية العارية، ولكن سرعان ما تبين عكس ذلك.

لقد اتسمت رئاسة أوباما بأسلوب القوة الناعمة لمحاولة «جعل الآخرين يريدون ما نريده نحن»، وكان خطاباه إلىٰ العالم الإسلامي بأنقرة والقاهرة، وخطاباه إلىٰ إيران بمناسبة عيد النيروز، كانت جميعها محاولات للاستمالة والإقناع والتعاون، وفي هذا الصدد لم تكن السنوات الأولىٰ لرئاسة أوباما تخليًا عن خطاب النقلة الجديدة، أو تغييرًا في السياسة، بل إن اهتمامه بالأمن الكوكبي والرخاء وحقوق الإنسان والديمقراطية، تستند إلىٰ ضرورة تغيير الإستراتيجيات، من أجل إضفاء المشروعية والمصداقية علىٰ الإمبراطورية الأميركية، وإطالة عمرها.

ومن أجل كسر أصفاد الإسلاموفوبيا، يرىٰ المؤلف أنه ينبغي أن نبدأ من حيث بدأ تحرير السود، وذوي البشرة السوداء والنساء في الولايات المتحدة، أي ينبغي أن نبدأ بتقويض كامل للخطاب والنماذج المعيارية، التي تشكل الأساس التحتي لأفكار الإسلاموفوبيا.

وعلىٰ الرغم من الأبحاث الأكاديمية الحقة في الموضوع، إلا أن الأسئلة حول: الإسلام والديمقراطية، والإسلام والحداثة، والإسلام وحقوق الإنسان، والإسلام والنساء وغيرها من الثنائيات المماثلة يجب أن تتوقف، علينا تقويض النظرية المعرفية للإسلاموفوبيا، من خلال الكشف عن بعض ظواهرها، وآثارها علىٰ البشر، علينا أن نسأل: ما مصدر الإسلاموفوبيا، وأي المصالح تخدمها؟

إن الإسلاموفوبيا تعمل علىٰ "شيطنة" المسلمين، لأنهم يمثلون للذهنية الأميركية، وعلىٰ المستوىٰ الرمزي، الوجه الأسمر للمقاومة ضد الإمبراطورية الأميركية، والرأسمالية العالمية، والخوف شبه الواعي من الكوكب الأسمر.

❋ ❋ ❋

(2)

الأيام الأخيرة لنظام مبارك

الكتاب: الأيام الأخيرة لنظام مبارك
المؤلف: عبد اللطيف المناوي
الناشر: الدار المصرية اللبنانية، القاهرة
عدد الصفحات: 462
الطبعة الأولى: يناير 2012

يروي هذا الكتاب جانبًا من التفاصيل التي سبقت انهيار نظام الرئيس المخلوع «حسني مبارك»، والأسباب التي أدت إلىٰ انتصار الثورة الشعبية، خلال ثمانية عشر يومًا فقط من الاحتجاجات، انتهت بخلع رئيس أكبر دولة عربية، في الحادي عشر من فبراير/ شباط 2011.

والمؤلف كان جزءًا من الآلة الإعلامية لنظام مبارك في السنوات الست الأخيرة، بوصفه رئيسًا لقطاع الأخبار بالتلفزيون المصري، وبطبيعة الحال كان قريبًا من الصورة الفعلية، التي تحرك بها النظام السياسي في الأيام الأخيرة، وشاهدًا علىٰ وقائع ومواقف كان طرفًا في بعضها، ومن هنا تأتي أهمية شهادته التي سطرها في هذا الكتاب.

في البداية يقول المؤلف إن «مبارك» كاد أن ينجو من الإطاحة به، بعد خطابه في الأول من فبراير/ شباط، وكسب تعاطف الناس، بشكل فاجأ حتىٰ بعض القوىٰ

داخل النظام، وفي اليوم التالي سُفكت دماء علىٰ أرض «ميدان التحرير»، بسبب المعركة بين أنصار الرئيس والمعتصمين في الميدان، وكانت هذه المعركة، التي اصُطلح علىٰ تسميتها إعلاميًا بمعركة «الجمل»، هي الإعلان الحقيقي عن نهاية حكم مبارك، حتىٰ لو تأخر تسعة أيام بعد ذلك.

الفرص الضائعة

لقد كان أكثر ما يميز عصر «الرئيس مبارك» هو أنه عصر الفرص الضائعة.. العديد من الفرص كان يمكن أن تكون بداية حقيقية للتحرك إلىٰ الأمام، لاستعادة نهضة الدولة المصرية، لكنها ضاعت الواحدة تلو الأخرىٰ، كان آخرها الانتخابات البرلمانية في 2010، التي سبقت اندلاع الثورة بأقل من شهرين، لكن تم إجهاض الفرصة كالعادة.

في الفصل الأول يتحدث المؤلف عن جمال مبارك فيقول: إن واحدًا من أهم الأخطاء، التي أجمع معظم المراقبين عليها، هو تلك العلاقة المركبة بين جمال مبارك وأحمد عز، وقد كان من أهم أسباب مشكلات مصر السياسية في الفترة الأخيرة، هو وجود وسيطرة أحمد عز علىٰ الحزب الوطني، وإزاحته لمعظم الحرس القديم أو تحجيمهم، واستغلال قدرته المالية في التحكم في كل القواعد الحزبية، ويذهب البعض إلىٰ أن وجود أحمد عز إلىٰ جوار جمال مبارك، كان واحدًا من الأسباب المهمة في زيادة نفور المصريين منه.

لقد كانت الانتخابات البرلمانية الأخيرة (2010)، التي أدارها أحمد عز وجمال مبارك، هي المفجر لما شهدته مصر بعد ذلك، حيث تم الاتفاق بين عز وجمال علىٰ الفوز بكل المقاعد إن أمكن لهم ذلك، وبالتالي إسقاط كافة القوىٰ المعارضة التي شاركت في الانتخابات، لكن «مبارك» الأب فوجئ بهذه النتائج، وغضب غضبًا شديدًا، لأن الأمور بهذا الشكل تتجه نحو الأسوأ، وهو ما حدث بالفعل.

ويشير الكتاب إلىٰ أن المجموعة التي أدارت الأزمة، ومنهم صفوت الشريف وزكريا عزمي وعلىٰ الدين هلال ومفيد شهاب وأحمد عز، وبالطبع جمال مبارك، راهنوا علىٰ ثلاثة أمور: الأول: الاقتناع بتلك القوة الرادعة والمسيطرة لجهاز الأمن،

الذي نقل دائمًا الإحساس بالثقة إلىٰ كافة المستويات في الدولة، وعلىٰ رأسها "مبارك" نفسه، والثاني هو التجارب السابقة لتلك الجماعات المعارضة، من مظاهرات وإضرابات لم تسفر إلا عن أخبار صحفية وتلفزيونية، أما العامل الثالث الذي كان ساكنا في نفوس من أداروا الأزمة، ابتداءً من 25 يناير، هو الإحساس، بل القناعة، بأن المصريين لن يثوروا، وأنهم بطبيعتهم يرضون بما قسمه الله لهم، وتعاملوا مع الشعب باعتباره جثة هامدة!

الهجوم على الإخوان

ويقول المؤلف: إن الخط العام الذي تعامل المسئولون الرسميون في إطاره منذ البداية، هو الخط الذي يتبنىٰ الهجوم علىٰ الإخوان المسلمين، واتهامهم بأنهم يقودون البلاد إلىٰ الفوضىٰ، ويحاولون أن يحققوا أهدافهم الخاصة، وهو الخط نفسه الذي تبنته وزارة الداخلية في بياناتها، بدءًا من مساء الخامس والعشرين من يناير/ كانون الثاني 2011، وفي هذا الإطار تم إعادة بعض الحلقات لبعض البرامج الحوارية، من خلال التليفزيون المصري، تتبنىٰ الهجوم علىٰ الإخوان.

لقد كان واضحًا أن رد الفعل لدىٰ الحزب الحاكم والحكومة، لم يكن علىٰ المستوىٰ المتوقع في الأيام الثلاثة الأولىٰ من الاحتجاجات والتظاهرات، ولم يكن لدىٰ هؤلاء القدرة علىٰ قراءة أن الشعب وصل إلىٰ مرحلة لن يتجاوب فيها معهم.. كان المصريون يحتاجون إلىٰ التغيير، الذي كان إحدىٰ الكلمات الأكثر حضورًا في القاموس السياسي المصري في السنوات الأخيرة، لكن الطرف الآخر (النظام) كان يتعامل معه بقدر كبير الحساسية، بوصفه شكلًا من أشكال الضعف أو لَيِّ الذراع.

وحول رؤيته لدور قناة «الجزيرة» يقول المؤلف: يوم 25 يناير بدت الصورة وكأن قناة «الجزيرة» قررت أن تكون طرفًا أساسيًا فيما هو حادث علىٰ أرض مصر، فمنذ اللحظة الأولىٰ ضربت القناة عرض الحائط بكل التقاليد المهنية، والأعراف المرتبطة بحياد وسائل الإعلام ومواثيق شرف المهنة، واتخذت اتجاهًا محددًا، ومارست قدرًا كبيرًا من المغالاة في نقل الصورة، وتضخيم ما يحدث، وتبنىٰ توجهات المعارضة بشكل عام، والإخوان المسلمين علىٰ وجه خاص.

توازىٰ ذلك مع قيام «الجزيرة مباشر» بفتح شاشتها، لما قدمته باعتباره تعليقات المشاهدين، وهي تحمل قدرًا أكبر من التحريض والسب والتجاوز، ضد النظام المصري القائم وأركانه وقتئذ، والتأكيد من خلال هذه التعليقات علىٰ أن ما يحدث في مصر هو ثورة مشابهة لما حدث في تونس، رغم أن الأمور كانت في بدايتها لا تعنىٰ أنها ثورة للإطاحة بالنظام ولم يكن ذلك من مطالب من خرجوا يومها، ولم تكن تنبئ بذلك، ولم يكن مفهومًا علىٰ الإطلاق لقناة إعلامية اختيارها أن تكون طرفًا في صراع مع نظام.

ويستعرض الكتاب الوقائع التي جرت علىٰ الأرض يوم جمعة الغضب (28 يناير)، ومحاولة النظام احتواء الموقف بالإعلان عن استقالة الحكومة وتشكيل حكومة جديدة، في الوقت الذي بدا هذا التغيير مخيبا لآمال المتظاهرين، حتىٰ جاء خطاب الرئيس يوم الثلاثاء الأول من فبراير/ شباط، ليلعب علىٰ الوتر العاطفي لدىٰ المصريين، وإيقاظ التعاطف مع كبير العائلة، وساد الحديث في الشارع وعلىٰ الفضائيات عن هذا المعنىٰ، معنىٰ الاقتراب من الشخص والتعاطف معه.

فرصة أخرى

كانت هذه فرصة كبيرة أخرىٰ أمام الرئيس مبارك، ينبغي استغلالها للخروج من المأزق، والوصول إلىٰ بر الأمان بشكل يحفظ الحد الأقصىٰ من المكاسب، علىٰ البر السياسي والانتقال السلمي للسلطة، وتحقيق مطالب المصريين، أو الجزء الأكبر منها، لكن الوضع تغير تمامًا مع عصر اليوم التالي، عندما بدأ يتدفق علىٰ «ميدان التحرير» ألوف من المؤيدين لمبارك، ومع بعضهم أكثر من عشرين دابة من الخيول والجمال، من أهالي «نزلة السمان»، وهي منطقة بالقرب من أهرامات الجيزة، يعيش أهلها علىٰ السياحة، وذلك في إطار الترتيبات التي كانت قد أعدت في تلك الليلة لإعلان تأييد مبارك.

لكن قناة «الجزيرة» أذاعت أن بعض المؤيدين لمبارك يستخدمون الجمال والخيول وهم يحملون الأسلحة والكرابيج والسيوف، اقتحمت «ميدان التحرير» من أجل تفريغ الميدان وتفريق المتظاهرين.

ويقول المؤلف: إن الذين قادوا هؤلاء المتظاهرين للوصول إلىٰ ميدان التحرير، هم الذين يتحملون وزر إفشال استغلال هذه الفرصة لحل الأزمة، وهم الذين يتحملون مسئولية التطورات التي شهدتها الساعات التالية فيما بعد.

ويؤكد الكتاب أن السياسة التي انتهجتها قناة «الجزيرة» دفعت بعض القنوات العربية الإخبارية الأخرىٰ، لأن تنحو نفس المنحىٰ الذي وضعته «الجزيرة» بدرجات متفاوتة، وذلك بعد أن شعروا بأنها سحبت البساط من تحت أقدامهم، بتلك السياسة التحريرية وبهذا الموقف الحاد.

ويشير المؤلف إلىٰ أنه قبيل إعلان تنحي رئيس الجمهورية بوقت قصير، كانت الصورة واضحة أن كل طرف حسم خياره؛ الأول وهو الرئاسة والسلطة، والتي كان يديرها جمال مبارك، بالمجموعة التي سبق الحديث عنها، وبين الطرف الثاني وهو القوات المسلحة التي حسمت موقفها أيضًا بالوقوف إلىٰ جانب الشرعية بمفهومها العام، أي بجانب الناس وليس بجانب النظام وأشخاصه، وتحالف معها في هذه المرحلة جهاز المخابرات العامة، وكان الطرف الثالث هو الشارع، الذي كان يتعاطف مع مفهوم التغيير، وإن كان انقسم علىٰ حدود ذلك التغيير، هل هو الإطاحة التامة بالرئيس؟ أم القبول بما طرحه من خارطة طريق، للوصول إلىٰ انتخابات جديدة في أغسطس أو سبتمبر التالي ويكمل مدته؟

التنحي

وفي الفصل الأخير تحدث المؤلف عن «التنحي» وأشار إلىٰ أن اجتماع المجلس الأعلىٰ للقوات المسلحة، انعقد قبيل التنحي بيومين (9/ 2/ 2011)، برئاسة المشير حسين طنطاوي، وبدون علم أو رئاسة مبارك لأول مرة، ولم يزد عدد الحاضرين فيه عن خمسة أشخاص، وأصدر بيانا أُطلق عليه رقم «1»، وهو ما يعني بالضرورة أن هناك بيانات أخرىٰ متوقعة، وكان الاجتماع والبيان الصادر عنه وسيلة للضغط علىٰ الرئيس لإجباره علىٰ فعل شيئ ما، وقد أثار هذا البيان عقب إذاعته هزة حقيقية داخل قصر الرئاسة، فقد وصلت الرسالة واضحة.

أما خطاب «مبارك» الأخير، الذي أعلن فيه تفويض سلطته إلىٰ نائبه عمر سليمان،

فيصفه المؤلف بأنه «كان فظيعًا.. أسوأ خطاب يلقيه الرئيس طوال عمره.. كان متعجرفًا وخاليًا من الإحساس.. كان كارثيًا، ولم يعط الانطباع أنه كان سيتنحىٰ علىٰ الإطلاق..» وفور عرض الخطاب في التليفزيون الرسمي، ضجت الشوارع في جميع أنحاء البلاد بالمتظاهرين، وقد ملأ صراخهم سماء الليل، كان غضبهم ملموسًا، كما لو كان يلف المدينة بأكملها.

وفي منتصف يوم الجمعة (يوم التنحي) استقل الرئيس مبارك طائرة مروحية من القصر الرئاسي بمصر الجديدة إلىٰ مطار النزهة، ومن هناك استقل طائرة رئاسية إلىٰ مقر إقامته في «شرم الشيخ»، وعندما وصل في الواحدة والنصف ظهرًا، اتصل بالمشير حسين طنطاوي قائلًا: «حسين.. قررت أن أفوض المسئولية كاملة لك وللجيش.. أنت صاحب السلطة الآن»، فرد طنطاوي: «لا يا سيادة الرئيس، سنجد وسيلة أخرىٰ، لم يكن هذا ما نريده..».

وقبل أن تغادر أسرة مبارك القصر الرئاسي بالقاهرة، ذهب علاء مبارك إلىٰ عمر سليمان ليسأله عما يفعلونه الآن، فأجاب سليمان: «خذ والدتك واذهب إلىٰ شرم الشيخ».. وكانت «سوزان» لا تزال في «الفيلا»، وهي إحدىٰ المباني الخاصة بالأسرة في المجمع الرئاسي، وعندما همت الطائرة بالإقلاع، عادت للتوقف من جديد، لتخرج «سوزان» مهرولة إلىٰ «الفيلا»، وتبين بعد ذلك أنها رفضت مغادرة «الفيلا» لأكثر من ثلاث ساعات، وعندما عادت إليها، وجدوها منهارة علىٰ الأرض تبكي، وتعجز عن السيطرة علىٰ نفسها، أو الوقوف علىٰ قدميها، وعثر عليها الجنود وهي ممددة علىٰ الأرض، ومحاطة بكل حُليّها وذكرياتها.

وفي الختام يقول المؤلف: إنه في الأعوام الأخيرة من حكم «مبارك» لم يكن أحد لديه الشجاعة لإخباره بما يجب أن يفعل، أو يجرؤ علىٰ إبلاغه بشكل مباشر بالتنحي عن منصبه، حتىٰ في أوقات الأزمات القومية، كان الناس يرقصون حول النيران، ولم يكن لديهم القدرة علىٰ التحلي بالأمانة مع بعضهم البعض.

❊ ❊ ❊

(3)

عودة السياسة

الحركات الاحتجاجية الجديدة في مصر

الكتاب: عودة السياسة
الحركات الاحتجاجية الجديدة في مصر
المؤلف: مجموعة باحثين
المحرر: د. دينا شحاتة
الناشر: مركز الدراسات السياسية بالأهرام، القاهرة
عدد الصفحات: 280
الطبعة الأولى: 2010

شهدت مصر في السنوات العشر الأخيرة ظهور الكثير من الحركات الاحتجاجية، التي طرحت العديد من قضايا الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المجتمع المصري، وساعدت في الوقت نفسه علىٰ إعادة تسييس قطاعات واسعة من المجتمع، مثل العمال والفلاحين والموظفين، بعد فترة طويلة من الركود.

والكتاب الذي بين أيدينا يهدف إلىٰ التعرف علىٰ أهم هذه الحركات الاحتجاجية، التي ظهرت في الفترة من عام 2000 وحتىٰ 2008م، وعلىٰ العوامل الداخلية والخارجية التي أدت إلىٰ ظهورها، وكذلك التعرف علىٰ الأسباب التي أدت إلىٰ ظهورها خارج الأطر المؤسسية والحزبية القائمة، وصولًا إلىٰ قياس أداء تلك الحركات الاحتجاجية، وتأثيرها العام في المجتمع المصري.

وهذا الكتاب، الذي شارك فيه عشرة باحثين من مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام - مما يزيد من أهميته العلمية والسياسية - يقسم الحركات

الاحتجاجية في هذه الفترة **إلىٰ نوعين:**

الأول: حركات ذات طابع سياسي، اهتمت بقضايا عامة مثل الإصلاح السياسي الداخلي، والقضايا الخارجية مثل الأوضاع في غزة وفلسطين والعراق.

والثاني: حركات ذات طابع فئوي، اهتمت بقضايا قطاعية مثل الأجور والعلاوات والكادر الخاص والأسعار.

خصائص مشتركة

وبالرغم من الاختلاف الظاهر بين النوعين، إلا أنه يمكن إدراك عدة خصائص مشتركة بينهما، **من أهمها:**

* العمل خارج الأطر الحزبية والمؤسسية المتعارف عليها، مثل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والاتحادات العمالية والطلابية، بسبب حالة الجمود والانقسام الداخلي التي شابتها.

* الاعتماد علىٰ العمل الاحتجاجي المباشر، مثل المظاهرات والإضرابات والاعتصامات، كبديل عن العمل السياسي، وبدون الحصول علىٰ تصريح مسبق من السلطة، ممثلة في الأجهزة الأمنية.

* الدور الريادي لنشطاء جيل السبعينيات، الذين قادوا الحركة الطلابية في مصر في تلك الفترة، وساهموا بشكل واضح في تأسيس الحركات الاحتجاجية الجديدة.

* اتسمت معظم الحركات الاحتجاجية بطابع تحالفي عابر للفكر السياسي الخاص، وهو نمط قائم علىٰ التفاف مجموعة من النشطاء، من تيارات سياسية مختلفة، حول عدد محدود من الأهداف، يوجد اتفاق عام حولها، مع الابتعاد عن القضايا الخلافية.

* نجحت هذه الحركات في اجتذاب وتسييس جيل جديد من النشطاء من الشباب، بعد غياب شبه كامل في فترة التسعينيات من القرن الماضي؛ بسبب عدد من الإجراءات التي اتخذتها السلطة؛ لتقويض دور الاتحادات الطلابية والنقابات المهنية، بعد أن هيمنت عليها جماعة الإخوان المسلمين المعارضة.

* وأخيرًا اتسمت هذه الحركات الاحتجاجية بغياب التنسيق بينها، والحرص علىٰ تأكيد استقلالها، وذلك بهدف ضمان عدم تصادمها مع الدولة، وبالرغم من ذلك فإنها تأثرت بشكل كبير ببعضها البعض، خاصة من حيث آليات التعبئة والتنظيم.

القدرة على التغيير

وينقسم الكتاب إلىٰ ثمانية فصول، يتناول الأول: الحركات المطلبية والحركات السياسية في مصر في إطار نقدي، وفيه يشير الباحث إلىٰ أن الحركات المطلبية أكثر قدرة علىٰ تحقيق التغيير في مصر، بسبب عدم تصادمها مع الدولة، وقدرتها علىٰ الدخول في عملية تفاوضية مع الطرف الآخر الذي يمثل السلطة.

ويرىٰ الباحث أن التحول الديمقراطي في مصر، لن يتحقق إلا من خلال ظهور بديل سياسي قائم علىٰ توافق ديمقراطي، وعلىٰ تحالفات واسعة بين القوىٰ السياسية المختلفة، وبين هذه القوىٰ السياسية وقوىٰ اجتماعية متعددة.

ويقدم الفصل الثاني خريطة للاحتجاجات السلمية، بما تقدمه من مؤشرات أولية علىٰ تخلّق مجتمع مدني من نوع جديد، وفيه يقدم الباحث تحليلًا كميًا لعينة عشوائية من 1331 ناشطًا احتجاجيًا، في الفترة من أكتوبر/ تشرين الأول عام 2005، إلىٰ نهاية يناير/ كانون الثاني 2009، رصد فيها عددًا من الظواهر المهمة، منها امتداد كافة الأنشطة الاحتجاجية إلىٰ كافة محافظات مصر، ومشاركة فئات اجتماعية مختلفة في هذه الأنشطة، كما رصد الباحث أهم الأسباب التي تدفع فئات اجتماعية مختلفة للاحتجاج، وقام بتقسيمها إلىٰ: أنشطة احتجاجية استهدفت حماية كرامة المواطن وجسده من أي انتهاك، وأخرىٰ استهدفت الدفاع عن الحقوق المدنية والسياسية، وثالثة استهدفت استعادة وتثبيت أركان الدولة المدنية الحديثة، وحظيت الأنشطة التي استهدفت الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بأعلىٰ نسبة (47.6٪)، وكان نصيب الأنشطة التي استهدفت مواجهة الفساد وتدهور جهاز الدولة (20٪).

أسباب الاحتجاج

ويذكر الباحث أكثر من 33 سببًا دفعت الفئات الاجتماعية المختلفة للاحتجاج،

يأتي علىٰ رأسها الاحتجاج علىٰ ممارسات أجهزة الأمن ضد المواطنين، ورفض استمرار حالة الطوارئ والقوانين المقيدة للحريات العامة.

ويناقش الفصل الثالث علاقة اليسار المصري بحركات الاحتجاج، من خلال دراسة ثلاث حالات هي: اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة، وحركة المجموعة المصرية لمناهضة العولمة (أجيج)، وحركة 20 مارس/ آذار، وقد ولدت هذه الحركات الثلاث كرد فعل علىٰ السياسات الخارجية تجاه المنطقة العربية، سواء بشكل مباشر (العدوان الصهيوني المتواصل علىٰ الشعب الفلسطيني ـ الحرب الأميركية علىٰ العراق) أو بشكل غير مباشر (السياسات الجديدة للعولمة)، واستغلت هذه الحركات العامل الخارجي كمدخل للاحتجاج علىٰ أوضاع داخلية أو سياسات داخلية قائمة.

وترصد الدراسة غياب اليسار عن الحركة السياسية بشكل كبير، بسبب الخوف الشديد من أخطاء الماضي لليسار المصري، وبخاصة غياب الديمقراطية الداخلية أو بسبب التعقيد النظري لمقولاتهم، ويظل العائق أمام حركات الاحتجاج المرتبطة باليسار، هو في حالة الخلافات الداخلية والتفتت بين تنظيماته المختلفة، وغلبة مصلحة التيارات داخله علىٰ مصلحة الحركة والعمل المشترك.

ويستعرض الفصل الرابع السياق السياسي والتاريخي لنشأة الحركة المصرية من أجل التغيير «كفاية»، التي ظهرت في عام 2004 كحركة تدعو إلىٰ التغيير في نظام الحكم، وترىٰ الباحثة التي أعدت هذا الفصل أنه بالرغم من فشل«كفاية» في تحقيق أهدافها الأساسية، والتي تم اختصارها في شعار «لا للتمديد، لا للتوريث، لا لقانون الطوارئ» إلا أن الحركة نجحت مع ذلك في إعادة تعريف السياسة في مصر، وذلك من خلال التأسيس لنمط من العمل السياسي الجماعي، يقوم علىٰ تجاوز الحواجز الفكرية والأيديولوجية، وعلىٰ التحالف بين القوىٰ السياسية المختلفة، والتوافق علىٰ أهداف سياسية مشتركة.

وتؤكد الباحثة أنه «ما لم توجد في مصر قوىٰ سياسية حية، قادرة علىٰ التنافس السلمي الحقيقي، فإن الانتخابات البرلمانية لا يمكن أن تكون هي المدخل للتغيير

الديمقراطي السلمي في مصر، وهذا ما أدركه مؤسسو حركة «كفاية» فاجتهدوا في الاتفاق علىٰ مطلب سياسي، عابر للفكر السياسي الخاص بكل تيار».

إضراب عمال المحلة

وينتقل بنا الفصل الخامس إلىٰ الحديث عن الحركات ذات الطابع الفئوي أو المطلبي، والتي انتشرت بشكل واسع منذ نهاية 2006 وحتىٰ الآن، ومن أبرزها إضراب عمال مصانع غزل المحلة الكبرىٰ ـ شمال القاهرة ـ حيث اعتبرتها الباحثة نقطة تحول كبرىٰ في تاريخ الحركة العمالية المصرية، وأصبح من الممكن الحديث عن مرحلة ما قبل «إضراب المحلة» وما بعدها، وذلك لا يعود فقط إلىٰ عدد المشاركين في الإضراب (نحو 34 ألف عامل) ولا إلىٰ تأثيره علىٰ وسائل الإعلام، بل إلىٰ أن حركة العمال المصريين بعده، حملت بصمة إضراب عمال غزل المحلة.

لقد ساهمت حركة العمال بشكل مباشر في الدفع نحو التحول الديمقراطي في مصر، الذي يمكن أن يؤتي ثماره علىٰ المدىٰ المتوسط والبعيد، لقد تجاوزت الموجة الحالية من الحراك العمالي فكرة الاقتصاد الأخلاقي، أو محاولة إعادة تأسيس العقد الاجتماعي السابق بين العمال والدولة، وانتقلت إلىٰ مرحلة جديدة، يسعىٰ فيها العمال إلىٰ التنظيم بشكل مستقل عن جهاز الدولة الرسمي.

ويتحدث الفصل السادس عن احتجاجات موظفي مصلحة الضرائب العقارية، ويرىٰ الباحث أنه بداية لمرحلة مهمة من التحول في وعي الطبقة العاملة، حيث يسعىٰ عمال وموظفون لأول مرة منذ يوليو/ تموز 1952، إلىٰ تنظيم أنفسهم بشكل مستقل، بعيدًا عن أجهزة الدولة، مما قد يؤسس لنمط جديد من التفاعل بين الدولة والمجتمع المدني في مصر، في المرحلة القادمة.

ويرىٰ الباحث أن أهمية إضراب موظفي مصلحة الضرائب العقارية، يتمثل في نجاحه في تجاوز الهدف الوحيد لكل الاحتجاجات الاجتماعية، المتعلق بتحسين الأجور، ليصل إلىٰ هدف آخر وهو بناء كيان نقابي مستقل، نال اعتراف الموظفين ولم تستطع الدولة تجاهله، وهي سابقة فريدة في تاريخ الاحتجاجات الاجتماعية.

ضد تلوث البيئة

ويناقش الفصل السابع جوانب الحركة الاحتجاجية لمناهضة بناء مصنع لإنتاج الأسمدة (أجريوم) في محافظة دمياط ـ شمال القاهرة ـ باعتباره ملوثًا للبيئة، ومهددًا للسكان في صحتهم وأرزاقهم، ونجحت الحركة في حشد تأييد أبناء المحافظة بشكل واسع، كما نجحت في تطوير خطاب مؤثر، ركز على الآثار الاقتصادية والبيئية السلبية للمشروع، وفي النهاية نجحت الحركة الاحتجاجية في الضغط على الحكومة المصرية، والاستجابة لرغبات المواطنين، ونقل المشروع إلى مكان آخر.

أما الفصل الثامن والأخير فقد تناول بعض الحركات الاحتجاجية الشبابية، مثل حركة «شباب من أجل التغيير»، وحركة شباب «6 أبريل»، وحركة «تضامن»، ورصدت المُحررة في هذا الجانب عودة الشباب المصري كفاعل مهم في الساحة السياسية، بعد فترة من الانسحاب والسلبية، وانخراط الشباب مجددا في الحركات التي تأسست لدعم الانتفاضة الفلسطينية، ومناهضة الحرب الأميركية الغربية على العراق، ثم الحركات التي نادت بالإصلاح السياسي الداخلي، وأخيرًا الحركات الاحتجاجية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي، والتي اعتمدت بشكل مكثف على وسائل الاتصال الحديثة مثل المدونات والفيس بوك.

ويظل التحدي الأكبر الذي يواجه النخبة السياسية المصرية المعارضة في المرحلة المقبلة، هو كيفية مد الجسور بين الحركات ذات الطابع الاجتماعي، والأخرى ذات الطابع السياسي، لإحداث التغيير المنشود.

❋ ❋ ❋

(4)

ثورة 25 يناير

الكتاب: ثورة 25 يناير
المؤلف: مجموعة باحثين
المحرر: د. عمرو هاشم ربيع
الناشر: مركز الأهرام للدراسات السياسية، القاهرة
عدد الصفحات: 448
الطبعة الأولى: 2011

شارك أكثر من 25 باحثًا وخبيرًا مصريًا في استعراض الجوانب المختلفة لثورة 25 يناير 2011، والبحث في أسبابها وتداعياتها وآفاقها المستقبلية، باعتبارها من أهم وأضخم الأحداث التي مرت بها مصر والمنطقة العربية منذ أكثر من نصف قرن.

ويقدم الباحثون والخبراء في مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية في هذا الكتاب قراءة أولية، قبل أن يمر العام الأول على الثورة، وبالطبع سوف تبقى ثورة يناير، ولمدة طويلة قادمة، مادة مهمة للباحثين والخبراء والسياسيين، وسوف تصدر عنها عشرات الكتب والأبحاث والدراسات.

معادلة سياسية

وفي مقدمة الكتاب أشار محمد السعيد إدريس (أحد الباحثين) إلى أن مصر ظلت لسنوات طويلة أسيرة معادلة سياسية **ثلاثية الأبعاد:**

– طبقة سياسية حاكمة منذ عقود، وتريد أن تظل حاكمة إلى الأبد، في ظل

مؤسسات الدولة التسلطية، والخضوع لقواعد شخصنة السلطة بعد احتكارها.

– أحزاب سياسية معارضة مقيدة الحركة وعاجزة عن الفعل، ويائسة من كل محاولة لكسر الجمود السياسي، تسمح لها بأن تكون شريكة في الحكم.

– خضوع المجتمع المدني والأهلي لحصار حكومي محكم، أدىٰ إلىٰ تجميده ومصادرته بسبب تزاوج المال بالسلطة، وضمور اجتماعي وخدمي عام.

– وعند هذا الحد لم يعد السؤال: مصر إلىٰ أين؟ بل الأهم هو: من يكسر قواعد اللعبة؟ وبدأت تظهر حركات الاحتجاج، كبداية لمرحلة جديدة من العمل من أجل التغيير، التي قادت النضال الوطني بعد ذلك إلىٰ مرحلة التأسيس لثورة 25 يناير2011، باعتبارها محصلة لتراكم حراك سياسي وطني عميق.

ويتناول الباب الأول من الكتاب موقف الإخوان المسلمين والقوىٰ السياسية والحزبية من المشاركة في الثورة، حيث يشير الباحث يسري العزباوي إلىٰ أنه علىٰ الرغم من أن الإخوان لم يطلقوا ثورة الشباب ضد النظام بمفردهم، إلا أنهم لعبوا فيها دورًا مهمًا، وقبل انطلاق الثورة حدد الإخوان عشرة مطالب من النظام السابق أهمها: إلغاء حالة الطوارئ، وحل مجلس الشعب المزور، وإجراء تعديلات دستورية لضمان حرية الترشيح وديمقراطية الاختيار في الانتخابات الرئاسية، والعمل علىٰ حل مشكلات المواطنين الحرجة، كبداية لمسيرة إصلاح حقيقي يحقق العدالة الإجتماعية، وكذلك الإفراج الفوري عن المعتقلين السياسيين، ومحاكمة الفاسدين، وهو ما لم ينفذه النظام، فشارك الإخوان بقوة في التظاهرات التي بدأت يوم 25/ 1، وهو نفس الموقف الذي التزم به حزبا: الوسط والكرامة، باعتبار تلك القوىٰ والأحزاب محجوبة عن الشرعية في تلك الفترة.

بينما تراوح موقف الأحزاب الشرعية (24 حزبًا) بين فريق دعا للتظاهر والثورة يوم 25 يناير، منها: الجبهة الديمقراطية، وجبهة أيمن نور في حزب الغد، وبين فريق رفض المشاركة في البداية لكنه نجح في تعديل موقفه سريعا، ومن هذا الفريق: حزب الوفد والتجمع اليساري والناصري، وفريق ثالث التزم الصمت تمامًا ومنه: حزب السلام الديمقراطي والحزب الدستوري الاجتماعي، وفريق أخير رفض وندد

بالتظاهرات، ووصفها بالخروج عن الشرعية، ومنها حزب الجيل الديمقراطي والأحرار ومصر 2000 وشباب مصر، بالإضافة بالطبع إلىٰ الحزب الوطني الحاكم (وقتها).

أداء عاجز

وتناول الباب الثاني أداء النظام السياسي أثناء الثورة، وقدم تحليلًا لمضمون خطب الرئيس المخلوع (مبارك) ونائبه (عمر سليمان)، انتهىٰ فيه إلىٰ أن (مبارك وسليمان) لم يدركا أن البلاد تشهد ثورة حقيقية تنادي بالديمقراطية، وأنه ليس بالإمكان إعادة التاريخ إلىٰ الوراء، والالتفاف علىٰ المطالب التي ينادي بها الشعب.

كما جاء تعاطي البرلمان (مجلسي الشعب والشورىٰ) مع الثورة في مجمله سلبيا ورافضا لها، ومنكرًا علىٰ الشباب مطالبهم في التغيير الشامل، وتحقيق إصلاح سياسي، بل ومتهما هؤلاء الثوار بأنهم عملاء، ينفذون أجندات داخلية أو خارجية.

وناقش بحث آخر الأداء التفاوضي لإنهاء الأزمة، ذكر فيه عماد جاد أحد الباحثين أن النظام السياسي بدا عاجزًا عن استيعاب التغيرات الجارية، وبطيئًا تمامًا في تجاوبه مع مطالب الثوار، بينما كان المجلس الأعلىٰ للقوات المسلحة أكثر قدرة علىٰ قراءة الواقع، وما هو المطلوب عمله لإنهاء الأزمة.

وناقشت الباحثة «هويدا علي» موقف النقابات المهنية والعمالية من الثورة، وانتهت إلىٰ أنها نجحت في تحريك المياة الراكدة في ملف النقابات المهنية والعمالية في مصر بشكل كبير، وأدىٰ افتقاد دورها في السابق إلىٰ ظهور أزمة شرعية شديدة الحدة في هذه النقابات، جعلتها بعيدة كل البعد عن قواعدها العمالية والنقابية، ما أدىٰ إلىٰ نشأة التنظيمات المستقلة والموازية.

إنهيار الشرطة

وناقش الباب الثالث أداء جهاز الشرطة وأداء القوات المسلحة، وفيما يخص جهاز الشرطة أشار اللواء عاصم جنيدىٰ في بحثه إلىٰ أن استمرار وزير الداخلية (حبيب العادلي) في منصبه لمدة 14 عامًا متواصلة، كان سابقة لم تحدث في تاريخ مصر، وساهم ذلك في سوء التقدير، إضافة إلىٰ أن قوات الشرطة نزلت إلىٰ الشارع

دون أية إمدادات، ومن أسباب الانهيار حالة الإحباط التي يعاني منها الضباط بسبب فساد زملائهم، ثم استخدام القوة المفرطة في التعامل مع المتظاهرين، بالإضافة إلىٰ حجم الكراهية التي يكنها المواطنون تجاه الشرطة نتيجة للعنف المستخدم، كل ذلك أدىٰ إلىٰ انهيار جهاز الشرطة سريعًا يوم 28 يناير/ كانون الثاني، وكان سببا بعد ذلك في انهيار النظام السياسي كله.

وفي بحث أعده محمد قدري سعيد أشار إلىٰ أن القوات المسلحة اتخذت منذ البداية موقف الحياد، الداعم في نفس الوقت لثورة الشباب، ومنذ تقرر مساء 28/ 1 نزول وحدات من القوات المسلحة إلىٰ ميدان التحرير، وفرض حظر التجوال، حرصت قيادة القوات في الميدان علىٰ أن تكون محايدة ومتفهمة للدوافع المختلفة وراء هذه الانتفاضة، إضافة إلىٰ قيامها خارج الميدان بملء الفراغ الأمني الذي نتج عن انسحاب قوات الشرطة من الشارع، ثم هي تتحمل الآن مسؤلية قيادة سفينة الوطن للوصول إلىٰ نظام سياسي ديمقراطي يسترد فيها الشعب حقوقه وكرامته، ويكون مصدرًا حقيقيًا لكل السلطات.

شعارات الثورة

وتناول الباب الرابع الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للثورة، وفي بحث عن الشعارات التي ارتفعت قبل وأثناء وبعد الثورة، أكد الباحث عادل عبد الصادق أن هذه الشعارات هدفت لطرح الرؤىٰ والاتجاهات وتحديد المواقف، وبيان الإصرار علىٰ المضي في تنفيذ أهداف الثورة، وهي رؤىٰ ترتبط بمسيرة الشعب وثقافته، وتواصل التجربة مع التاريخ والإنسان، وعلاقة ذلك بالواقع اليومي الذي يعيشه المواطن المصرىٰ، وكشف التنوع الهائل في أدوات الخطاب الإعلامىٰ الثوري من خلال تعدد المشاركين فيها وتنوع ثقافاتهم.

وفي بحث آخر عن الأقباط أشار هاني عياد إلىٰ أن الطوائف القبطية الثلاث في مصر: الأرثوذكسية والكاثوليكية والإنجيلية رفضت دعوات المشاركة في المظاهرات والاحتجاجات يوم 25 يناير، ولكن الصورة بدأت تتغير علىٰ المستوىٰ الشعبي، حيث شارك الأقباط في التظاهرات بمضي الوقت، وأقيم قداس الأحد الأول من

فبراير/ شباط في ميدان التحرير.

وعن موقف الأزهر الشريف قال الباحث حسن محمد إنه مر بثلاث مراحل: الأولىٰ: وهي مرحلة ما قبل التظاهرات، وكان عنوانها الصمت والتجاهل، والثانية: مرحلة تفضيل الأمن والاستقرار والبحث عن مخرج للأزمة، وانتهت بتخلي (مبارك) عن الرئاسة، والثالثة: البحث عن مخرج آمن، وكان فيها شيخ الأزهر أكثر توازنا، يؤكد علىٰ حقوق الشعوب في مقاومة الظلم والفساد، وفي نفس الوقت يؤكد علىٰ أن المصلحة الوطنية، والحفاظ علىٰ أمن الوطن وسلامته، مقصد أساسي من مقاصد الشريعة الإسلامية، يقدم علىٰ ما سواه.

الوضع الإقليمي والدولي

وناقش الباب الخامس الموقف العربي والدولي من الثورة، وأثرها علىٰ المنطقة العربية، وفي بحث أعده هانئ رسلان أشار إلىٰ أن ثورة 25 / 1 أحدثت قلقًا طاغيًا في كل المنطقة العربية، وكان أحد أهم العوامل التي أثرت علىٰ المواقف العربية من أحداث الثورة ومساراتها، هو الإحساس العميق بأن ما سوف تؤول إليه الأوضاع في مصر سوف يخلق نموذجًا جديدًا، سوف تمتد آثاره إلىٰ كل الدول العربية، باعتبار أن التغيير في مصر ـ بما عرف عنها من استقرار واستمرارية في النظام، منذ يوليو/ تموز 1952، ومؤسسات وهياكل أمنية قوية ـ سوف يشجع الكثيرين من الرافضين أو المعارضين لأنظمة الحكم في بلادهم علىٰ اقتلاعها أو الإطاحة بها.

كما أكد الباحث علاء سالم أن المصرين قدموا وسيلة للتغيير السياسي في الدول العربية اتسمت، ليس فقط بالطابع السلمىٰ والهادئ، ولكن أيضًا بالفاعلية والسرعة في بلوغ التغيير، ومن ثمَّ عَمَّ بركان الغضب عدة دول في المنطقة، لم تكن مدرجة علىٰ قائمة التغيير من قبل، فالصوت الذي انطلق من القاهرة، مطالبًا بالتغيير وإسقاط النظام، بدأ صداه يتردد بقوة داخل شعوب المنطقة، مستلهما نفس الوسائل التي اعتمدها المصريون في الثورة، كنهج للتغيير داخل بلدانهم، مما أعطىٰ الثورة المصرية خصوصيتها الثقافية داخل المنطقة، قياسًا بسابقتها التونسية.

ملامح المستقبل

ويتحدث الباب السادس والأخير عن ملامح مستقبل الثورة المصرية، حيث ناقش عدة بحوث منها: الثورة وأطروحة الدستور المستقبلي، والمستقبل الدستوري والقانوني لمصر بعد الثورة، والانتخابات الرئاسية الحاضر والمستقبل، وبرلمان المستقبل.. برلمان ضد القوىٰ المناوئة للثورة، ونحو تطوير جهاز الشرطة بعد الثورة، وكذلك نحو إستراتيجية للحد من الفساد ومكافحته..

وفي بحث عنوانه «مواجهة الثورة المضادة واستكمال الثورة.. كيف؟» أكد ضياء رشوان أنه لكي يكتمل نجاح عملية إعادة البناء بأسرع ما يمكن، فإن جهدًا إعلاميًا وسياسيًا كبيرًا، سيكون مطلوبًا بذله من جانب أبناء الثورة في كافة أنحاء مصر، وبخاصة في القاهرة، من أجل نشر ما يتم التوصل إليه من تصورات تفصيلية علىٰ الرأي العام، وفتح حوارات مجتمعية واسعة حولها، لتحقيق هدفين، الأول: اختبار مدىٰ صحتها ودقتها، وتدعيمها بأية أفكار أو اقتراحات جدية، والثانيٰ: هو أن تكتسب هذه التصوارت زخمًا شعبيًا، يعطيها قدرة أكبر علىٰ التأثير علىٰ صانع القرار.

وفي الختام يمكن القول بأن التطوارت علىٰ الساحة المصرية بعد الثورة تتفاعل بشكل يومي إلىٰ حد كبير، وأن سرعة الأحداث تجعل من الصعب مواكبتها وكشف أبعادها، من خلال الإصدارات المختلفة، لكنها (أي الإصدارات) تبقىٰ مهمة، لرصد مراحل التطور في أي عمل يتحرك بسرعة.

* * *

(5)

من أوراق ثورة 25 يناير

الكتاب: من أوراق ثورة 25 يناير
المؤلف: طارق البشري
الناشر: دار الشروق، القاهرة
عدد الصفحات: 248
الطبعة الأولى: 2012

يوثق هذا الكتاب لأهم الملامح العامة للثورة المصرية من خلال استعراض أحداثها، وبخاصة الجوانب الدستورية والقانونية في هذه الفترة، ويوثق أيضًا لمشروعات تعديل القوانين، وأعمال لجنة تعديل بعض مواد الدستور، التي جرىٰ الاستفتاء الشعبي عليها في مارس/ آذار2011، وما أدت إليه هذه التعديلات من نتائج ظهرت لاحقا في مرحلة التطبيق علىٰ الأرض.

وتكمن أهمية الكتاب في أن مؤلفه هو المؤرخ المعروف المستشار طارق البشري، وهو أحد المشاركين الأساسيين المسئولين عن الجانب القانوني والدستوري في أوائل الفترة التي تلت نجاح الثورة، حيث كان رئيسًا للجنة التعديلات الدستورية، التي أثارت جدلًا واسعًا بين التيارات السياسية في مصر.

ملامح الثورة

وينقسم الكتاب إلىٰ ثلاثة أجزاء: يستعرض الأول الملامح والخطوط العامة

للثورة، حيث يقرر في البداية، ومن واقع خبرة المؤلف، أن الحراك الشعبي وليس مجرد وجود نصوص في وثيقة مثل الدستور، هو من خلصنا من النظام السياسي الفاسد، وأن خبرة يوم واحد من أيام الثورة، تضاهي سياسيًا خبرة ألف يوم من الأيام العادية، وأن خبرة اليوم الواحد من أيام المعارك الانتخابية، تضاهي ما يراكمه للناخبين والسياسيين من خبرة الأسابيع والشهور من الأيام العادية، لأن الحراك الانتخابي لا نجد له مثيلًا آخر في حيويته وخصوبته، وما يثيره من مناقشات وتحالفات وتشاحنات واتصالات كثيفة بين المواطنين، وبخاصة من يديرون هذه المعارك الانتخابية.

وينبه المؤلف إلىٰ أن هذا الموضوع يتعلق بأساس النظر السياسي، فليست النصوص هي أساس الحركة، ولكن الحركة والواقع المُعاش أو المُعاين هما أساس النصوص، التي يتعين أن تعكس هذا الواقع وهذا الحراك، وعندما نعمل علىٰ وضع دستور للدولة، ينبغي أن نضع في حسابنا أولًا أن الدولة هي انعكاس للأمة، والأمة هي واقع سياسي واجتماعي في مرحلة معينة.

فمثلًا عندما نتكلم عن الشأن الدستوري، ينبغي أن يكون في بؤرة اهتمامنا إدراك أن علاقات السلطات السياسية في الدولة، وهي سلطتا التنفيذ والتشريع، لابد أن تعكس موازين القوىٰ السياسية، وأن ندرك بطريقة واقعية مدىٰ ما تتيحه أجهزة الدولة المرسومة في الدستور من ظهور وتداول لهذه القوىٰ، وفقًا للموازين والتقريرات الواقعية، وذلك إذا أردنا فعلًا أن نبني نظامًا ديمقراطيًا واقعيًا.

معضلة عصر مبارك

ويرىٰ البشري أن المعضلة التي ورثتها مصر من عهد حسني مبارك تتمثل في **أمرين**:

الأول: هو تفكك جهاز الدولة المصرية الذي جرىٰ علىٰ يديه، ليحكم سيطرته الفردية عليه، ولئلا يكون له هدف إلا إبقاءه هو وأسرته، ومن تحلق حوله من رجال الأعمال الطفيليين؛ وليحقق الأهداف السياسية للولايات المتحدة وإسرائيل، المتعلقة بإفناء الوجود السياسي والحضاري المصري لصالح إسرائيل.

والأمر الثاني: يتعلق بالضعف البين للتنظيمات الأهلية المصرية، وهو أمر يمتد إلىٰ ما قبل عهد حسني مبارك، ولكنه استفحل في عهده، ليس فقط الوجود والنشاط الحزبي، ولكن أيضًا التشكيلات النقابية المهنية والعمالية.

وإذا كانت الثورة قد بدأت أولىٰ خطواتها في 25/ 1/ 2011، فقد سبق ذلك مخاض ثوري يمكن التأريخ له بنهايات 2004 وبدايات 2005، ويمكن رصد أهم عناصر هذا المخاض في **ثلاث ظواهر**:

أولًا: الأحزاب المعترف بها رسميًا كانت ضعيفة تنظيميًا وجماهيريًا، لذلك لم يكن لها مساهمة فعالة في إشعال الثورة أو قيادتها.

وثانيًا: ظهرت في هذه الفترة قيادات فكرية وثقافية مشهود لها بالوطنية، ساهمت في تهيئة الحالة الثورية بالبدء في حراك شعبي، إلا أن هذه القيادات لم تكن ذات روابط منظمة قادرة علىٰ تحريك الشعب بالقدر الذي تحقق.

وثالثًا: ثمة حركات اجتماعية شعبية عرفها عمال المصانع وموظفو الإدارات وطوائف من المواطنين، علىٰ مدىٰ السنوات السابقة علىٰ الثورة مباشرة، وكانت تتراوح مطالبها بين الاقتصادي والسياسي، وساهمت هذه الاحتجاجات في انتشار ثقافة الخروج والتظاهر والاحتجاج، لكنها أيضًا كانت حركات متناثرة معزولة عن بعضها، ولم تستطع الأحزاب الرسمية ولا التيارات الجديدة أن ترتبط بها تنظيميًا وحركيًا.

لجنة الثمانية

ويتحدث المؤلف عن لجنة الثمانية، التي كلفها المجلس الأعلىٰ للقوات المسلحة بتعديل الدستور بعد يومين فقط من خلع الرئيس مبارك، وشارك فيها ثلاثة من قضاة المحكمة الدستورية العليا، وثلاثة من صفوة أساتذة القانون العام بكليات الحقوق، وصبحي صالح عضو اللجنة التشريعية بمجلس الشعب الأسبق، إضافة إلىٰ البشري رئيسًا، وما واجهته هذه اللجنة من هجوم إعلامي كثيف، دل علىٰ روح الإقصاء التي اتصف بها المهاجمون، الذين يرفضون أي مشاركة في عمل عام يأتي من جانب من يتصف بعضوية جماعة إسلامية، حيث كان الأستاذ صبحي صالح من رموز الإخوان المسلمين.

ويقول البشري: «أسعدتني صحبة أعضاء اللجنة، وأغنت عملنا القانوني الذي تشاركنا فيه، وعن نفسي أقبل أن أكون من الناحية المعنوية مسئولًا عنه كله؛ لأنني موافق عليه تمامًا، وأنني لو استقبلت من أمري ما استدبرت لفعلت ما فعلت بنصه وحرفه، وأحمل مسئوليته كاملًا دون ادعاء من جانبي بأنه كان عملًا فرديًّا».

ويؤكد المؤلف أن الخلاف حول «الدستور أولًا» لم يكن يتعلق بوجوب إعداد دستور جديد، بل بالطريقة التي يتم بها إعداد هذا الدستور: هل تعده لجنة يشكلها المجلس العسكري بالتعيين من جانبه، وباختيار بعض النخب الظاهرة علىٰ الحياة السياسية الإعلامية، أم تعده لجنة من الشعب مباشرة، أم تشكله لجنة مختارة من هيئة نيابة منتخبة من الشعب، والأمر لا يكاد يخرج عن هذه الفروض الثلاثة، وكان الخيار الأول غير ديمقراطي، والثاني لا يوفر في الجمعية التأسيسية الخبراتِ الفنيةَ والعلمية المطلوبة، من علماءٍ للقانون والاقتصاد والاجتماع والسياسة، ممن ليس لهم إمكانية الحضور الشعبي، الذي يضمن اختيار الجماهير لهم في انتخابات تجرىٰ، وإن كان قد تم هذا الخيار فقد كان سيسفر عن ذات ما أسفرت عنه نتيجة انتخابات مجلسي الشعب والشورىٰ، بغير فرصة لإشراك غيرهم معهم.

التخوف من الديمقراطية!

ويقرر المؤلف أن الليبراليين الذين طرحوا فكرة «الدستور أولًا» كانوا يخشون ما تسفر عنه الانتخابات من أغلبيات كبيرة للإسلاميين، وهذه الخشية كانت ستتحقق، سواء جرت انتخابات حرة للجمعية التأسيسية لمواطنين عاديين أو جرت لمهنيين، والحقيقة أن هذا الاتجاه الذي كان يطالب بالدستور أولًا كان يفتقد المنطق، ليس عن عدم معرفة، بقدر ما جاء بسبب التخوف من الديمقراطية؛ لأنهم ليسوا بذوي تأييد شعبي، ولهذا السبب كانوا يخافون دائمًا من مسألة الرجوع إلىٰ الشعب. لأنهم يعرفون مقدمًا أنهم ليسوا بذوي تأييد لديه.

ويتناول الكتاب في الجزء الثاني مجموعة من وثائق المرحلة ولجنة التعديلات الدستورية والاستفتاء، ومنها نص قرار رئيس المجلس الأعلىٰ للقوات المسلحة بتشكيل لجنة التعديلات الدستورية، وتقرير عن عمل اللجنة، ونصوص

التعـديلات المقترحـة المطلـوب تعـديلها، ومـشروع المرسـوم لقـانون بتنظـيم الاسـتفتاء علىٰ التعـديلات الدسـتورية، إضـافة إلىٰ عـدد مـن الملاحـق الخاصـة بمـشروعات قـوانين: تعـديل قـانون الأحـزاب الـسياسية، وقـانون تنظـيم مباشـرة الحقـوق الـسياسية، وقـانون مجلـس الـشعب، وقـانون مجلـس الـشورىٰ، وقـانون انتخابات الرئاسة.

في التطبيق

أمـا الجـزء الثالـث والأخيـر مـن الكتـاب فيتنـاول التغييـرات التـي طـرأت علـىٰ التعـديلات الدسـتورية أثنـاء تطبيقهـا علـىٰ الأرض، وهـو عبـارة عـن مجموعـة مـن المقالات التي نـشرتها الـصحف المـصرية للمؤلـف في حينهـا، يعـبر بهـا البـشري عـن موقفـه إزاء عـدد مـن القـضايا، التـي ظهـرت في أعقـاب الاسـتفتاء علـىٰ التعـديلات الدستورية، ومن هـذه المقـالات نختـار عنـاوين منهـا: تقـدير موقـف ـ الموقـف الآن ـ انتهاء حالة الطوارئ ـ التراخي في الفترة الانتقالية.

ومقال آخر بعنوان: «الخائفون من الديمقراطيـة» يتحـدث فيـه البـشري عـن هـؤلاء الذين ظهروا في مارس/ آذار عام 1954 عقب حركة الجيش، وفي مارس 2011 نجـد نفس الصنف، الذين يطالبون بأن تطول فترة حكم مصر بغير انتخابات تـشريعية، وأن تبقىٰ محكومة إما بالمجلس الأعلىٰ للقوات المسلحة، الذي أعلن عن تحديـده لمـدة حكمه بالشهور والمهام المحددة، وإما بمجلـس رئاسـي لـم نعـرف مـن يقترحـون أن يكـون مـن يعينـهم، أو بانتخـاب رئـيس جمهوريـة لا يـزال مجهـولًا (وقتهـا)، ويكـون انتخابـه قبـل كـل مؤسـسات الدولـة التـشريعية، بمثابـة توليـه لـسلطة مطلقـة تجمـع السلطتين التنفيذية والتشريعية، يعتبر وجـود كيـان مـواز لـه يحـد مـن سـلطته، ويبقـىٰ كذلك حتىٰ تتكون المجالس التشريعية بالانتخاب!.

وهؤلاء المطالبون بطول مدة الحكم الفردي يقولون ببقائهـا حتـىٰ تنـشأ الأحـزاب الجديـدة وتنمـو، وتـستعد لمـلء الفـراغ الـسياسي، وكـأن الحـاكم الفـردي المطلـق المشيئة، سيكون بالنسبة إلىٰ الأحزاب الوليدة كالأب الحنون، يرعاهم ويصبر عليهم وعلىٰ تنميتهم؛ ليقتطعوا جزءًا من سلطته، ويحدوا من نفوذه المطلق!

وتحت عنوان: «مصر.. وماذا يُراد بها؟» يقول البشري: إن هناك من يصر علىٰ أن يستبعد الشعب المصري من أي شأن يكون له صلة برسم مصير هذه الأمة ووضع نظمها السياسية، ويصر علىٰ استبعاد الإرادة الشعبية من أي أثر فعال يكون لها في تحديد مستقبل مصر، نلحظ ذلك واضحًا في هذا الصخب الشديد الذي تثيره الأقلام والألسن في وسائل الإعلام المقروءة والمرئية، ويظهر ذلك واضحًا أيضًا في السياسات التي يتخذها كبار المسئولين في الحكومة التي تشكلت حتىٰ الآن (نوفمبر/ تشرين الثاني 2011).

ويضيف: لقد كانت 95٪ من وسائل الإعلام ضد التعديلات الدستورية، التي جرىٰ الاستفتاء عليها في مارس/ آذار 2011، وقطعوا بعدم مناسبتها أحزابًا وجماعات نخبوية، وجاءت نتيجة الاستفتاء تفيد أن نحو 95٪ من خطاب النخب ومن حملات الإعلام هذه، لم تؤثر إلا في 22٪ فقط من الأصوات، وأن 77.2٪ من الأصوات كانت ضد كل ما جهدوا في سوقه والحث عليه من مواقف، وإذا نظرنا إلىٰ الجهد المؤسسي الذي قامت به الإدارة الكنسية لرفض التعديلات الدستورية، وحث من تؤثر فيهم إلىٰ الذهاب للتصويت بالرفض، وهؤلاء في تقدير البعض لا يقل عن 10٪ من أصوات الناخبين، فيكون ما أثر فيه النخبة بغير الأثر الكنسي لا يزيد عن 12٪ من الأصوات.

❊ ❊ ❊

(6)

الحروب الهمجية

الكتاب: الحروب الهمجية
المؤلف: ستيفن سالايتا
المترجم: يوسف عبد العزيز
الناشر: المركز القومي للترجمة، القاهرة
عدد الصفحات: 168
الطبعة الأولى: 2011

يناقش كتاب «الحروب الهمجية.. العرب والمسلمون وفقر الفكر الليبرالي» مشكلة العنصرية المضادة للعرب والمسلمين في الولايات المتحدة الأميركية، وأسباب تهميش العرب، وقضية الإسلاموفوبيا، في إطار الحروب الدائرة في عالمنا المعاصر، التي هي كما يصفها المؤلف «حروب همجية».

والمؤلف هو باحث أميركي متخصص في الكتابة عن العرب الأميركيين، وعن السكان الأصليين، ويعمل أستاذًا مساعدًا للغة الإنجليزية بجامعة فرجينيا تك بالولايات المتحدة.

الإرهاب عربي!

ومنذ السطور الأولىٰ يشير المؤلف إلىٰ أن كل عنف عربي، طبقًا لوسائل الإعلام الأميركية، هو «إرهاب»، ولكن هذه الوسائل لم تحدد أبدًا أي معيار نتج عنه مثل هذا الحكم، وفي الغالب ليس المعيار سوىٰ افتراضات متسرعة، موحي بها من قبل الدافع

العنصري، الذي يتصور أن العرب ليس لديهم السبب الوجيه علىٰ الإطلاق لارتكاب العنف، وبالتالي هم غير عقلاء، بينما الأميركيون لا يمكن أن يكونوا غير عقلاء، كي يرتكبوا أعمال عنف دون سبب وجيه!

ويمكن القول بأن حصر كل فعل عنف عربي علىٰ أنه «إرهاب» يكشف أن إدانة الإرهاب مبنية علىٰ أهداف سياسية، مما يؤكد المعتقدات السابقة بالتفوق للجنس الأبيض، بل إن التراث الأميركي يميل إلىٰ نزع الصفات الإنسانية عن أعداء أميركا الجيوسياسيين، وفي هذه الحالة فإن العرب الذين يناوئون الطموحات الإمبريالية الأميركية يصنفون جميعًا كإرهابيين، والمفهوم ضمنا من هذا الإجمال هو الادعاء بأن العرب غير قادرين علىٰ دخول عصر الحداثة، وعلىٰ ذلك مهما كانت المطالب التي يعبرون عنها من خلال العنف، فهي بالضرورة لا مبرر لها، بينما العنف الأميركي مهما كان قبيحًا، دائمًا ما يهدف إلىٰ خدمة مصالح التقدم!

ويقول المؤلف: إن الوقاحة التي تطبق بها وسائل الإعلام الأميركية كلمة «إرهاب» علىٰ السكان العرب، تعزز فوق ذلك تصور أن العنف في العالم العربي خارج سياق التطور التاريخي، ومن ثم فهو بلا معنىٰ، كما أن العرب بدورهم أصبحوا شعبًا بلا حكايات، ينتمي إلىٰ ثقافة عاجزة عن الإدراك.. هذه التصورات تشوش فهم الأميركيين لكل من الولايات المتحدة والعالم العربي.

ويضيف الكاتب أن العنصرية ضد العرب ليست مضفورة مع الفظاعات الأميركية والإسرائيلية فحسب، بل إن لها وجودًا ثابتًا في الولايات المتحدة، لما يزيد عن القرن من الزمان، ويرجع تاريخ تجسيدها الحديث إلىٰ حرب 67 بين العرب وإسرائيل، وقد وُجدت العنصرية ضد العرب عادة في تيار اليسار، وأيضًا في تيار اليمين.

عنف غريزي

ومن هنا فإن الصفة الثابتة للعنصرية ضد العرب في الولايات المتحدة هي المساواة المستمرة في وصف العرب بالعنف الغريزي الوحشي، مجردة السياق المسلم به دائمًا، من أي مثال للعدوانية الأميركية أو الإسرائيلية.

وهناك مشكلة أخرىٰ ذات صلة باليسار الليبرالي حول قضية العنصرية ضد

العرب، هي عدم الرغبة في التعامل مع العرب علىٰ أساس إنسانيتهم الأصلية، وقد أصبح مؤكدًا جدًا لدىٰ الملونين أن العنصرية لا يمكن أن تتأصل في أي مجتمع دون القبول من الليبراليين.

ويؤكد المؤلف أن العرب الأميركيين، والعرب عمومًا، مهمشون ومحتقرون ومحاصرون في الولايات المتحدة، وفي لحظات الكرم يتحول العربي في المخيلة الليبرالية من كونه أجنبيًا إلىٰ موضوع فضول مقبول، موضوع ينهي شرعنة معظم الطهارة المسيحية المحفورة في المخيلة الليبرالية، وبهذا التصور للعرب علىٰ أنهم - بطريقة ما- بعيدون عن بقية الأميركيين، وعلىٰ أنهم مختلفون نوعًا ما في التحليلات «الكريمة»، ومتوحشون بشكل بشع في التحليلات الأقل ادعاءً، تستمر أساطير العرق لتكون حتمية في الولايات المتحدة.

ويشير الكتاب إلىٰ أن الصهيونيين المسيحيين يؤمنون بلا كلل، بحق اليهود في استعمار فلسطين، وهي عملية ينظرون إليها علىٰ أنها استعادة لإسرائيل التوراتية، وأنها المبشر الأساسي بفرحة عودة المسيح، وطبقًا لهذا المخطط فإن الفلسطينيين - مسلمون ومسيحيون علىٰ السواء - لديهم خيارات قليلة، ولا واحد من هذه الخيارات يؤدي إلىٰ القدرة علىٰ الوفاء بالمتطلبات السياسية، أو القدرة علىٰ الوصول إلىٰ الحقوق الإنسانية، ومعظم الصهيونيين المسيحيين ينادون بنقل الفلسطينيين بالقوة إلىٰ الأردن، حيث من المفترض أن يُمَكِّنهم ذلك من تكوين دولتهم الخاصة بهم، أو فعل أي شئ يريدونه، طالما أنهم لا يعطلون الاسترجاع اليهودي لفلسطين، وبعض هؤلاء يرىٰ أن رفض الفلسطينين للمغادرة سيحتاج ببساطة إلىٰ أن يواجه بحسم، والقلة ترىٰ أنه لا مانع من وجود عدد قليل من الفلسطينيين، الذين يخضعون أنفسهم تمامًا للسيطرة اليهودية.

ويقول المؤلف: أريد من الأميركيين أن يتفهموا العنف الذي يعاني منه الضحايا العرب، بدلًا من التفكير فقط كيف أن العنف الذي يعانيه العرب يؤثر علىٰ المصالح الأميركية، أريد منهم أن يكونوا شاعرين بالأسف، بسبب أن جنود الاحتلال الإسرائيلي أحيانًا ما يطلقون النار علىٰ مدارس عربية، مليئة بالأطفال الأبرياء.

العربي المخادع

إن تصوير العرب علىٰ أنهم إرهابيون ومتعصبون أو مشبوهون عاديون أمر غير مبرر، ليس لأن العرب لا يتصرفون أبدًا بشكل سلبي، ولكن لأن تلك هي الطريقة الوحيدة التي تصور بها السينما والتلفزيون في أميركا العرب، والصور في حد ذاتها تلمح بشكل إجمالي إلىٰ أن العرب غير قادرين علىٰ الإسهام بشئ في المجتمع الأميركي، سوىٰ العنف والغباء!

إن شخصية العربي المخادع لها حضور في السينما الأميركية منذ اختراع السينما، وحجة أن أعمال العنف العربي تثبت هذه الصور هي حجة غير وافية، ومشكوك فيها أيضًا، لأن الأميركيين البيض يرتكبون الإرهاب كذلك.

إن التصوير ينتج ما يسميه المنظرون الأدبيون «الصورة الزائفة»، وهي واقع زائف أو بديل، وفي واقع "هوليود" الزائف لا يسمح للعرب بأن يكونوا أي شئ غير إرهابيين، وهو وضع يجعلهم نماذج قاسية للعنف، وفاعلين له ليس أكثر، ولذلك عندما يحتج الناس بأن ذلك كاف تمامًا لإعادة اختراع الإرهابي العربي باستمرار، فإنهم يوظفون حجة تعتمد علىٰ واقع زائف لمنطق معيب غامض.. العرب يعتبرون نماذج للعنف، ليس بسبب أنهم يرتكبون الإرهاب بأعداد متفاوتة؛ وإنما لأنهم يصورون بشكل غير متناسب علىٰ أنهم إرهابيون، التصوير بمعنىٰ آخر يصنع الواقع الزائف، الذي يشير إليه الناس بعد ذلك علىٰ أنه حقيقي.

ويقدم المؤلف تحليلا لعدد من الأعمال الفنية سواء في التلفزيون أو السينما، ليقدم الدليل علىٰ تعمد «شيطنة» صورة العربي في وسائل الإعلام الأميركية، لتصبح بعد ذلك هذه الصورة النمطية هي الصورة التي يتبناها المجتمع الأميركي كأنها طبيعية.

ويشير الكتاب إلىٰ أن الليبراليين البيض الحاليين متورطون في تأييد أشكال مستمرة لتشريد السكان الأصليين، ونزع الملكية، والإبادة الجماعية الثقافية، من خلال الانتهاك المستمر للجغرافيا، والنقض المستمر للاتفاقيات العديدة، ولديهم سجل ردئ في مجال تأييد الاستقلال عن المستعمر، ولهذا السبب فإن الصهيونين

التقدميين والليبراليين ليسوا جبناء سياسيًا فحسب، إنهم أيضًا يلعبون دورًا رئيسيًا في قدرة المستعمرين علىٰ اختراع الأساس المنطقي لأدوات الدولة، التي تسبق وتعتمد علىٰ قمع قومية السكان الأصليين، إنهم يلعبون دورًا أكثر حسمًا لصالح إسرائيل عن طريق منع الفلسطينيين من دخول أماكن النقاش العام، حتىٰ تلائم وجهات نظرهم.

لا للتمكين العربي

ولا يستطيع الصهيونيون التقدميون والليبراليون أن يتخيلوا أي نوع من التمكين العربي، والذي لا يمكن أن يعمل وفق الحدود السياسية الواهية، التي أقاموها بدقة شديدة، ولذلك أصبح الصراع الإسرائيلي الفلسطيني شأنًا يهوديا ـ يهوديا، مجردًا من أي مشاركة عربية.

وفيما يتعلق بحمىٰ الخوف من الإسلام (الإسلاموفوبيا) يقول المؤلف إن المواصفات المجازية للإسلام كعامل مساعد للعنف المتخيل، متشابهة إلىٰ حد كبير لدىٰ كل من اليسار واليمين في الولايات المتحدة، ونحن نعلم بالفعل أن العملية ليست عشوائية أو صدفة، وبمعنىٰ آخر، لو أصبح (الرئيس الإيراني) أحمدي نجاد هو الشاه القمعي لإيران، بدلًا من الرئيس القمعي لبلد عدو للولايات المتحدة، فإنه سيتم الترحيب به بكل تألق من قبل وسائل الإعلام الأميركية.

وفي النهاية يؤكد المؤلف أن التحدي الذي نواجهه الآن، والأكثر إثارة للحيرة، هو تطوير حوار جماعي مثمر، لتصحيح الكثير من الرؤىٰ المغلوطة، ويمكن من خلاله أن نبدأ عملية تجمع معًا الثقافات المختلفة، بافتراض أن لا واحدة من تلك الثقافات في حاجة لأن تكون مسيطرة أو معيارية.

علينا أن نصل إلىٰ الاقتناع الحقيقي، الذي ينتج عن امتلاك القدرة علىٰ أن نتحدث، وعلىٰ أن يستمع الآخرون إلينا، بلغة الأهداف الواقعية، وسوف نحتاج إلىٰ إنتاج مجموعة من الافتراضات الأساسية حول العرب والمسلمين، مختلفة عن الموجودة حاليًا، وهذا الهدف سوف يؤتي ثماره فقط من خلال قبول الآخرين فعلًا لأن يستمعوا، ويأخذوا في الاعتبار إمكانية أن العرب ليسوا بالضرورة هم ما قرر الآخرون في وقت سابق من يكونون.

(7)

القاعدة

الكتاب: القاعدة
المؤلف: كريستينا هلميتش
المترجم: د. فاطمة نصر
الناشر: دار سطور الجديدة، القاهرة
عدد الصفحات: 212
الطبعة الأولى: 2011

يصدر هذا الكتاب في مناسبة مرور عشر سنوات على الحملة الغربية الأميركية ضد ما يسمى بالإرهاب، وتزامنا مع اغتيال زعيم «تنظيم القاعدة» أسامة بن لادن في مايو/ أيار الماضي؛ ليطرح التساؤلات التي تدور في أذهان المجتمع الغربي الآن، حول واقع ومستقبل هذا التنظيم، كما يحاول أن يفهم طبيعته وأسباب جاذبيته بين المسلمين، في ضوء ما يتم تداوله من معلومات بين الأجهزة الأمنية والاستخباراتية والبحثية في الغرب.

ومؤلفة الكتاب «كريستينا هلميتش» هي أستاذ محاضر في تخصص العلاقات الدولية بجامعة «ردينج» البريطانية، وتناقش في دراستها هذه حقيقة مخاوف الغرب من تنظيم القاعدة، ورؤيته للمستقبل في ضوء المعلومات المتاحة لديه.

ومنذ الصفحات الأولى تنبه الكاتبة إلى وقوع الغرب أسرى المعلومات غير الدقيقة أو المكتملة أو عدم وجود معلومات من الأساس، وتكشف أن كثيرا من

الخبراء لا يكادون يملكون أية معرفة عميقة عن القاعدة، ومع الأسف يتصادف أنهم هم نفس الأشخاص الذين يتم الاستناد إلىٰ آرائهم عن التنظيم، ويتم الاستشهاد بهم علىٰ نطاق واسع في النقاشات العامة، وبالتالي تشكل إسهاماتهم في هذا المجال، جزءا مهما من رؤية الاستخبارات الغربية عن التنظيم.

ومن الواضح أن تهديد ما يسمىٰ بـ «الإرهاب الإسلامي» أصبح يسيطر علىٰ الوعي الجماعي للعالم الغربي، وتكفي الإشارة إلىٰ أن البحث عن مصطلح «القاعدة» علىٰ محرك البحث «جوجل» سوف يكشف عن أكثر من 12 مليون رابط، لمقالات أو حوارات أو كتب أو تعليقات في كل اللغات، بيد أن النظرة المتأنية علىٰ هذه الروابط، تولد مزيدا من الأسئلة، بأكثر مما توفر من إجابات: هل «القاعدة» تنظيم ذو بنية جامدة، أم شبكة كوكبية من خلايا شبه مستقلة، أم غير ذلك؟

بداية القاعدة

ويشير الكتاب إلىٰ أن معظم الروايات عن أصول تنظيم القاعدة، تبدأ من الغزو السوفييتي لأفغانستان أواخر عام 1979، دعما للحكومة الأفغانية الشيوعية، وهو ما أدىٰ إلىٰ قيام حركة مقاومة وطنية أفغانية، سرعان ما اجتذبت شباب المسلمين من كل البقاع، وبخاصة من الشرق الأوسط، كان من بينهم الدكتور عبد الله عزام الفلسطيني/ الأردني، وهو تلميذ المفكر سيد قطب، ويعتبره البعض القائد الحقيقي لتنظيم القاعدة وعقله المدبر، لكنه اغتيل عام 1989، إضافة إلىٰ أسامة بن لادن السعودي الجنسية، والمصري الدكتور أيمن الظواهري.

وهناك وثائق غربية تحدد عام 89 تاريخا لمولد «القاعدة»، وبالرغم من ذلك يصعب العثور علىٰ تفاصيل تلك النشأة، وبوفاة عزام وانسحاب الروس من أفغانستان، عاد أسامة بن لادن إلىٰ بلده، غير أن اجتياح صدام حسين للكويت عام 90 يمكن اعتباره نقطة تحول مهمة بالنسبة لـ بن لادن والقاعدة، حيث شكل استدعاء السعودية لقوات أميركية للدفاع عنها وتحرير الكويت، ما اعتبره بن لادن أكبر صدمة تلقاها في حياته، ومن هنا بدأت مرحلة الصدام بينه وبين الحكومة السعودية.

وفي أعقاب حرب الخليج (1991) غادر بن لادن السعودية إلىٰ السودان،

واستثمر فيها ملايين الدولارات، وربما بدأ منها التخطيط والاستعداد للعمل الكوكبي، لكنه في عام 95 واجه ضغوطا قوية من الحكومة السودانية لمغادرة البلاد، وساعدت محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في أديس أبابا (1995) في التعجيل بخروجه من السودان، متجها هذه المرة إلىٰ أفغانستان، خصوصا بعد أن أسقطت السعودية عنه الجنسية (عام 94).

وعندما وصل إلىٰ أفغانستان كانت قوات حركة طالبان، بزعامة الملا عمر، تسيطر علىٰ أجزاء كبيرة من البلاد، واستفاد زعيم القاعدة من ذلك في إقامة علاقة تكافلية مع طالبان، ونجح في تشكيل وحدة لحرب العصابات تسمىٰ «الكتيبة 055» والتي كانت مؤلفة من نحو 1500 إلىٰ 2000 من المجاهدين العرب، ومنحت طالبان تنظيم القاعدة ملاذا آمنا وأمدته بالسلاح.

تنامي القوة

وفي عام 98 تنامت قوة «القاعدة» بفضل اندماجها مع جماعة الجهاد الإسلامي المصرية، ونجحت في ترسيخ نفسها كلاعب كوكبي، وتم الإعلان عن تشكيل «الجبهة الإسلامية العالمية للجهاد ضد اليهود والصليبيين» في نفس العام.

ولم تكد البشاعات التي حلت بنيويورك تتكشف، في أعقاب ضرب برجي مركز التجارة العالمي في منهاتن، في الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول 2001، حتىٰ تحركت الولايات المتحدة، لتعلن حربا علىٰ الإرهاب مفتوحة النهاية، وكان ذلك استجابة تلقائية غير محسوبة، أصبحت فيما بعد حملة كوكبية عسكرية وسياسية وقانونية، ضد أشخاص وتنظيمات وصفت بأنها إرهابية، وأنظمة اتهمت بدعم القاعدة، أو أنها تمثل تهديدا للولايات المتحدة وحلفائها.

ومما يثير الدهشة للوهلة الأولىٰ أن الحكومة الأميركية، وما تملكه من أدوات استخباراتية، جمعت في سلة واحدة بين القاعدة وتنظيمات أخرىٰ متباينة، مثل «حماس» و«الجهاد الإسلامي» ومدارس قم الفقهية، ومدارس ديو باندي الإسلامية بشمال باكستان، والتي تعلم فيها أعضاء طالبان، وربطت بينها وبين أنظمة حزب البعث القومية العربية العلمانية!، لكن المناخ السياسي وقتها تم تقسيم العالم فيه إلىٰ

«خير» و«شر».

أما الأبحاث التي تم إجراؤها عن «أيديولوجية القاعدة» فقد انبثقت من «حالة أزمة»، وأجريت في مناخ بحثي «استحوذ عليه الإلحاح في مواجهة حالة الفوضىٰ الفجائية»، التي عمت المشهد الأمني والسياسي، وسواء تم وصف أتباع القاعدة بأنهم: مجانين أو منافقون أو متعصبون أو وهابيو القرن الحادي والعشرين أو جهاديون سلفيون، فإن ما يجمع هذه التوصيفات هو ما يمكن أن نسميه «منهج التحليل من الخارج إلىٰ الداخل»، الذي يركز علىٰ المظهر الخارجي للقاعدة.

ومن الواضح أن كثيرا من التحليلات انحرف عن المناهج الراسخة للبحث العلمي، وأوجدت هذه التحليلات مسميات علىٰ قدر من الضحالة والضعف، تعطي وهما بأنها إجابات، لكنها لا تقدم سوىٰ أقل القليل من حيث المعنىٰ المتسق المنطقي.

إن التركيز علىٰ الأسئلة، التي تتعاطىٰ مع التفاعل المعقد بين الدين والسياسة في الموروث الإسلامي، قد يكون نهجا أكثر ملاءمة للبحث في الآليات، التي تشكل الأساس التحتي لسياسة العنف التي تتبعها القاعدة، أي: ما المكان المناسب لوضع «جهاد بن لادن الكوكبي» في مشهد الإسلام السياسي الحديث؟

بعد 9/11

وتناقش المؤلفة السؤال الذي يؤرق الغرب، ويبحث له عن إجابة: هل "القاعدة" بعد الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول، تم تدميرها أو إضعافها، أم أنها انبثقت من جديد؟ وتعرض الكثير من الآراء والتحليلات في هذا الجانب، لتنتهي إلىٰ صعوبة الإجابة الواضحة، فهناك من يؤكدون ـ وأغلبهم من القادة الحكوميين وخبراء مكافحة الإرهاب ـ أن القاعدة تضعف باطِّراد، ولم يعد بإمكانها التخطيط لهجمات واسعة المدىٰ وتنفيذها، بدليل تقلص أعداد مقاتلي القاعدة في أفغانستان، وبأن مصادر تمويلها قد تم تجفيفها تقريبا، وبالتالي لم يعد تنظيم القاعدة مصدر التهديد، بل إن التهديد الآن يمرر من أسفل إلىٰ أعلىٰ، حيث يلتقي أفراد ومجموعات متطرفة في أحيائهم أو عبر الإنترنت ويخططون للعمليات، بدون أية روابط مع التنظيم

المركزي، باستثناء الرباط الأيديولوجي، ولكن هناك من يرىٰ العكس، وهو أن القاعدة تشهد نهوضا، بدليل قدرتها علىٰ التأثير في الهجمات الأصغر مدىً، وتنفيذها.

ويمكن القول بأن ثمة اتفاق بين الخبراء والمحللين علىٰ تغير طبيعة القاعدة، باتجاه أن تصبح تنويعية أقل إحكاما من الأفراد والمجموعات، لا تجمع بين أعضائها روابط تنظيمية رسمية، بل صلات شخصية ووحدة الهدف لاتباع نداء الجهاد، وهناك اتفاق أيضا علىٰ خطورة التهديد، الذي تمثله حركة الجهاد الكوكبي المتناثرة، والتي من المستحيل تحديد مواقعها، كما أنه من المتعذر التنبؤ بها، ويتركز الخلاف بين المحللين بشكل أساسي حول طبيعة الهيكل التنظيمي، وبخاصة ما إذا كان جوهر القاعدة صلدا، أو أن قيادتها ما زالت موجودة، وأنها عادت للظهور، أو أنها في طريقها للظهور في موقع محدد لتسهيل الهجمات، أم أن الحركة غدت محلية بالكامل، ومتناثرة بلا قيادة.

وتخصص الكاتبة الفصل الأخير لمناقشة «مستقبل تنظيم القاعدة»، وترىٰ أن رد الفعل الأميركي، الذي تم من خلال شن حرب شاملة، أتي بنتائج عكسية، حيث يدعم الرواية التي ترىٰ في الولايات المتحدة وحلفائها «قوىٰ استعمار قامعة، تتسبب في معاناة المسلمين»، وأن حربها هذه هي «حرب علىٰ العالم الإسلامي».

درس مهم

إن أحد الدروس التي يجب أن نكون قد تعلمناها نحن الغربيين من الحرب الكوكبية علىٰ الإرهاب، هو أن المواجهة العدوانية مع «العدو»، سواء في شكل اعتقالات عشوائية أو احتجاز المتهمين في المعتقلات لأمد غير محدد، أو التدخلات العسكرية المباشرة، لم تفعل شيئا لجعل الولايات المتحدة والغرب أكثر أمنا من غضب الجهاديين المتطرفين، أو من هجماتهم العنيفة.

بيد أنه لم تتضح بعْدُ التبعات طويلة المدىٰ، للتخلص إلىٰ الأبد من وجه القاعدة العلني «أسامة بن لادن»، وإذا كانت هناك مشاعر في الولايات المتحدة بأن «العدالة قد تحققت أخيرا» فيما لقي زعيم القاعدة والإرهابي رقم واحد في العالم نهايته التي يستحقها، وكيف أن البعض رأىٰ في موت بن لادن علامة علىٰ نهاية عهد، وبداية

النهاية لأخطر تنظيم إرهابي في التاريخ، لكن لحظة الانتظار لم تدم طويلا، وسرعان ما خيمت علىٰ مناخ الابتهاج الأصوات الناقدة، التي تساءلت عن مشروعية نهج الولايات المتحدة في: «اقتل أو اعتقل»، مؤكدة أن القاعدة ما زالت تمثل تهديدا لا يستهان به، مع التنبؤ بتصاعد الهجمات الإرهابية، انتقاما لمقتل بن لادن، وهي تنبؤات تراها المؤلفة «منطقية تماما، إذا نظرنا للقاعدة علىٰ أنها ـ بشكل أساسي ـ، ذراع للجهاد الذي لا قيادة له، وبالنظر إلىٰ أن قوته تكمن في أيديولوجيته لا في بنيته التنظيمية».

وحتىٰ تكشف الأيام المقبلة عن مستقبل تنظيم «القاعدة»، يبقىٰ الغرب، وعلىٰ رأسه الولايات المتحدة الأميركية أسير حالة الذعر والخوف والقلق، وربما تبعات ونتائج الظلم الذي مارسه تجاه عالمنا الإسلامي.

* * *

(8)

حينما تحكم الصين العالم

الكتاب: حينما تحكم الصين العالم
المؤلف: مارتن جاك
المترجم: د. فاطمة نصر
الناشر: دار سطور الجديدة، القاهرة
عدد الصفحات: 476
الطبعة الأولى: 2010

علىٰ ظهر الغلاف الأخير كتب المؤلف يقول: «ستكون صدمة للولايات المتحدة الأميركية عند عدم تفردها بالعالم واستئثارها به عميقة، لن تعود النزعة الكلية الغربية شمولية بأي معنىٰ مع صعود الصين، وسيتقلص باطِّراد تأثير قيمة ووجهات نظره، أي أن ظهور الصين كقوة كوكبية، سيعمل واقعيًا علىٰ إضفاء الصبغة النسبية علىٰ كل شئ».

«لقد تعود الغرب علىٰ فكرة أن العالم هو عالمه، والمجتمع الدولي مجتمعه، والمؤسسات الدولية مؤسساته، والعملة العالمية ـ الدولار ـ عملته، واللغة العالمية ـ الإنجليزية ـ لغته، لكن هذا لن يستمر.. سيكتشف الغرب باطِّراد أن العالم لم يعد غربيًّا، هذا علاوة علىٰ أنه سيجد نفسه في نفس الوضع، الذي كانت عليه بقية دول العالم في عهد هيمنة الغرب».

ومؤلف الكتاب هو الصحفي البريطاني مارتن جاك، الذي عمل في السنوات

الأخيرة أستاذًا زائرًا في إحدىٰ جامعات الصين، وباحثًا بالمركز الدولي للدراسات الصينية، أي أنه يكتب عن رؤية علمية وواقعية، تبحث في التطورات المتسارعة التي تجري في الصين، ومقارنتها بما يجري في الغرب.

نهاية العالم الغربي

والكتاب مكون من جزأين:

الأول: يتحدث فيه المؤلف عن نهاية العالم الغربي.

بينما يتناول الجزء الثاني صعود الصين، وقدرتها علىٰ السيطرة الدولية في المستقبل، وبخاصة في جانبها الاقتصادي، الذي تستند عليه القوة العسكرية والسياسية والثقافية.

في القسم الأول يتحدث المؤلف عن ملامح عصر النهضة في أوربا، والصعود الاقتصادي الكبير الذي تحقق بسبب التقدم في المجال الصناعي، وأثر هذا الصعود الغربي في الهيمنة الأوربية علىٰ دول العالم، سياسيًا واقتصاديًا ومعرفيًا، ومن ثم عسكريًا، في الوقت الذي كانت فيه بقية دول العالم، وبخاصة في شرق آسيا، تعيش في ظروف مختلفة من حيث التقدم العلمي والتطور الصناعي.

وعلىٰ سبيل المثال كان متوسط دخل الفرد في أوربا الغربية في بداية القرن التاسع عشر يكاد يصل إلىٰ ضعف نظيره في جنوب شرق آسيا، وفي بداية القرن العشرين زاد هذا المتوسط في أوربا إلىٰ عشرة أضعاف مثيله في الصين.

لقد شكل الغرب العالم الذي نعيش فيه، بل إنه حتىٰ الآن، ومع دلائل التحدي المتنامي من الصين، يظل الغرب هو القوة الجيوسياسية والثقافية المهيمنة، وبلغ النفوذ الغربي مدىٰ أصبح معه من الصعب التفكير في عالم بدونه، أو تخيل شكل العالم لو لم يحدث ذلك، حتىٰ أصبحنا نأخذ الهيمنة الغربية، كإحدىٰ المسلمات لدىٰ كتاب ومفكري الغرب.

ويتحدث المؤلف عن التجربة اليابانية في التطور الصناعي المبكر، لكن هذه التجربة لا يمكن وصفها تمامًا بأنها تجربة غربية، لأن اليابان لديها ارتباط شديد

الأهمية بالحضارة الصينية في القرنين الخامس والسادس الميلاديين، في نفس الوقت الذي تأثرت فيه بالحضارة الغربية في القرنين التاسع عشر والعشرين، وكانت اليابان هي البلد الوحيد اللاغربي الذي دخل مرحلة التصنيع في القرن التاسع عشر، وبالتالي أصبحت أكثر دول شرق آسيا تقدما، ومن المشكوك فيه أن النمور الآسيوية كانت ستبدأ بالقفز والانطلاق بدون وجود اليابان.

صعود الصين

ثم يستعرض الكتاب المراحل التاريخية للصين، وصولًا إلىٰ القرن العشرين، الذي شهدت فيه طفرة هائلة في مجال التصنيع، رغم أنه جاء متأخرًا عن التصنيع في أوربا لأكثر من قرنين من الزمان، إلا أن ظروف الصين كانت أفضل حالًا من الوضع في أوربا، وكانت المرحلة الأولىٰ من الحكم الشيوعي هي بداية التحول الضخم في وضعها الاقتصادي، ونجحت هذه المرحلة (49 ـ1987) في علاج قرن كامل من الفشل الاقتصادي، وأعادت الوحدة والاستقرار إلىٰ البلد، وضمنت نوع الانطلاق الاقتصادي الذي فشلت فيه الأنظمة السابقة، وعلىٰ الرغم من انتهاكات ماو تسي تونج الكارثية، فإن أسس تحول الصين الاقتصادي وضعت في عهده.

وفي نهاية هذا القسم يشير المؤلف إلىٰ صعود عدة دول في شرق آسيا منذ بداية الخمسينيات من القرن العشرين، فيما اصطلح علىٰ تسميته بالنمور الآسيوية، وهي كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونج كونج وماليزيا وإندونيسيا وتايلاند، إضافة إلىٰ الصين، وجميعها حقق معدلات نمو اقتصادي عالية، واستطاعت هذه النمور التعلم من تجارب الآخرين، واستخدام أحدث المتاح والتزود من التكنولوجيا الموجودة، والقفز علىٰ العتيق منها والوصول إلىٰ أفضل النتائج.

ولم يقتصر إبداع تلك الدول علىٰ الجانب الاقتصادي، بل ابتكرت النمور الآسيوية نظم حكم سياسية جديدة، أي نظام الدولة التنموية التي تستند شرعيتها الشعبية، لا علىٰ الانتخابات الديمقراطية، بل علىٰ قدرة الدولة علىٰ تحقيق نمو اقتصادي مستمر.

إن أفضل وصف للعصر الذي ندخل إليه الآن هو أنه عصر الحداثات المتنافسة،

وهو لا يتميز بخط سياسي أو أيديولوجي واضح، بل بمنافسة ثقافية مهيمنة، ولا يعني ظهور حداثات جديدة أن الغرب لم يعد يتمتع باحتكار كلي للحداثة، بل يعني أيضًا أن تاريخ وثقافات وقيم تلك المجتمعات الجديدة ستؤكد وجودها بأسلوب جديد.

لقد اتسم العالم حتىٰ الآن بالاستكبار الغربي، أي قناعة الغرب بأن قيمه ومعتقداته ومؤسساته وترتيباته أسمىٰ من الأخريات جميعًا، ولا يجوز التقليل من سطوة هذه العقلية ومثابرتها، ولا تشعر الحكومات الغربية بأي وازع أو قيد وهي تحاضر البلدان الأخرىٰ، عن نسخها من الديمقراطية وحقوق الإنسان وقيمتها المؤكدة وفضائلها الدامغة، وهناك ثمة حس عميق نفسي متأصل بالسمو الغربي، مستمد من التوجهات الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية والإثنية القوية، يتحدىٰ ظهور عالم متعدد الحداثات، وتلك العقبة لابد وأن تتآكل وتقوض، ولن تغدو العديد من المفردات مثل «المتقدمة» و «المتحضرة» مرادفة للغرب.

عصر الصين

ويتحدث المؤلف في القسم الثاني من الكتاب عن عصر الصين ومرحلة صعودها الاقتصادي، علىٰ الرغم من أن نصف عدد سكانها تقريبا مازالوا يعيشون في الريف، أي أنها تعد من البلدان النامية، وبالتالي يمكن النظر إلىٰ الحداثة الصينية علىٰ أنها مازالت جارية، وبعض سماتها أصبحت واضحة، ومازالت أخرىٰ في مرحلة جنينية، والبقية لم تصبح مرئية بعد.

لقد أضحىٰ نمو الصين ضاغطا علىٰ مواردها إلىٰ الحد الأقصىٰ، وهنا تكمن أكثر مشاكل الصين عمقًا، ولكن إذا استمر معدل نمو الاقتصاد بنسبة 8٪ سنويًا، فإن دخل الفرد فيها سيبلغ في عام 2031 نفس المعدل الراهن لدخل الفرد في الولايات المتحدة، وحينذاك سوف تستهلك ما يعادل ثلثي محصول القمح في العالم، وسيصل معدل طلبها علىٰ الورق إلىٰ ضعف إنتاج العالم الحالي منه، وإن كان لها أن تتمتع بنفس معدل ملكية السيارات عن كل فرد، مثل الولايات المتحدة اليوم، سيكون لديها 1.1 مليار سيارة، مقارنة بمجموع سيارات العالم اليوم (8. مليار سيارة)، وكذلك سوف تستخدم 99 مليون برميل نفط يوميًا، مقارنة بمجموع إنتاج العالم منه

حاليًا (حوالي 82 مليون برميل).

ومن بين نقاط القوة التي تتمتع بها الصين أن لديها عددًا كبيرًا من المهنيين رفيعي التعليم والثقافة، وأيضًا لديهم الإيمان القوي بقيم التعليم، وتخرج الجامعات الصينية الآن 900 ألف من المتخصصين في العلوم والهندسة والإدارة، هذا علاوة علىٰ أن عددًا كبيرًا من الطلبة الصينيين يدرسون في جامعات القمة الأميركية.

صور الهيمنة

وتحت عنوان «عندما تحكم الصين العالم» يؤكد المؤلف أنه من الطبيعي ـ في ظل تنامي الاقتصاد الصيني ـ أن تصبح هذه الدولة الصاعدة، واحدة من قوتين عظميين خلال العشرين عاما الماضية علىٰ الأقل وخمسين عامًا قادمة علىٰ الأكثر، ثم تصبح القوة الوحيدة بعد ذلك، فكيف ستعبر عن تلك السطوة والقوة والهيمنة الكوكبية، وكيف ستتصرف؟ ويرد قائلًا: إن التاريخ يمكن أن يرشدنا بقدر محدود إلىٰ استشراف المستقبل، وبالتالي هناك صعوبة في تخيل تأثير هذه الهيمنة بشكل واضح.

إن الغرب لايزال يجد صعوبة في تخيل بديل جاد قابل للحياة عن ترتيباته، ويعتقد أن جميع البلدان، مهما اختلف تاريخها أو ثقافتها، ستلتقي في النهاية حول النموذج الغربي، ولايزال اعتقاد التيار الرئيسي السائد في الغرب أن صعود الصين لن يتسبب سوىٰ في تغير قليل نسبيًا للعالم في أساسياته، ويقوم هذا الاعتقاد علىٰ ثلاث بدهيات رئيسية:

* أن تحدي الصين سيكون ذا طبيعة اقتصادية بشكل أساسي، وفي ذلك الحين ستصبح بلدًا غربيًا نمطيًا.

* أن النظام الدولي سيظل بعامة كما هو الآن.

* إذعان الصين للوضع القائم بحيث تصبح عضوًا طيّعًا في المجتمع الدولي.

لكن المؤلف يرىٰ أن هذه البدهيات مخطئة، وأن الغرب لا يرىٰ الصين في سياقها التاريخي، كدولة عريقة موحدة، وفيها هذا التنوع الهائل في كل الاتجاهات، إضافة إلىٰ حجمها القاري الكبير، ويرىٰ أنه عندما تبزغ كقوة كوكبية، سيختلف وجهها السياسي عن نظيره الغربي بالتأكيد.

وفي ختام الكتاب يحدد المؤلف عدة سمات لشخصية الصين، منها:

** أنها ليست في الواقع دولة قومية، بل دولة حضارة، وكثيرًا مما كان يميز الصين في الماضي مازال مستمرًا إلىٰ يومنا هذا، ومن الأرجح أن تقوم العلاقة بينها وبين دول شرق آسيا علىٰ أساس نظام الدول التابعة لا الدولة القومية.

** هناك التوجه الصيني الذي تخلص من العرق والإثنية، باعتبار الصين شعبًا واحدًا، استطاع صهر كل الأعراق في بوتقة واحدة.

** تقع الصين علىٰ مساحة ضخمة، وحجمها قاري، ولذا تختلف عن غالبية دول العالم، أستراليا علىٰ سبيل المثال، التي هي قارة في حد ذاتها، ويبلغ سطحها 80٪ من مثيله الصيني، لا يتجاوز عدد سكانها 21 مليون نسمة.

** طبيعة نظام الحكم الصيني علىٰ قدر كبير من التمايز والخصوصية، وعلىٰ النقيض من التجربة الغربية.

** تتميز الحداثة الصينية كمثيلاتها في شرق آسيا بسرعة تحول البلد، كما أنها تجمع بين الماضي والمستقبل في آن كجزء من الحاضر.

** ظلت الصين منذ عام 1949 تحت حكم النظام الشيوعي، ورغم انهيار الشيوعية الأوربية ومعها الاتحاد السوفيتي في عام 1989، فإن عام 1979 شهد بداية أكبر تحول اقتصادي في تاريخها، والذي أشرف عليه حزب شيوعي آخر.

** لمدة عقود قادمة ستجمع الصين بين خصائص الدول المتقدمة والنامية، وهذا يعد وضعًا فريدًا بالنسبة لقوة كوكبية رئيسية.

وإذا كانت البلدان المتقدمة هي التي شكلت القرن العشرين، فعلىٰ الأرجح أن تكون البلدان النامية، وكبراها بخاصة (الصين)، هي من تشكل القرن الحادي والعشرين.

* * *

(9)

الإسلاميون في عام 2012

الكتاب: الإسلاميون في عام 2012

المؤلف: مجموعة باحثين

الناشر: مركز صناعة الفكر للأبحاث، السعودية

عدد الصفحات: 298

الطبعة الأولى: 2013

يستعرض التقرير الإستراتيجي «الإسلاميون في عام 2012» واقع الحركات الإسلامية في الدول العربية عامة، ودول «الربيع العربي» خاصة، ويناقش أهم المستجدات والتحديات التي تواجهها، كما يقدم سيرة لعدد من الشخصيات القيادية في هذه الحركات، ويرصد أهم الأبحاث والمؤلفات الصادرة بالعربية والإنجليزية عن التيارات الإسلامية، ويتميز تقرير هذا العام بإيراد ملخص مختصر لمحتوياته في نهايته باللغة الإنجليزية.

والفريق البحثي المشارك في التقرير يضم صفوة من الخبراء والمتخصصين من داخل وخارج هذه الحركات، بهدف – كما يذكر رئيس تحريره مصطفىٰ الحباب – تحليل واستشراف رؤىٰ التيارات الإسلامية بعين الداخل، وفي نفس الوقت بعين من ينقد ويحلل من الخارج، عبر ازدواج متوائم، في محاولة للتعرف علىٰ جميع المؤثرات السياسية والجذور التاريخية، المكونة لتلك التيارات.

إسلاميو الأردن

وينقسم التقرير إلىٰ أربعة أقسام: الأول بعنوان: «رؤىٰ تقويمية واستشرافية»، ويتحدث المحور الأول عن «الإسلاميون والربيع العربي»، وفيه بحث عن «إسلاميو الأردن والنظام.. هل تنتهي الشراكة التاريخية؟» يتناول فيه الأمين العام السابق لحزب جبهة العمل الإسلامي زكي بن أرشيد مسألة ترسيم العلاقة بين الإسلاميين والنظام الأردني، **وينتهي إلىٰ ثلاثة احتمالات:**

الأول: نجاح الطرفين بالتوصل إلىٰ ترسيم ملامح العلاقة علىٰ أسس جديدة، تضمن تحولًا نوعيًا في البناء السياسي الداخلي للدولة الأردنية.

والثاني: الانفراج المؤقت المحدود، وحالة تهدئة ظرفية، مع الاتجاه نحو تفاهمات جزئية مرحلية علىٰ عدد من القضايا، وتفكيك الملفات العالقة.

والاحتمال الثالث: فشل الطرفين في التوصل إلىٰ أي اتفاق كلي أو جزئي بسبب تضارب المصالح، أو بسبب تدخل أطراف خارجية، ويميل الباحث إلىٰ ترجيح كفة الاحتمال الأول، لأن الطرفين يدركان خطورة التصادم والعنف.

مستقبل سوريا

وفي بحث آخر عن «التوجه الإسلامي في سوريا الثورة.. الواقع ومآلات المستقبل» يستعرض الباحث السوري نبيل شبيب تاريخ العمل الإسلامي في سوريا، ثم الفترة التي أعقبت اندلاع الثورة في مارس/ آذار 2011، ويصل إلىٰ رؤية تؤكد أن الإسلام سوف يكون هو العنصر الأبرز والأكثر فعالية، في صناعة مستقبل سوريا الثورة، ولكن ليس في صيغة ما وضعه تاريخ الحركة الإسلامية في العقود الماضية من تصورات، ناسبت معطيات تاريخية بعينها، وأيضا ليس في صيغة بعض ما ظهر من ردود فعل متشددة، تجاه الحملة الضارية علىٰ الاتجاه الإسلامي خلال تلك العقود، بل بصيغة مستقبلية جديدة، يصنعها جيل الثورة، تراعي ثوابت الحقوق والحريات والكرامة وفق ما قرره الإسلام، وتعطي الأولوية للمواطنة وليس المحاصصة.

سلفيو تونس

ويناقش الباحث كمال السعيد حبيب قضية «التيار السلفي التونسي.. آفاق

الصعود والتنافس علىٰ السلطة»، ويرىٰ أننا أمام ثلاثة أنواع من «السلفيات» في تونس، هي:

أولًا: السلفية العلمية وهي تيار إسلامي لا يمارس السياسة، ولكنه يلعب دورًا في الضغط علىٰ حزب «النهضة» الحاكم، من أجل جعل الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع.

ثانيًا: السلفية السياسية، وهي التي أسست أحزابًا سياسية بعد الثورة، منها «جبهة الإصلاح» و«الأصالة»، وهي أحزاب تؤمن بالممارسة السياسية، وصولًا إلىٰ تحقيق أهدافها الساعية إلىٰ تطبيق الشريعة.

وثالثًا: السلفية الجهادية، وهي التيار الأكثر اندفاعًا وصخبًا في الحالة التونسية، وتمثله «جمعية أنصار الشريعة»، ويعبر هذا التيار عن حالة سائلة غير مؤطرة في بنية تنظيمية واضحة، ونظرًا لقرب هذا التيار من الحدود مع مالي وليبيا ومناطق جنوب الصحراء، المنفتحة علىٰ مناطق نفوذ تنظيم القاعدة، فإن الإغراء لجاذب العنف يخايل عقله ويشده إلىٰ هذه المناطق.

الإسلاميون في السلطة

ويناقش المحور الثاني «الإسلاميون في السلطة» أداء الإسلاميين في مصر، في الرئاسة وفي البرلمان الذي تم حله، من خلال بحث أعده رئيس تحرير مجلة الديمقراطية، التي تصدر عن مؤسسة «الأهرام» بشير عبد الفتاح، تناول فيه موقف الإسلاميين من الدستور الجديد ومن التحالفات الانتخابية، وانتهىٰ في البحث إلىٰ أن حداثة عهد فصائل وقوىٰ الإسلام السياسي بالعمل السياسي، في سياق أكثر انفتاحًا وأقرب إلىٰ الديمقراطية، ربما يميط اللثام عن بعض المواقف والسلوكيات المرتبكة، والمثيرة لقلق المزاج المصري العام، من قبل تلك القوىٰ والفصائل، خصوصًا في ظل حالة التربص المتبادل والاستقطاب الحاد، التي تلف المشهد السياسي المصري.

بين الشراكة والتمايز

ويتناول رئيس حركة التوحيد والإصلاح بالمغرب محمد الحمداوي في بحثه

«الحالة الإسلامية في المغرب بين الدعوة والسياسة»، ويخلُص في الحديث عن مستقبل الإسلاميين، **إلىٰ أن هناك ثلاثة بدائل**:

الأول: التماهي الكامل مع التجربة الحكومية، وذلك بناءً علىٰ أن التجربة جديدة ومستهدفة، وتحتاج إلىٰ دعم مطلق وانخراط كامل، مما يستوجب علىٰ الحركة الانخراط التام، والحضور الدائم في الشأن السياسي إلىٰ جانب الحزب، برصيدها التربوي والدعوي لتحصين التجربة وَإسنادها وتوجيهها.

الثاني: أخذ مسافة من التجربة الحكومية علىٰ اعتبار أن المرحلة الحالية إنما تشكل حالة مد انتخابي، قد تعقبها حالة جزر، وأن التجربة قد تنجح وقد تفشل.

الثالث: دعم دون تماهٍ، وتمايز دون انسحاب، ذلك أن الدعم من مقتضيات الشراكة الإستراتيجية، والتمايز من مقتضيات الاستقلالية.

ويرىٰ الباحث أن خيار التمايز وتقوية الفعل المدني هو الخيار المناسب لهذه المرحلة، في سياق المعادلة السياسية المغربية؛ لأنه من جهة يحافظ علىٰ الخيارات الإستراتيجية التي تبنتها الحركة بخصوص المسافة بين التنظيمين، والتمايز في المجالات ووسائل الاشتغال والاستقلالية في القرار السياسي.

إسلاميو ليبيا

ويحلل القيادي في العمل الإسلامي الليبي د. ونيس المبروك صعود ومستقبل الإسلاميين في ليبيا من خلال بحثه، الذي يصنف الإسلاميين هناك إلىٰ أربعة تيارات:

1- الإخوان المسلمون .

2- التيار السلفي .

3- فصائل «أنصار الشريعة» .

4- الجماعات المقاتلة (سابقًا) .

تختلف فيما بينها في مدىٰ الرؤية وأولويات التطبيق وطبيعة الحجم ودرجة التأثير في الواقع السياسيىٰ والميداني.

وفيما يتعلق بالمستقبل يرىٰ الباحث أن هناك عاملين مهمين يؤثران في مستقبل

التيارات الإسلامية الليبية:

الأول: داخلي وهو طبيعة المجتمع الليبي المتدين المحافظ، الذي يمتاز بغياب الطوائف والفرق والمذاهب، إضافة إلىٰ افتقار التيارات العلمانية لقواعد الانتشار في المجتمع.

والثاني: خارجي، والذي يتمثل في السياسة الإستراتيجية للغرب تجاه العالم الإسلامي، حيث يرىٰ أن الغرب وصل بعد تجارب عديدة إلىٰ أن الأنظمة المستبدة في العالم الإسلامي أقرب إلىٰ تحقيق مصالحه علىٰ المدىٰ القريب، لكنها أشد خطرًا عليه في المدىٰ البعيد نظرًا لما تفرزه من تيارات متطرفة.

ويتحدث الباحث عن أن أمام التيارات الإسلامية ثلاثة سيناريوهات مستقبلية، أولها: المشاركة مع التيار العلماني، وثانيها: الوقوف في خندق المعارضة، وثالثها: التقارب الحذر مع السلطة، ويترك للزمن والمستقبل ترجيح أي السيناريوهات الأقرب إلىٰ الحقيقة.

حركة حماس

ويحلل الباحث الفلسطيني عدنان أبو عامر فرص وتحديات السنوات السبع لحركة حماس في السلطة (2006– 2013)، بدءًا من أهم التحديات التي واجهتها، وأولها الجمع بين برنامجي المقاومة والحكم، ثم التحدي الأمني، سواء عبر المظاهرات أو التصعيد العسكري الإسرائيلي، واعتقال وزراء ونواب الضفة، وأيضًا التحدي المالي وصعوبة إدخاله للداخل المحاصر، وأخيرًا سحب الصلاحيات، الذي فوجئت به الحكومة من قبل الرئاسة.

ويشير الباحث إلىٰ مجموعة من الإجراءات التي اتخذتها حكومة حماس منها:

ترتيب البيت الداخلي للتوافق علىٰ برنامج واضح للعمل الوطني – القضاء علىٰ الفساد والمحسوبية – إعادة توجيه الاقتصاد الفلسطيني ليصبح أكثر اعتمادًا علىٰ موارده الذاتية – إصلاح وتأهيل الأجهزة الأمنية، وهو ما أدىٰ في النهاية إلىٰ تحسين الأوضاع إلىٰ حد ما، ورغم ذلك يجب علىٰ حماس – وفقا للباحث – اللجوء إلىٰ مراجعة تجربتها في الحكم وفقا لمعايير صحيحة.

محمد مرسي وهنية

وتحت عنوان «قيادات سياسية إسلامية» يتناول القسم الثاني من التقرير الإستراتيجي السيرة الذاتية لأكثر من شخصية تنتمي لهذه التيارات، منها الرئيس المصري الدكتور محمد مرسي، ويقدم وصفا لملامحه الشخصية، ولغة جسده، وخطاباته، وقراراته، وذلك من خلال رؤية مؤيديه ومعارضيه، علىٰ ما فيها من مغالاة أحيانا من الجانبين.

كما يستعرض أيضا مسيرة رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية الخاصة والجهادية منذ مولده وحتىٰ الآن، وكذلك عبد الحكيم بلحاج رئيس المجلس العكسري في طرابلس، ورحلته الفكرية حتىٰ قيام الثورة الليبية، وينتهي الملف بالدكتور ياسر برهامي نائب رئيس الدعوة السلفية في مصر، منذ نشأته وحتىٰ صعوده السياسي، كأحد قيادات التيار السلفي في مصر الآن.

القسم الثالث

أما القسم الثالث من التقرير، فهو مخصص للحديث عن أبرز الأبحاث والمؤلفات التي صدرت عن التيارات والحركات الإسلامية في عام 2012 باللغتين: العربية والإنجليزية، ومنها عرض مختصر لكل من: كتاب المهندس يوسف ندا «من داخل الإخوان المسلمين.. حقيقة أقوىٰ الجماعات الإسلامية السياسية في العالم»، وكتاب «شهود وشهادات علىٰ الحركة الإسلامية.. تاريخ الحركة الطلابية في السبعينيات» تحرير سامح عيد، وكتاب عن «حزب التحرير» ورابع عن «الحركة الإسلامية بالجزائر»، وخامس عن «حركات الإسلام السياسي في اليمن»، وسادس عن «الإخوان المسلمون في أوربا»وأخيرًا كتاب عن «الإخوان المسلمون في العراق»، إضافة إلىٰ مجموعة من الكتب والدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية.

ويضم القسم الرابع والأخير سجلًا لأهم الأحداث التي مرت علىٰ الحركات والتيارات الإسلامية في عام 2012 وذلك في غالبية الدول العربية، وعلىٰ رأسها مصر، يمكن من خلاله أن يتعايش القارئ مع صورة واقعية لتطورات الأحداث المهمة في تلك الدول، وفي نهاية التقرير ملخص باللغة الإنجليزية لأهم محتوياته.

ويمكن القول بأن هناك تطورا إيجابيا ملحوظا في مستوىٰ تقرير هذا العام، من حيث المنهجية والموضوعية والشمول والدقة والمهنية، وهي أمور تستحق الإشادة والتقدير.

(10)

أمتي في العالم 2012

الكتاب: أمتي في العالم
المؤلف: مجموعة باحثين
الناشر: مكتبة الشروق الدولية، القاهرة
عدد الصفحات: 840
الطبعة الأولى: 2013

يناقش التقرير الإستراتيجي «أمتي في العالم»، الذي يصدره مركز الحضارة للدراسات السياسية بالقاهرة، في عدده الحادي عشر الذي صدر قبل أيام، أبعاد وتداعيات الثورة المصرية، ومدىٰ علاقتها بالتغيير الحضاري والمجتمعي، من خلال دراسة عدد من قضايا المرحلة الانتقالية، وعلاقتها بعملية بناء الدولة.

ويحلل أكثر من خمسين باحثًا وخبيرًا ـ شاركوا في إعداد هذا التقرير ـ تداعيات مرحلة ما بعد الثورة، من خلال محورين أساسيين، الأول: عالم الأحداث والمؤسسات وقضايا المرحلة الانتقالية، والثاني عالم الأفكار وبناء الدولة.

مرحلة التصنيع

وفي مقدمة التقرير يشير المؤرخ المعروف المستشار طارق البشري إلىٰ أن الثورة المصرية لا تزال في «مرحلة التصنيع» حتىٰ الآن، ولم تستطع النخبة الثقافية أن تبلور الخطوط العامة لمشروع النهوض في المستقبل، وهذا موضوع يجب النظر في أسبابه

وكيفية تداركه «لأن ما نحدده الآن من أسس لبناء بلدنا، هو ما سوف يؤثر في واقعه لسنين طويلة، لأن الثورات لا تحدث كل يوم».

ويؤكد البشري أن المطلوب الآن هو البحث عن السياسات، التي يتعين اتباعها وتنفيذها؛ للخروج بمصر من هذا الانهيار الذي حدث على مدى الأربعين عامًا الأخيرة.

ولعل من المسائل الملحة في السياسات المصرية الآن كيفية تحرير الإرادة الوطنية من الضغوط الأميركية ـ الإسرائيلية، لترى الصالح العام الوطني وحده، في شئون السياسات الداخلية والخارجية، وهذا ما يتعين أن يتأتى بوصفه مضمونا للحراك الديمقراطي الذي تفتقت عنه الثورة، لمراعاة ما يسد حاجات المجتمع المصري في نهوضه الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك إعادة الترابط والتماسك لأجهزة الدولة، كي تكون قادرة على إدارة الشأن المصري في الدولة والمجتمع.

المرحلة الانتقالية

ويناقش عالم الأحداث والمؤسسات وقضايا المرحلة الانتقالية، ومنها بحث عن: «الإدارة السياسية للمرحلة الانتقالية» وآخر عن «الأحزاب والثورة المصرية» وثالث عن «الجماعات الإسلامية والثورة»، حيث أشارت هذه الأبحاث إلى صعود القوى الإسلامية، وتأكيد قدرتها على كسب الشارع المصري، ومن ثم أنها ستكون أكثر الرابحين من حالة التحرر والانتقال الديمقراطي التي أحدثتها الثورة.

هذه الحقيقة التي استشعرها الجميع منذ 11 فبراير/ شباط 2011، وهو تاريخ نجاح الثورة في إسقاط النظام القائم، استنفرت القوى غير الإسلامية والمعادية للإسلاميين منذ ذلك الحين، لمحاولة الحيلولة دون وصولهم لسدة الحكم، سواء بالتشهير والصراع الإعلامي، أو محاولة وضع إطار قانوني وسياسي (الدستور أولًا)، يحاصر إمكانية تحقيق الإسلاميين أغلبية في مؤسسات الحكم أو محاولة تأجيل الانتخابات، إلى حين تستكمل الأحزاب والقوى الجديدة استعدادتها.

وعبرت الانتخابات التشريعية بدرجة ما عن قوة الإسلاميين السياسية، حين حصدوا أكثر من 75٪ من مقاعد البرلمان في ظل تنافس وتعدد هذه التيارات،

وكشفت الانتخابات أيضًا عن معالم السلوك التصويتي للمصريين، وعن دور كل من الإعلام والثورة المضادة وفلول الحزب الوطني، واستفحال الصدع الإسلامي العلماني وتحكمه بالساحة، لكي يأتي برلمان محاط بإحباطات الثورة، إضافة إلىٰ ضجة تشويه وتشويش لا سابقة لها.

فاعلية التنظيم

وانتهىٰ بحث عن «الحملات الانتخابية الرئاسية ومستقبل مصر السياسي» إلىٰ مجموعة من النتائج أهمها: أن التنظيمات كانت الأكثر فاعلية علىٰ الأرض، واستطاعت أن تنال في النهاية بغيتها، وهي هنا «جماعة الإخوان المسلمين» التي استطاعت أن تبذل كل جهودها، حتىٰ فاز مرشحها الدكتور محمد مرسي بمقعد الرئاسة.

كما أظهرت الأيام الأولىٰ من حكم الرئيس الجديد تحولًا نوعيًا في سياسة مصر الخارجية، بالتوجه نحو الصين وأفريقيا عمومًا، ودول حوض النيل بوجه خاص، وانفتاحًا جزئيًا علىٰ القضية الفلسطينية بشكل متوازن، وربما أكثر ميلًا نحو حركة «حماس».

ويشير البحث إلىٰ أن التغير علىٰ الصعيد الداخلي بدا أكثر صعوبة من الصعيد الخارجي، إذ جاء تشكيل الحكومة مشتملًا علىٰ ممثلين للنظام الفاسد القديم، ليعصف بكثير من الطموحات التي علقها الملايين من الناخبين علىٰ الرئيس الجديد، في إجراء تغييرات جذرية في بنية الدولة المصرية.

ويشير بحث عن «الإعلام والثورة.. الاتجاهات والخطاب» إلىٰ افتقار الإعلام المصري بكل أنواعه؛ مقروءًا ومسموعًا ومرئيًا إلىٰ الاستقلال وإنْ بدرجات مختلفة، فهو عرضه للانتهاك والتدخل في مضمونه، وبعبارة أكثر وضوحًا: لا توجد سياسات تحريرية مكتوبة ومعلنة للجميع وملزمة لهم، ما يجعل المضمون الإعلامي أبعد ما يكون عن الاستقلال عن الأهواء والميول والاتجاهات ذات الصلة، بالدولة أو بالأحزاب أو برجال الأعمال أو بالمحررين أنفسهم.

ويتناول البحث كذلك ظهور عدد كبير ومفاجئ من الفضائيات، دون أن يتسلح

القائمون عليها بالحد الأدنى من مهارات العمل الإعلامي، ما جعل الأداء يفتقر إلى المهنية، ناهيك عن ارتباط هؤلاء جميعًا بقوى سياسية، بعضها قديم يدافع عن مصالحه في دعم الثورة المضادة، بعد أن هربوا من مواقعهم في "ماسبيرو" تحت ضغط الثوار، أو قوى جديدة تبحث لها عن موطئ قدم في صراع السلطة الجديدة، وبعضها الثالث يدعم القوى الإسلامية بكل تياراتها.

إستراتيجية جديدة

وفي بحث عن «القوى الغربية والثورة المصرية: محورية الفاعل الأميركي» يقول الباحث: إنه على الرغم من حالة الارتباك الأميركي تجاه الثورات العربية، إلا أن الأزمة كشفت عن تغيرات في السياسة الأميركية تجاه المنطقة العربية، لصالح إستراتيجية جديدة تقوم على دعم عملية تحول ديمقراطي، تسعى من خلالها الولايات المتحدة إلى حفظ الترتيبات الأمنية الإقليمية القائمة أساسًا لا يمكن الخروج عنه، مع ترك الشئون الداخلية للتفاعل، والسعي لضبط مسارات هذا التفاعل، لكي لا ينتج عنه وصول نخب معادية للولايات المتحدة إلى السلطة.

ويضيف الباحث أن البعض يرى بأن التعامل مع الحركات الإسلامية، بوصفها طرفًا أساسًا في المجتمعات العربية، سيكون أحد مكونات الإستراتيجية الأميركية في المرحلة المقبلة، كتكريس للتحول من سياسة المواجهة إلى سياسة الاحتواء، مع وجود تقدير عام أن إطلاق حرية الحركة والتفاعل لهذه الحركات مع القوى السياسية الأخرى في المجتمع، سوف يؤثر بلا شك على خطابها ومضمون أطروحاتها السياسية، عبر اضطرارها لتقديم حلول واقعية لمشكلات مجتمعها.

ويرى بحث عن «السعودية والخليج: نحو تحالفات وأدوات جديدة في إدارة المنطقة» أن التغير الذي طرأ على المشهد العربي، وعلى علاقات مصر بدول الخليج بعد ثورة 25 يناير/ كانون الثاني، يكشف عن احتمالات تزايد نفوذ دول الخليج في النظام العربي، بالتوازي مع تصاعد فرص الدور التركي بعد الثورات العربية، وبروز مؤشرات متعددة تؤكد احتمال تراجع الدور الإيراني في المنطقة، واحتمال تحسن أوضاع دول الثورات العربية ومكانتها إستراتيجيًا وعلى المدى البعيد، عبر عملية

تدريجية ومخاض يتسم بالصعوبة، أو المراوحة في المكان أحيانًا.

ومع أن الواقع العربي الجديد يحمل كثيرًا من الملامح الإيجابية التي تدعو للتفاؤل بمستقبل الأمة العربية الإسلامية، إلا أنه يجب أيضًا التحذير من سلبيات، تطل برأسها من آن لآخر، في محاولة لإعادة إنتاج الواقع القديم، الذي لم تَثُر الشعوب إلا لتغييره.

سيناريوهات ثلاثة

وينتهي بحث عن «إسرائيل والثورة المصرية» إلىٰ أن إسرائيل وضعت ثلاثة سيناريوهات للتعامل مع الأوضاع في مصر، في أعقاب فوز الإسلاميين في الانتخابات التشريعية: الأول يتمثل في محاولة إجهاض عملية التحول الثوري، من خلال التحالف مع قوىٰ الثورة المضادة، والحرص علىٰ عدم استفزاز الحكم الانتقالي في مصر، توطئة للدفع بخيار الاستقرار، وتمكنه من تأسيس نظام مصري ديمقراطي، لكن غير ثوري وغير عدائي لـ «إسرائيل».

والثاني: الاستعداد للمواجهة العسكرية مع مصر، من خلال التركيز علىٰ الجبهة الداخلية في إسرائيل، ورفع موازنة الجيش بهدف تطوير قدراته، وإبقائه علىٰ أهبة الاستعداد في حالة انهيار اتفاقية السلام مع إسرائيل.

أما السيناريو الثالث فيتمثل في فتح حوار أو قناة اتصال بين إسرائيل والأحزاب الإسلامية، وهو ما يتردد كثيرًا أن الولايات المتحدة تعمل في اتجاهه وتؤكده، بينما يشير البعض إلىٰ أنه ماض ومتحقق في الوقت الراهن.

وفي السياق ذاته يقول بحث آخر عن «الدبلوماسية الإسرائيلية بعد الثورة المصرية» أن طبيعة المأزق الإستراتيجي الذي بدأت إسرائيل تعانيه بعد الثورات العربية، فتحت الباب أمام احتمالات اندلاع حروب إقليمية علىٰ المدىٰ المتوسط والمدىٰ البعيد، والمؤكد أن الكيان الإسرائيلي سيحاول إحباط الثورات العربية أو حرفها عن مسارها، حتىٰ لو اضطر لخوض حروب متكررة، تقنع الغرب بأن يستمر في دعم هذا الكيان والرهان عليه.

ويناقش بحث آخر بعنوان: «رؤىٰ أميركية.. صورة الإخوان المسلمين نموذجًا»،

العلاقة بين أميركا والتيارات الإسلامية، ويرىٰ أن الخطاب الأميركي يتوقع عدة أمور من بينها أن تؤدي الديمقراطية إلىٰ إضعاف «الإسلام السياسي»، وأيضًا أداء «إسلامي» ضعيف أمام التحديات الاقتصادية التي تواجهها مصر، ويشير البحث إلىٰ أن المشكلة مع الولايات المتحدة تكمن في سياستها تجاه المنطقة والإصرار علىٰ وضع الإسلاميين ومرجعيتهم وأفكارهم، والاختيار فيما بينهم من معتدل ومتشدد وما بينهما، علىٰ رأس عقبات وتحديات السياسة الأميركية في المنطقة، وهذا دليل علىٰ أمرين: عدم التخلي عن نهجها المسبق تجاه المنطقة، وأيضًا علىٰ سهولة تسويق هذه الأفكار للداخل الأميركي وللخارج الدولي.

عالم أكثر إنسانية

وخلص بحث عن «مستقبل الثورات مع صعود الإسلاميين» إلىٰ أنه إذا كانت الثورات العربية قد انفجرت كاستجابة للتهديدات الخارجية شديدة الوطأة علىٰ الأمة، فإن نجاح هذه الثورات لا يرتهن بالداخل فقط، ولكن بالخارج أيضًا، بل إن هذا النجاح واستمرار هذا الصعود سيكون مدخلًا من مداخل التغيير العالمي، نحو عالم أكثر عدالة وإنسانية، وليس مجرد عالم أكثر ديمقراطية، كما يسعىٰ دعاة الديمقراطية العالمية.

وتساءل الباحث: هل نستطيع أن نقدم نموذجًا جديدًا من الثورات ومن التغيير الحضاري، في ظل صعود إسلامي، في بيئة داخلية وإقليمية وعالمية شديدة الترصد والتربص والمراقبة لهذا الصعود الإسلامي؟.. هذا سؤال ليس بمقدورنا الإجابة عنه الآن.

* * *

(11)

الدولة والكنيسة

الكتاب: الدولة والكنيسة
المؤلف: طارق البشري
الناشر: دار الشروق، القاهرة
عدد الصفحات: 104
الطبعة الأولى: 2011

يناقش هذا الكتاب أسباب وأبعاد التغير الذي طرأ علىٰ علاقة الكنيسة القبطية بالدولة في مصر، خصوصًا في الأربعين عامًا الأخيرة، أي منذ أن تولىٰ الأنبا «شنودة الثالث» كرسي البابوية في عام 1971م، ويتساءل المؤلف عن الأسباب التي تدفع بالكنيسة إلىٰ الانسحاب من «الدولة»، ومحاولات التقوقع والاحتماء داخل خندق «الطائفة»، علىٰ الرغم من تطور مفهوم «الدولة العصرية» من نظام «الملة»، الذي كان معمولًا به قبل أكثر من قرن من الزمان، إلىٰ نظام «المواطنة»، الذي يتعامل مع جميع أبناء الوطن علىٰ قدم المساواة.

و«الدولة والكنيسة» هو الكتاب الثالث للمستشار طارق البشري، القاضي والباحث والمؤرخ المعروف، الذي يتعرض فيه للشأن القبطي في مصر، بين أهمية «الاندماج» و«المشاركة» في مؤسسات الدولة وتياراتها السياسية العامة، وبين خطورة «الانعزال» و«التقوقع» داخل «الطائفة» أو «الملة»، سواء في الحاضر أو في المستقبل.

وتتميز كتابات البشري بوجه عام، بالأسلوب الموضوعي الذي يجمع بين دقة الباحث المتمرس، وحيادية المؤرخ الرصين، وعدالة القاضي الخبير، وحرص الوطنى الغيور.

رفض أحكام القضاء

ويتكون الكتاب من خمسة فصول: حيث يناقش الفصل الأول ظاهرة نزوع الكنيسة القبطية الأرثوذكسية خصوصا في السنوات العشر الأخيرة، إلى رفض أحكام القضاء المصري، حتى ما كان منها يتفق مع أحكام لائحة «المجلس الملي» التي تم إقرارها في عام 1938، ومن بين الأحكام التي رفضت الكنيسة قبولها، الحكم بأحقية أحد الرعايا الأقباط في الحصول على تصريح بالزواج بعد أن طلق زوجته وفقًا للقانون الكنسي، وحكم آخر في نفس المجال، رد عليهما الأنبا شنودة بأنه «لا أحد يلزمنا بغير تعاليم الإنجيل» وقال أسقف عام الجيزة أيضا «نعلن رفضنا لأي قوانين وقرارات وأحكام تلزم الكنيسة القبطية الأرثوذكسية بمخالفة شرائع وتعاليم الكتاب المقدس».

لكن المؤلف يرى أن هذه الأحكام ليست بذات شأن في حجمها، لكن الكنيسة استغلتها لإعلان الخروج على الشرعية التي تقوم عليها أجهزة الدولة المصرية، وبالتالي فالمسألة هي مدى خضوع الكنيسة المصرية، بوصفها إحدى هيئات المجتمع المصري، لسلطة الدولة المصرية، ولا شك في أن أحكام الإنجيل تسري في العبادات على المسيحيين، ولكن الكنيسة أطلقت الأمر إلى بقية الجوانب التي ينظمها القانون المصري.

ويلحظ البشري في هذا الإطار شدة الحرص من جانب الكنيسة على الاستحواذ على أرض واسعة تضمها للأديرة، فهناك مثلًا دير «الأنبا أنطونيوس» على ساحل البحر الأحمر استحوذ على 1500 فدان (الفدان 4200م2)، واستحوذ دير «أبو مقار» في وادي النطرون على 2700 فدان، ودير «مار يوحنا» بطريق القاهرة - السويس مساحته مائة فدان، ودير «أبو فانا» بمحافظة المنيا ضم إلى مساحته 552 فدانًا، وهكذا، فما هو السبب الواضح لضم كل تلك المساحات لأماكن العبادة؟!.

وتحت عنوان «الكنيسة والانعزال القبطي» يتحدث المؤلف في الفصل الثاني عن الحساسية المفرطة التي تواجه بها الكنيسة ما تعتبره مساسًا بعقائدها، مثل ملاحقة المفكر الإسلامي الدكتور محمد عمارة قضائيًا علىٰ رأي نقله عن المستشرق المعروف «مونتجمري وات»، في نفس الوقت الذي لا تتعامل بنفس المنطق مع ما يمس المسلمين وعقائدهم من جانب الأقباط، ومنها ذلك العرض المسرحي الذي قامت به كنيسة في منطقة «محرم بك» بالإسكندرية، وتم تسجيله ونشره علىٰ اسطوانات مدمجة، وهذا العرض «ملئ بالكراهية والسخرية، مما يعتبره المسلمون مقدسات، بل علىٰ رأس مقدساتهم، مما يفتح بابا للفتنة لا يمكن تجاهله».

الانعزال القبطي

وتوحي ممارسات الإدارة الكنسية أنها تقيم من الأوضاع ما يحجب شباب القبط عن الاندماج في الجماعة الوطنية (الدولة)، أي أنها تقوم بتكريس عوامل الانعزال القبطي عن المجتمع، وهذا ما يفسر كيف أن شباب القبط عندما تثيرهم ثائرة، يُهرَعون إلىٰ ساحة «الكاتدرائية» دون غيرها من مؤسسات الدولة.

ويشير المؤلف في الفصل الثالث إلىٰ أن «المسالة القبطية» كانت توظف من قبل العلمانيين في الجدل الدائر مع الإسلاميين حول موضوع تطبيق الشريعة الإسلامية، حيث كان العلمانيون يعتبرون أن الشريعة الإسلامية لا تضمن المساواة بين مختلفي الديانة من المواطنين، وهو استخدام ـ كما يقول المؤلف ـ يصدر عن عدم المسئولية في مراعاة موجبات التماسك الوطني، لأن الإسلام في مصر ثابت وباق، ودعوة تطبيق الشريعة الإسلامية كلما قمعت، لا تلبث أن تقوم من جديد أقوىٰ مما كانت.

وهذه الحقيقة توجب علىٰ المنشغلين بأوضاع المواطنة وتماسك الجماعة السياسية أن يساعدوا الإسلاميين في الوصول إلىٰ الحلول، لا أن يضربوهم بسلاح «القبطية»، ويؤججوا الوقيعة بين من يستحيل أن يتنازلوا عن أصل إيمانهم من المسلمين والأقباط، ويثيروا العداء بينهم.

وكان الأقباط يميلون إلىٰ أصحاب التوجه العلماني في هذا الموقف، لكنهم لم يظهروا بوصفهم قبطًا في مسألة تطبيق الشريعة، وبدأ هذا الأمر يتغير في الفترة

الأخيرة، وأسفر عن نفسه سفورًا لا يحتمل شكًّا بأن «رفض تطبيق الشريعة الإسلامية وإسلامية الدولة المصرية» هو موقف يصدر عن «مطلب قبطي»، وأن الشريعة الإسلامية تتناقض مع مبدأ المواطنة، رغم أن النص الدستوري علىٰ «إسلامية» الدولة، تكرر في دساتير مصر علىٰ مدىٰ القرن العشرين، وبقىٰ نص المادة الثانية علىٰ حالة لم يشمله التعديل طوال الفترات التي تم فيها تعديل أو إنشاء دستور جديد، لكن اطِّراد حديث الجانب القبطي يفيد الإصرار علىٰ نفىٰ دلالات المادة الثانية باسم «المواطنة»، وإثارة التناقض بين المواطنة وإسلامية الدولة.

ويكاد يكون هذا هو الموقف الذي تسوِّده الكنيسة بين الأقباط، وكان تركيز المطالب القبطية حسب السائد في فترات التاريخ الماضية، متعلقًا في الأساس بموضوع المساواة والمشاركة في الشئون الوطنية العامة وفي التوظيف وفرص العمل، وكان وضع المسألة في هذا الإطار يبعد العلاقة الإسلامية المسيحية من جوانب التناقض والاحتكاك العقيدي.

المعبر عن الأقباط

ويشير الكتاب إلىٰ أن الإدارة الكنسية، في سعيها لأن تكون المعبر الوحيد عن الشأن القبطي في مصر منذ أن تولي الأنبا شنودة كرسي البابوية، تعمل علىٰ جذب الأقباط في مجالات الأنشطة التي ترعاها الكنيسة، ليتجمعوا وحدهم فيها، وليتحقق التشكيل الجمعي المغلق علىٰ نفسه تحت سيطرتها المنفردة، وهذا الأمر يستوجب تكاثرًا في عدد الكنائس والمحال الملحقة بها لأنشطة الرياضة (بدلًا من النوادي) والتعليم (بدلًا من المدارس العامة) والتدريب علىٰ المهن والحرف (بدلًا من المعاهد العامة) والتجمعات (بدلًا من الجمعيات المشتركة).

ويشدد البشري علىٰ أن العلاقات الخاصة بالجماعة الوطنية لا يجوز النظر إليها في إطار أوضاع سياسية تتعلق بنصر أو هزيمة في ظروف قصيرة المدىٰ، لأن حساباتها ينبغي أن تكون علىٰ أساس الآماد البعيدة.

ويتحدث الفصل الرابع عن المادة الثانية من الدستور المصري التي تنص علىٰ أن: «الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية

المصدر الرئيسي للتشريع»، مؤكدًا أن هذه المادة بصيغتها تلك تحقق الإسناد الشرعي الإسلامي، لمبدأ المساواة التامة بين المواطنين، المسلمين والمسيحيين، في تولي الوظائف العامة، والمشاركة الكاملة في ممارسة الولايات العامة، وفي تولي المناصب ذات الشأن العام، وهذا النص أيضًا يشكل مرجعية إسلامية لكل المبادئ الواردة بالدستور، المتعلقة بالمساواة وحقوق المواطنين، ومبدأ المواطنة يجد دعامته المستقاة من أحكام الشرع الإسلامي بموجب المادة الثانية، ويستبعد أي زعم بأن مبدأ المساواة بين المواطنين متعارض مع الشرع، وأنه مبدأ لا يمليه إلا الفكر الوضعي المنفصل عن الدين، ومن ثم فهو يقيم بناء المواطنة بعيدًا عن التوترات العقيدية.

ويضيف البشري أن وجود نص المادة الثانية بين نصوص الدستور، إنما يجعل حكم الدستور دائرًا في تفسير كل نص بما يفضي به النص الآخر، ومن ثم يكون ملزما ـ من وجهة النظر الدستورية في تفسير مصدرية الشريعة الإسلامية للقوانين ـ أن يكون ما هو دستوري من هذه المصدرية ما يتجانس مع مبادئ الدستور وأحكامه الأخرىٰ، في نطاق ما تسعه مبادئ الشريعة الإسلامية من وجهات نظر.

أما إذا ألغينا هذه المادة، فإن الدستور يفقد هذه الصلة الوثيقة بين المبادئ، التي يحرص علىٰ تثبيتها لدىٰ الجماعة السياسية، وبين مبادئ الشريعة الإسلامية فيما تسعه من أحوال ومبادئ.

نفس الأجواء

ويشير المؤلف في الفصل الخامس والأخير إلىٰ ملاحظة مهمة، وهي أن الأجواء التي استقبلت بها مصر القرن العشرين فيما يتعلق بالمسألة القبطية، هي نفس الأجواء التي استقبلت بها القرن الحادي والعشرين، ومن يطالع صحيفة «وطني» التي تصدر في هذه السنين الأخيرة عن المسيحيين، ويقارن ما تكتبه مع ما كتبته صحيفتا «مصر» و«الوطن» في بدايات القرن الماضي، يلحظ أن النغمة واحدة، من حيث التهييج والإثارة، كما يلحظ أن العنصر الإثاري الأجنبي واحد، الأول كان بريطانيا، والأخير صار أميركا، ويلحظ توجه حركة الإثارة إلىٰ الخارج في الحالين.

ويرى البشري أنه من طول دراسته لموضوع الأقباط وعلاقتهم بالدولة، أدرك أن مثيري الشقاق كانوا دائمًا موجودين وخططهم هي هي، وعدم مراعاتهم لضوابط الوجود الوطني وحدود الصالح العام، كل ذلك هو هو، ولكنه في الأغلب يحدث في دوائر النخب من المثقفين أو الساسة أو رجال الأعمال، أما القسم الآخر وهم الكثرة الغالبة من الأقباط فهم مندمجون مع المجتمع والدولة.

الكتاب إذًا هو صرخة تحذير من انعزال الكنيسة القبطية المصرية عن مؤسسات الدولة والمجتمع، ومحاولة الدخول في قوقعة الطائفة، والتعامل بشئ من الاستقلالية عن مؤسسات الوطن، وهذا هو الخطر الحقيقي الذي ينبغي الالتفات إليه في مصر في هذه الفترة.

❊ ❊ ❊

(12)

خطايا تحرير المرأة

الكتاب: خطايا تحرير المرأة
المؤلف: كاري إل. لوكاس
المترجم: وائل محمود الهلاوي
الناشر: دار سطور الجديدة، القاهرة
عدد الصفحات: 244
الطبعة الأولى: 2010

لـو كانـت مؤلفـة هـذا الكتـاب عربيـة، لانهالـت عليهـا الاتهامـات مـن كـل حـدب وصـوب، ولوصـفها الكثيـرون بالرجعيـة والتخلـف والظلاميـة والانغـلاق، وربمـا بالتطرف والإرهاب! لكنها كاتبة غربية، ولدت وتربت وعاشت في الولايات المتحدة الأميركية، بلد الحريات وزعيمة الحضارة الغربيـة الحديثـة، وعانـت ـ بوصفها امرأة ـ مـن الكثيـر ممـا أسـمته «خطايـا» تحريـر المـرأة، وبالتـالي فـإن عنـوان هـذا الكتـاب ومحتواه، سوف يصدم الكثير من العلمـانيين والمتغـربين العـرب والمسلمين، الـذين يـرون في النمـوذج الغربـي المعاصـر قمـة التقـدم والتطـور الإنـساني، حتىٰ وإن وصـل بعض أهل الغرب إلىٰ عكس تلك النتيجة، فيما يتعلق بالفطرة الإنسانية.

والمؤلفة هـي الناشـطة الأميركيـة كـاري إل. لوكـاس، في العقـد الرابـع مـن العمـر، وتشغل منصب مـدير الـسياسات، ونائـب رئـيس منتـدىٰ المـرأة المـستقلة بالولايـات المتحدة.

معلومات مزيفة

والكتاب يتناول «المعلومات المزيفة، والكثير من الأوهام، التي يتم تسويقها بين النساء، ويخترق آفاقًا محظورة عن البحوث والدراسات، التي لم يتم مناقشتها أو الإشارة إليها في المجال الأكاديمي، الخاضع لمفردات الكياسة السياسية».

وبداية تقول المؤلفة إن الحركة النسوية في أميركا احتكرت لفترة طويلة، تحديد ما يجوز الكلام عنه، وما يعتبر خطوطًا حمراء لا ينبغي تجاوزها، فيما يتعلق بالقضايا التي تؤثر علىٰ حياة النساء، ويحاول هذا الكتاب كشف كيف أن الرؤية النسوية لما ينبغي علىٰ المرأة أن تفعله، غالبًا ما تكون عكس حقيقة آمال ورغبات النساء علىٰ أرض الواقع.

إن الاختلاف بين الجنسين أمر طبيعي وفطري، لاختلاف وظيفة كل منهما ومسئوليته في الحياة، وثبت أن الاختلافات الهرمونية بين الجنسين مسئولة عن السمات السلوكية، حيث قام باحثون بدراسة الفتيات اللاتي تعرضن إلىٰ مستوىٰ أعلىٰ من هرمون «التيستوستيرون» وهن في أرحام أمهاتهن، وهو هرمون موجود في كل من الأولاد والبنات، لكن بمستويات أعلىٰ في الأولاد، وقد أظهرت تلك الفتيات كثيرًا من السوكيات المرتبطة بالأولاد، مثل: مزيد من العنف، الاشتراك في أنماط من اللعب الأكثر خشونة، وتفضيل الألعاب الميكانيكية، كالسيارات ومواد البناء، عن العرائس وألعاب الأشغال اليدوية، والتي هي الاختيار النموذجي للفتيات عادة.

وهناك دراسات أخرىٰ تناولت النساء اللاتي لديهن مستويات أعلىٰ من التيستوستيرون، ووجدت أن هؤلاء النساء أظهرن سمات أكثر ذكورية، مثل الحزم والاهتمام العميق بالمستقبل المهني، وامتلاك قدر أكبر من تقدير الذات، إلىٰ جانب مهارات فراغية أكبر، وثبت علميا أن اختلاف التكوين الدماغي بين الرجال والنساء، يفسر تواجد السمات الذكورية والأنوثية بصورة شاملة علىٰ امتداد التاريخ، وفي كل مكان حول العالم، لكن لأن هذا المفهوم لا يتناغم مع عقائد الفكر النسوي، فإنه يظل موضعًا للجدل.

وتقول المؤلفة: إن هناك افتراضا نَسَويًّا يقول بأن المجتمع والمناخ العُنصري

المتحيز للذكور هما المسئولان عن مشكلات المرأة ومدى تقدمها في المجتمع، وإذا قبلنا بمصداقية هذا الافتراض، فلابد أن هناك شيئًا يمكن فعله، كون المجتمع يعاني من الخلل، فيمكن تحقيق الرؤية النسوية نظريًا عن طريق تغيير في التعليم العام، وإنشاء دور رعاية للأطفال تمولها الدولة، وتشجيع مزيد من الأمهات على ترك أطفالهن من أجل العمل، إلى جانب كثير من التدابير الأخرى، التي تستهدف تصحيح مسار المجتمع.

لكن إذا ما كانت الفرضية خاطئة، ولم تكن الاختلافات بين الجنسين مجرد إفرازات اجتماعية، وإنما هي نتيجة وجود فروق جذرية بيولوجية بين الجنسين، فلا يوجد قدر من التدخل الحكومي يمكنه تحقيق المدينة الفاضلة، كما تراها المتحمسات للفكر النسوي.

إنهيار المشروع النسوي

بل إنه في حالة كون التمايز الجنسي أمرًا تفرضه الطبيعة، فإن المشروع النسوي للتقدم ليس تقدمًا على الإطلاق، وما تفعله أجندتهم هو تحقيق واقع أسوأ لكل من الرجال والنساء على السواء، عن طريق اجتذابهم بعيدًا عن اهتماماتهم وأولوياتهم الحقيقية، من أجل السعي نحو فانتازيا عالم خيالي، تريد الأجندة النسوية فرضه بالقوة.

ويعتبر العنف ضد النساء، سواء كان عنفًا منزليًا أو اغتصابا أو غيره من أوجه الاعتداء، مشكلة ضخمة في الولايات المتحدة، بحيث ينبغي على كل النساء تثقيف أنفسهن، واتخاذ التدابير الوقائية لتقليل خطر التحول إلى ضحية، كما أن على النساء أيضًا إدراك أن أعمال العنف هي انحرافات، لا تتواجد ضمن إطار العلاقات الصحية، ولسوء الحظ ليست تلك هي الرسالة التي يوجهها أنصار الفكر النسوي، أو التي تروجها الثقافة السائدة بين النساء والفتيات.

وتقول المؤلفة: إنه عادة ما تشير الجمعيات النسائية إلى أن الرجال بشكل عام، خطر على سلامة المرأة، وأن العنف ضد النساء أمر لا مفر منه، ولكن ينبغي أن تعرف النساء الحقائق المحيطة بانتشار العنف في مجتمعنا، وليست الإحصائيات

المبالغ فيها، التي تبثها الحركة النسوية مرارًا وتكررًا، لكي تروج لفكرة أن العنف ضد المرأة هو أمر حتمي في وجود الرجال.

ولابد من الاعتراف بأن برامج التليفزيون، والمسلسلات والأفلام عامة، تحترف تحويل أحداث الحياة إلىٰ دراما، وتركز علىٰ أفظع القصص والمواقف وأكثرها رعبًا، وقد أثر انتشار تلك الأفلام وقبولها الاجتماعي الشائع إلىٰ حد كبير، علىٰ نظرة النساء السلبية نحو الرجال، ونحو عالم العلاقات الاجتماعية بشكل عام.

وفي السنوات الأخيرة، تم ابتكار صياغة جديدة لمفهوم «العنف» الموجة للمرأة، فقد حولت قوانين «التحرش الجنسي» النكات والتعليقات غير اللائقة، من مجرد سلوكيات همجية إلىٰ جرائم ضد النساء، ولم يعد مصطلح «التحرش الجنسي» قاصرًا علىٰ السلوكيات العدائية بالفعل، التي تتعرض فيها النساء لاضطهاد ظالم، أو تهديد عدائي ملموس، وحين يوضع كل الرجال في كفة واحدة مع أقلية من المجرمين، تبدو مشكلة العنف ضد النساء ضخمة للغاية، حتىٰ إن إحراز تقدم في مواجهتها يصبح مستحيلًا.

العنف ضد من ؟

وتقول المؤلفة: إنه غالبًا ما نسمع عبارة «العنف ضد النساء»، ولكننا نادرًا ما نسمع عبارة «العنف ضد الرجال»، ومع ذلك فالرجال أكثر عرضه ليكونوا ضحايا لجرائم عنف، وبالرغم من انخفاض معدلات العنف ضد الرجال في العقود الأخيرة، فقد كان الرجال في عام 2003 أكثر عرضه من النساء بنسبة 40٪ كضحايا، وكانوا أكثر عرضه للقتل من النساء في 2002.

إن الفتيات المحاصرات بالمناخ الجنسي المنفلت، واللاتي تشبعت عقولهن برسائل تصور الجنس العابر، كجزء مهم من كونهن نساء عصريات، ينبغي عليهن تأمل بعض التجارب الواقعية للنساء، إذ تندم كثير من النساء علىٰ الجنس العابر، ليس ندما لحظيًّا مؤقتا، ولكن علىٰ امتداد سنوات عديدة، قد تمتد إلىٰ ما بعد الزواج والاستقرار.

ومن حق الفتيات الطامحات إلىٰ زواج هانئ ومستقر، معرفة أن ذلك الطموح

ليس مجرد استجابة لضغوط المجتمع، بل هو هدف طبيعي، غالبا ما يرتبط بالسعادة المستدامة، والأمان الاقتصادي، والصحة السليمة.

ومن المهم أن تدرك المرأة التي ترغب في الطلاق، العواقب والمشكلات المحتملة التي قد تواجهها هي وأطفالها عند اتخاذ هذا القرار، قبل أن تنهي حياة أسرية قد لا تكون تعيسة بدرجة كبيرة.

وفيما يتعلق بالحق في الإجهاض تقول المؤلفة: إنه من الأفضل أن تستعرض الفتيات الحجج المنطقية، التي يقدمها طرفا الصراع حول موضوع الإجهاض، سواء أنصار حق الاختيار أو أنصار حق الحياة، لكن مع الأسف فإن غالبية المعلومات التي تتلقاها النساء الشابات، خاصة في الجامعات في فصول الدراسات النسوية، تقدم فقط حجج أنصار حق الاختيار، ولكي تتمكن المرأة من اتخاذ قرارات مدروسة حول الإجهاض وغيره من القضايا، ينبغي أن يتاح أمامها قدر أكبر من المعرفة.

الوظيفة وسعادة المرأة

وترىٰ المؤلفة أن الوظيفة أو العمل بالنسبة للمرأة، ليس المصدر الأكثر تحقيقا للسعادة، وتشير إلىٰ نتائج دراسات عديدة تؤكد أنه بالنسبة لغالبية النساء، فإن الأسرة والعلاقات الاجتماعية سوف تتفوق علىٰ المهنة، كأولوية أكثر أهمية في حياتهن، وبالتالي فإن الضغط الذي تمارسه الجمعيات النسوية علىٰ صانعي القرار، من أجل تدعيم البرامج والسياسات الهادفة لدفع النساء إلىٰ القوة العاملة، يتناقض مع حقيقة ما تريده غالبية النساء.

وتقول المؤلفة: إنه غالبا ما يتم الاحتفاء بالدور المتعاظم للنساء في عالم الأعمال، كدليل ملموس علىٰ التقدم الذي تحرزه المرأة، لكن الحقيقة أن كثيرا من النساء لا ترغبن في أن تكن مرغمات علىٰ العمل خارج المنزل، وتفضلن قضاء الوقت في تنشئة أطفالهن وفي المشاركة الاجتماعية، وينبغي علىٰ صانعي السياسات خلق بيئة، تسمح للنساء باتخاذ قرارات تعكس أولوياتهن، وقد يعني ذلك ببساطة للكثير من النساء، العمل ساعات أقل وقضاء ساعات أطول مع الأسرة.

إن مشكلة عمل المرأة في رأي مؤلفة الكتاب هي في الحقيقة مشكلة الأطفال، وقد

تنجح بعض الجمعيات النسوية في تصوير الأمر بأن القلق المحيط بعمل المرأة، يرجع إلىٰ أن الرجال غير مرتاحين لوجود النساء في مراكز قيادية، ولكنها تغفل عن أزمة الأطفال، الذين يشكلون مركز العاصفة للمرأة العاملة، وإدراكها للسلبيات المحتملة عليهم، قد يجعلها أكثر يقظة لملاحظة أية علامات تحذيرية، تعكس وجود مشكلات سلوكية لدىٰ هؤلاء الأطفال.

وفي النهاية تقول المؤلفة إن الحركة النسائية المعاصرة جنحت بعيدا عن رسالتها الأصلية، وأصبحت مرتبطة بسياسات ليبرالية متطرفة، إلىٰ جانب إبداء عداء شامل نحو الأسرة التقليدية.

إن أهمية هذا الكتاب ترجع لكونه صرخة تصدر عن صوت نسائي طبيعي، قادم من قلب الحضارة الغربية، تطالب بالعودة إلىٰ نداء الفطرة الإنسانية، بعد أن خاضت التجارب والمتاعب والضغوط التي أرهقتها.

❊ ❊ ❊

(13)

نهب الفقراء

الكتاب: نهب الفقراء
المؤلف: جون ميدلي
المترجم: بدر الرفاعي
الناشر: المركز القومي للترجمة، القاهرة
عدد الصفحات: 304
الطبعة الأولى: 2011

يتحدث هذا الكتاب عن دور الشركات عابرة القومية (متعددة الجنسية)، في استنزاف موارد البلاد النامية وإفقار شعوبها، رغم غناها بالموارد الاقتصادية والمواد الخام، وأثر هذه الشركات في ازدياد الفقر في بلدان العالم الثالث، وكيف أنها تستغل قوتها لمضاعفة المصاعب التي يتعرض لها ملايين الفقراء في البلاد النامية.

و«جون ميدلي» مؤلف الكتاب هو إعلامي بريطاني متخصص في قضايا التنمية، عمل في بداية حياته موظفًا في عدد من الشركات متعددة الجنسية، ثم تحول إلىٰ صحفي اقتصادي، وبحكم خبرته بهذه الشركات علىٰ مدىٰ نصف قرن، زار خلالها ما يقرب من خمسين بلدًا ناميًا، أدرك تأثير هذه الشركات العملاقة علىٰ زيادة إفقار الدول النامية، وهو ما دفعه إلىٰ تأليف هذا الكتاب.

كيانات أكثر قوة

في البداية يشير المؤلف إلىٰ أن الشركات عابرة القومية تعتبر من أهم كيانات

الاقتصاد العالمي الآن، وتحتل موقعًا أكثر قوة لم تعرفه من قبل، ومنذ 60 عامًا كان عددها محدودًا للغاية، ويقدر عددها، بحسب تقرير للأمم المتحدة عن عام 2007، بحوالي 78 ألف شركة، إضافة إلىٰ 780 ألف شركة تابعة لها.

وتفوق المبيعات السنوية لأكبر هذا النوع من الشركات إنتاج معظم البلاد النامية، وتركز هذه الشركات الجانب الأكبر من استثماراتها المباشرة في البلدان النامية ذات الأنظمة المستبدة، والتي تعتبر «زبائن» يمكن الاعتماد عليها.

وتستحوذ الشركات عابرة القومية علىٰ حوالي ثلثي حجم التجارة العالمية، ويتحكم عدد قليل منها في تسويق أو تجهيز أو إنتاج الكثير من السلع، منها خام الحديد والنحاس والنيكل والبوكسيت والرصاص والزنك والقصدير، إضافة إلىٰ التبغ والموز والشاي، وتقف شركات مثل: إكسون موبيل، وجنرال إليكتريك، وميكروسوفت، وسيتي جروب، وجاز بروم، وتويوتا، علىٰ رأس هذه المجموعة التي تعد ميزانيتها السنوية بمليارات الدولارات.

ويؤكد المؤلف أن هذه الشركات أصبحت تلعب دورًا متزايدًا في الهيمنة علىٰ البلاد النامية، ومع تراجع دور الحكومات خلال السنوات الأخيرة، تزايد دور هذه الشركات مع تنامي وتوسع قوتها الاقتصادية والصناعية، وتستغل حكومات الشمال (أوروبا)، ضعف الموقف التفاوضي لبلاد الجنوب (العالم الثالث)، لخلق الفرص الجديدة لشركاتها.

ويشير إلىٰ أن البلاد النامية لا تحتاج بالضرورة إلىٰ الشركات عابرة القومية، وفي نظام اقتصادي عالمي، تمسك بخيوطه البلاد الغربية، في حين نجد خزائن البلاد النامية خاوية، فإن الغرب والوكالات الدولية التي يسيطر عليها بفاعلية، لا تدع أمام البلاد الفقيرة إلا الخضوع، وبالاستعانة بقوته الاقتصادية يستغل الغرب فقر البلاد النامية، لإجبارها علىٰ تبني أجندة السوق الحر التي يعتنقها، وليس ثمة ما يجعل العولمة أمرًا حتميًا، فهي خيار لسياسة تفتح الباب علىٰ مصراعيه أمام الشركات متعددة الجنسية للإثراء علىٰ حساب الفقراء.

الفقراء يموتون

وعند الحديث عن الشركات الزراعية عابرة القومية، وما يتصل بها من شركات إنتاج البذور والهندسة الوراثية والوقود الحيوي والمبيدات الحشرية، وإنتاج الموز والأرز، وشركات التجارة في المنتجات الزراعية، يؤكد الكتاب أن ملايين الأشخاص في العالم يموتون كل عام لأنهم؛ لا يحصلون علىٰ الغذاء الكافي بسبب الفقر، وهناك حاجة إلىٰ نظم للغذاء والزراعة تمكن الفقراء من الحصول علىٰ الغذاء الذي يحتاجونه، والدور المسيطر للشركات متعددة الجنسية لا يساعد في تحقيق هذا الهدف، ولكن يجب إعطاء الأولوية لتلبية حاجات الجميع علىٰ حساب مكاسب الأقلية.

وتحت عنوان «الفقراء يدفعون فاتورة الشركات» يؤكد المؤلف أن هناك ملياران من الناس (ثلث البشرية تقريبًا) لا يحصلون علىٰ الأدوية الأساسية للعلاج، وعلىٰ سبيل المثال تحصد الملاريا أرواح مليون شخص كل عام، معظمهم من الأطفال والنساء الحوامل، ونصف حالات الإصابة بالسرطان توجد في بلاد العالم النامي، وهناك مليونان يموتون سنويًا بسبب مرض «السل»، وتتزايد حالات الإصابة بالربو 50٪ كل عشر سنوات في مدن العالم النامي، ويعد «الإيدز» هو السبب الرئيسي للوفاة في أفريقيا.

ويمكن لشركات الأدوية عابرة القومية المساعدة في القضاء علىٰ هذه الأمراض، ولكن سجل هذه الشركات في البلاد النامية يشير إلىٰ أنها تعطي الأرباح الأولوية، حتىٰ ولو كانت محدودة، علىٰ حساب صحة الناس، وإذا استمرت شركات الدواء عابرة القومية في ممارسة أساليبها الحالية، فلن تتمكن من تقديم الإسهام اللازم لإنجاز هذا الهدف.

ويتحدث الكتاب عن الشركات السياحية عابرة القومية وما يتصل بها من شركات طيران وفنادق وتنظيم رحلات، مؤكدًا أنها تسيطر إلىٰ حد كبير علىٰ السياحة العالمية، وتُسخِّر الفقراء في البلاد المضيفة في خدمتها، ويحقق تنظيم الرحلات الرخيصة للأشخاص في الغرب أرباحًا كبيرة للشركات عابرة القومية، ولا يحصل

سكان البلاد المضيفة إلا على الكفاف، بل ويحل الضرر الكبير باقتصادهم وأرزاقهم وثقافاتهم وبيئاتهم، ولمعالجة هذا الجانب فإن على حكومات البلدان النامية التشاور مع شعوبها بشأن المشروعات السياحية، والتشجيع على توفير الخدمات السياحية المحلية، والتعاون مع غيرها من بلاد المنطقة لممارسة دور أكثر فاعلية في مراقبة شركات السياحة عابرة القومية.

أسباب تغير المناخ

إن تدمير الغابات يعد من الأسباب الرئيسة للتغير المناخي في العالم، وتحوي الغابات الاستوائية حوالي 40٪ من الكربون الأرضي، وتلعب دورًا كبيرًا في التخفيف من تقلب المناخ، ويتسبب تدمير الغابات في حوالي خمس إجمالي الانبعاثات الحرارية.

وتعد الشركات متعددة الجنسيات من أبرز العوامل التي تساهم في قطع الغابات وحرقها، وعلى سبيل المثال فقدت أفريقيا أكثر من نصف غطائها الشجري خلال المائة عام الأخيرة، وتمارس هذه الشركات أنشطتها في الكونغو الديمقراطية، والكاميرون، وأفريقيا الوسطى، والجابون، وساحل العاج، وليبيريا، ويصدر معظم إنتاجها من الأخشاب إلى أوربا، وتستورد فرنسا وبلجيكا النصيب الأكبر منها، وتشيع شركات الأخشاب الدولية فوضى اجتماعية وتتسبب في خسائر بيئية جمة.

ويشير المؤلف إلى أن التعدين هو خامس أكبر القطاعات الاقتصادية حجما في العالم، وهو يساعد في توفير الذهب والكهرباء والتليفزيون والناقلات والطائرات والمبردات والأسلحة والذخيرة، كما أنه يسبب في الوقت نفسه مشاكل للفقراء، ففي مجرى التنقيب عن المعادن لانتاج منتجات ذات قيمة، يترتب على التعدين أضرار اجتماعية وبيئية ضخمة، مصدر معظمها الشركات عابرة القومية في البلاد النامية، وغالبًا ما يكون التعدين على حساب المساحات المخصصة لإنتاج المحاصيل.

والمفروض أن يعود التعدين بالفائدة على البلاد النامية، وبعض أفقر البلاد النامية غنية بمواردها المعدنية، فدولة مثل زامبيا على سبيل المثال، تحتفظ باحتياطيات ضخمة من النحاس، لكن المناجم جرى خصخصتها، بإلحاح من البنك الدولي

وصندوق النقد الدولي، وتشهد أسعار النحاس ارتفاعًا منذ عام 2005، لكن زامبيا لا تستفيد الكثير من هذه الزيادة، بل إن التعليم والرعاية الصحية شهدت تدهورًا.

إن التعدين نشاط اقتصادي قصير العمر، وعندما يتم استخراج المخزون يغلق المنجم أبوابه، وليس ثمة اهتمام بما يحدث بعد ذلك، ومن المنطقي أن تعيد الشركاتُ المناطقَ التي استنفدت معادنها، إلىٰ الحالة التي كانت عليها قبل بدء التعدين، حتىٰ لا يزداد فقراء البلاد النامية فقرًا.

الملابس الجاهزة

ويذكر الكتاب أن الشركات عابرة القومية تنتج أكثر من نصف إنتاج العالم من السلع المصنعة، مثل الملابس، والأحذية، ولعب الأطفال، والكيماويات، والإلكترونيات، ومعدات النقل، وعلىٰ سبيل المثال ينفق العالم مئات المليارات من الدولارات سنويًا علىٰ شراء الملابس، ومعظمها يجري تصنيعه في البلاد النامية، حيث تكون الأجور في أدنىٰ مستوياتها، وغالبًا ما يأتي الأطفال والصبية الذين يعملون في هذه المهنة، من مناطق التجارة الحرة سيئة التنظيم، وفي عام 2004 كان أكثر من نصف احتياجات الاتحاد الأوروبي من الملابس، يأتي من الصين وتركيا ورومانيا وبنجلاديش وتونس.

والغالبية العظمىٰ من عمال هذه الصناعة من النساء، وكثيرات منهن من الشابات غير المتزوجات، المهاجرات من المناطق الريفية، فالنساء يشكلن 85٪ من عمال صناعة الملابس في بنجلاديش، و90٪ في كمبوديا، وهن يعملن بدون عقود في الغالب، وبلا حقوق للأمومة أو تأمين صحي.

ونفس الشئ ينطبق تقريبًا علىٰ الصناعات الأخرىٰ مثل صناعة الأحذية، والسجاد، ولعب الأطفال، والإلكترونيات، وهناك إجماع علىٰ أن شركات التصنيع يجب أن تتحمل المسئولية عن أوضاع وظروف العمل، التي يعمل فيها الأفراد، ولكن لا تبدي الشركات عابرة القومية حماسًا يذكر للالتزام بمجموعة من القواعد النموذجية، التي يجب أن تحكم سلوكها، مثل الحد الأدنىٰ للأجر، والأجور الإضافية، وظروف العمل.. إلخ.

مواجهة القوة

وفي الفصل الأخير بعنوان «مواجهة القوة» يقر المؤلف بأن الشركات عابرة القومية أصبحت قوية للغاية، وهذا يدفعها إلىٰ إعاقة جهود محاربة الفقر في البلدان النامية، ويطرح **ثلاثة أسباب عريضة لمواجهة سلطتها وسطوتها:**

أولًا: وضع ضوابط عالمية للشركات عابرة القومية، تستهدف حماية الدول النامية من سطوتها، والمطلوب لتحقيق ذلك أن تتواصل الضغوط الجماهيرية من أجل إصدار تشريع دولي يحقق هذا الهدف.

ثانيًا: الاستغناء عن هذه الشركات، من خلال مقاومة الناس لها، وعندما يتوقف الناس بالملايين عن الشراء، أو يغيرون عاداتهم الشرائية، فإن علىٰ الشركات أن تتجاوب أو تموت، وقد ظهر أن الشركات تتحرك عندما يتحرك الناس.

ثالثًا: المقاطعة، وهي وسيلة تكلف الشركات الكثير من الأموال، وفي مسح أجراه البنك التعاوني تبين أن المقاطعة تكلف العلامات التجارية الكبيرة حوالي مليارين ونصف المليار دولار سنويًا، ولا يقتصر نجاح المقاطعة علىٰ انخفاض المبيعات، ولكنها تؤثر أيضًا في معنويات العاملين بهذه الشركات.

لقد أثبتت مقاومة الجماعات المدنية والمواطنين، أنها وسيلة فعالة في محاربة سلوك الشركات عابرة القومية، ذات الملكية العامة، والفرصة سانحة لإقامة شبكة دولية من هذه الجماعات، وغيرها من المواطنين لمقاومة نفوذ هذه الشركات، وسيكون فقراء العالم في حالة نجاحها، أكثر المستفيدين من ذلك.

* * *

(14)

مافيا إخفاء الأموال المنهوبة

الكتاب: مافيا إخفاء الأموال المنهوبة
المؤلف: نيكولاس شاكسون
المترجم: د. فاطمة نصر
الناشر: دار سطور الجديدة، القاهرة
عدد الصفحات: 378
الطبعة الأولى: 2011

مؤلف هذا الكتاب هو كاتب صحفي ومحقق بريطاني، اكتشف أثناء رحلة عمل عادية إلىٰ دولة الجابون (جنوب غرب أفريقيا)، الخيوط الأولىٰ لمافيا إخفاء وتهريب الأموال المنهوبة في العالم، فقرر أن يبحث عن المزيد من المعلومات والأسرار والخفايا، التي جمعها في هذا الكتاب.

والكتاب الذي بين أيدينا يكشف النقاب بوضوح عن أسلوب جديد للسيطرة السياسية علىٰ العالم، من خلال ما تمارسه «مافيا» تهريب الأموال عبر الملاذات الضرائبية الآمنة أو ما يسمىٰ ب «الأوف شور» «**offshore**»، التي يمر من خلالها حوالي ثلثي إجراءات التجارة العالمية، وإذا كانت هناك قناعة لدىٰ الملايين في العالم بأن ثمة ما هو فاسد في النظام الاقتصادي العالمي، فإن هذا الكتاب يبحث في المصدر الأصلي لهذه العلة.

الأوف شور

وتعبير ال«**offshore**» يطلق علىٰ بعض الجزر القريبة من الداخل الأوربي، مثل جزر البهاما وجرسي والكايمان، والتي كانت جزءًا من مستعمرات سابقة، ورغم أنها تتمتع في غالبيتها باستقلال ظاهري عن البلد الأم، إلا أنها مرتبطة عن كثب بالعواصم المالية والسياسية الكبرىٰ، وتعتبر هذه الأماكن ملاذات آمنة لإيداع أموال الكبار وأموال الجريمة والأموال المنهوبة، حيث تضمن سرية المودعين، ولا تكاد تخضع أموالهم لضرائب تذكر، وهذه الملاذات ليست مقصورة علىٰ تلك الجزر، بل هي موجودة في قلب العواصم الكبرىٰ، ولذلك يتم استخدام تعبير «الأوف شور» للدلالة علىٰ تلك الملاذات الآمنة للأموال.

ويقول المؤلف: إن عالم «الأوف شور» يحيطنا من كل جانب، ويمر أكثر من نصف التجارة العالمية ـ علىٰ الأوراق علىٰ الأقل ـ من خلال الملاذات الآمنة، وأكثر من نصف الأصول المصرفية، وثلث الاستثمارات الأجنبية للشركات متعددة الجنسية تمر عبر «الأوف شور»، وحوالي 85٪ من التعاملات المصرفية وإصدار السندات يحدث في مكان يسمىٰ اليورو ماركت، وهي منطقة «أوف شور» غير تابعة لأية دولة، وفي عام 2010 قدر صندوق النقد الدولي أن الميزانيات العمومية لجزر المراكز المالية الصغيرة وحدها يبلغ مجموعها 18 تريليون دولار (أي 18 مليون مليون) أي ما يساوي ثلث حجم الناتج المحلي للعالم كله.

وذكر تقرير مكتب المساءلة الحكومي الأميركي في عام 2008 أن 83 شركة من أكبر مائة شركة أميركية لها أفرعٌ في الملاذات الآمنة، واكتشف بحث أجرته في 2009 شبكة «عدالة الضرائب» أن 99 شركة من أكبر مائة شركة أوروبية كانت تستخدم أفرعًا «أوف شور»، وفي كلٍّ من تلك البلاد، كان أحد البنوك هو أكبر مستخدم لتلك الأفرع، ولا توفر أماكن «الأوف شور» فقط تهربًا من الضرائب، بل أيضًا توفر السرية، والهروب من القواعد المالية التنظيمية، وفرصة لتجاهل السلطات القضائية الأخرىٰ، أي في البلاد التي يعيش فيها غالبية سكان العالم.

ثلث التجارة العالمية

ويشير الكتاب إلىٰ أن ثلث إجراءات التجارة الكوكبية العابرة للحدود تتم داخل الشركات متعددة الجنسية، وتخسر البلدان النامية ما يقدر بحوالي 160 مليار دولار سنويًا أمام هذه الشركات، من خلال تزييف عملية تحديد الأثمان، وكمثال علىٰ ذلك فإن أكبر ثلاث شركات موز في العالم، والتي يقدر حجم أنشطتها في بريطانيا بحوالي 750 مليون دولار، لم تدفع ضرائب سوىٰ 235 ألف دولار فقط في عام 2006، وفي عام 2007 أكدت دراسة لمكتب المراجعات المحاسبية القومي ببريطانيا أن «أكثر من 230 من أكبر 700 رجل أعمال في البلد، لم يدفعوا أية ضرائب علىٰ الإطلاق في العام السابق»، وتعد هذه القدرة علىٰ القيام بالتلاعب في تحديد ثمن التعاملات المضللة، السبب في كون الشركات متعددة الجنسية، تنمو بمعدل أسرع كثيرًا من منافسها الأصغر.

ويشير المؤلف إلىٰ أن جزر فرجين البريطانية التي لا يتعدىٰ سكانها 25 ألف نسمة، تستضيف أكثر من 80 ألف شركة، وهي شركات ورؤوس أموال تهاجر إلىٰ حيث تستطيع الحصول علىٰ أفضل أنظمة ضرائبية، وبالتالي فإن عالم «الأوف شور» ليس مجموعة من الدول المستقلة، التي تمارس حقوقها السيادية في سن قوانينها، ووضع أنظمتها الضريبية وفقا لما تراه مناسبًا، بل هي مجموعة من شبكات النفوذ التي تتحكم فيها القوىٰ العالمية العظمىٰ، وبخاصة بريطانيا والولايات المتحدة، كل شبكة منها متداخلة بعمق مع الأخريات.

ويكشف الكتاب أن هناك حوالي 60 منطقة اختصاص قضائي وقانوني في العالم تتميز بالسرية، مقسمة إلىٰ أربعة مجموعات، أولها: الملاذات الأوربية، وثانيها: المنطقة البريطانية التي تتمركز في حي المال بلندن، وتمتد في أنحاء العالم وتتشكل بدون إحكام حول الإمبراطورية البريطانية السابقة، أما الثالثة: فهي منطقة، بؤرتها الولايات المتحدة، وتضم المنطقة الرابعة بعض الأماكن الغريبة التي لا تندرج تحت أي مصنفات مثل الصومال والأورجواي، والتي لم تحقق نجاحًا يذكر.

وتعتبر لوكسمبورج التي لا يعرفها سوىٰ القليلين، والكائنة في غرب أوربا (حوالي

نصف مليون نسمة)، واحدة من أكبر ملاذات الضرائب في العالم اليوم، وفي مارس 2010 أشارت استخبارات كوريا الجنوبية إلىٰ أن رئيس كوريا الشمالية «كيم يونج إيل» قد خبأ حوالي أربعة مليارات دولار في أوربا، من مبيعات التكنولوجيا النووية والمخدرات والاحتيالات التأمينية والتزييف والمشاريع التي تستخدم العمالة القسرية، وقالت المخابرات: إن دولة «لوكسمبورج» كانت الوجهة النهائية المفضلة لتلك الأموال.

أيضًا تمثل هولندا ملاذًا ضريبيًا أوروبيًا رئيسيًا آخر، وفي عام 2008 تدفق حوالي 18 تريليون دولار، من كيانات "أوف شور" هولندية، أي أربعة أمثال الناتج المحلي الهولندي، أيضًا تلعب عدد من الدول الأوربية الصغيرة -من أبرزها موناكو وليشتنشتاين- أدوارًا مهمة كملاذات آمنة، مع بعض المشاركات لأماكن غير معروفة.

حي المال في لندن

ويقول المؤلف: إنه ليس من قبيل المصادفة أن يكون حي المال والأعمال في لندن، هو مركز الجزء الأهم من نظام «الأوف شور» البريطاني، الذي يتكون من ثلاث طبقات، ويقدر أحد التقارير الموثوقة أن الحسابات الكلية لذلك التجمع البريطاني، تصل إلىٰ أكثر من ثلث جميع الأصول المصرفية الدولية، وإذا أضفنا حي المال والأعمال، سيصبح المجموعة الكلي النصف تقريبًا.

ويعمل نظام «الأوف شور» الذي يتخذ من الولايات المتحدة مقرًا له علىٰ مستويات ثلاثة أيضًا، المستوىٰ الفيدرالي: حيث تلوّح الولايات المتحدة بمدىٰ من الإعفاءات الضريبية، وضمانات السرية، وقوانين مصممة لجذب أموال الأجانب بأسلوب أوف شور، فمثلا بإمكان بنوك الولايات المتحدة أن تقبل بشكل قانوني عائدات لبعض الجرائم، مثل التعامل في الأملاك المسروقة، طالما أن تلك الجرائم ترتكب بالخارج، ويتم إجراء ترتيبات خاصة مع البنوك، للتأكد من عدم إفشائها هويات الأجانب، الذين يتركون أموالهم في الولايات المتحدة.

وهناك شبكة صغيرة من توابع الولايات المتحدة في الخارج، مثل جزر فرجين وجزر مارشال وغيرها، إضافة إلىٰ أن منهاتن الأميركية، تعد أهم الملاذات الضريبة

في العالم، تليها العاصمة البريطانية لندن.

وفي دراسة أجريت عام 2005، تبين أن التدفقات المالية غير المشروعة يمكن تصنيفها إلىٰ ثلاثة مجالات: أموال الجريمة، مثل تهريب المخدرات والسلع المزيفة والابتزاز.. إلخ، وتتراوح جملتها ما بين 330 و550 مليار دولار سنويا، أو ثلث المجموع الكلي، وأموال الفساد، مثل الرشاوىٰ المحلية التي تحوّل إلىٰ الخارج، أو الرشاوىٰ التي تدفع بالخارج، وتبلغ ما بين 30 و50 مليار دولار، ثم أموال التدفقات التجارية عبر الحدود، وهي تشكل ثلثي القيمة أي ما يقرب من ألف مليار دولار.

مستودع الأموال القذرة

ويقول المؤلف: إن سويسرا تظل إحدىٰ أكبر مستودعات الأموال القذرة في العالم، وأنها في عام 2009 استضافت حوالي 2.1 تريليون دولار، في حسابات «أوف شور» يملكها أشخاص غير مقيمين، حوالي نصفهم من أوروبا، وكان هذا المبلغ 3.1 تريليون دولار في عام 2007، أي قبل الأزمة المالية العالمية في 2009.

ويؤكد أنه لا يمكننا فهم الفقر في أفريقيا من دون فهم الأوف شور، ولسنوات طويلة ظلت أسوأ حرب في العالم، هي الحرب الأهلية في الكونغو الديمقراطية، والتي ترتبط بنهب ثروات البلد وموارده المعدنية بالجملة، عن طريق الملاذات الضريبية، والفساد المتفشي في أنحاء العالم النامي، وتدمير الحكومات واسع النطاق، من خلال المصالح الإجرامية، والأوف شور مركزي في كل تلك القصص، ولا يمكن فهم عدم المساواة الفادحة بين أوروبا والولايات المتحدة، وبين الدول منخفضة الدخل، من دون أن نتفحص دور الاختصاصات القضائية السرية، وإذا نظرنا إلىٰ أي حادث اقتصادي مهم، أو أية عملية حدثت في غضون العقود الأخيرة، سوف نجد أن «الأوف شور» يكمن وراء العنوان الرئيسي، بل قد يكون مركزيا في القصة.

لقد حان الوقت كي يبدأ نقاش كوكبي جدّي وموسع، حول الملاذات الضريبية التي تؤثر في حياة كل إنسان في العالم، أيا كان وضعه أو بلده أو نوع العمل الذي يقوم به؛ لأن «الأوف شور» ينشط علىٰ مقربة منا جميعا، ويقوم بتقويض حكوماتنا المنتخبة، وتجويف أوعيتنا الضريبية، وإفساد سياسيينا، كما يعمل علىٰ استدامة

اقتصاد إجرامي واسع النطاق والحفاظ عليه، وعلىٰ خلق أرستقراطية جديدة من القوىٰ الشركاتية والمالية، لا تخضع للمحاسبة.

وفي الختام يؤكد المؤلف علىٰ أنه إذا لم نقم بالعمل معا، من أجل احتواء السرية المالية والسيطرة عليها، سيصبح هناك عالما من الحصانة والتواطؤ الإجرامي الدولي، إلىٰ جوار عالم آخر من الفقر المدقع، سيصبح هو العالم الذي نتركه لأطفالنا.. سيكون ثمة قلة قليلة يتم غسل أحذيتها بالشمبانيا، فيما يصارع بقيتنا من أجل لقمة العيش، وسط ظروف من عدم المساواة المرهقة المتردية، والآن باستطاعتنا تحاشي ذلك المستقبل، لأنه ينبغي علينا تحاشيه.

❊ ❊ ❊

(15)

مصر كما تريدها أميركا

الكتاب: مصر كما تريدها أميركا
المؤلف: لويد س. جاردنر
المترجم: د. فاطمة نصر
الناشر: سطور الجديدة، القاهرة
عدد الصفحات: 280
الطبعة الأولى: 2012

يرصد هذا الكتاب تطور العلاقات الأميركية مع مصر، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية (1939ـ 1945م)، وبداية صعود نجم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر عقب قيام حركة الجيش بالاستيلاء علىٰ السلطة عام 1952م، ومرورًا بمرحلة الرئيس السادات، وانتهاءً بسقوط نظام مبارك في 11 فبراير/ شباط عام 2011، ويحاول المؤلف من خلال الرصد والتحليل الوصول إلىٰ محددات العلاقة بين الدولتين، وما يمكن أن تؤول إليه في المستقبل.

ومؤلف الكتاب «لويد سي. جاردنر» هو أستاذ التاريخ بجامعة روتجرز بالولايات المتحدة، وهو باحث متخصص في الشئون السياسية والدبلوماسية، وله نحو 16 كتابًا في هذا المجال.

يتحدث الفصل الأول عن مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وعملية إحلال الولايات المتحدة محل بريطانيا العظمىٰ وفرنسا في الهيمنة علىٰ منطقة الشرق

الأوسط، وكيف أن أميركا استخدمت المساعدات الاقتصادية لتلك البلدان، وأيضًا المساعدات العسكرية المشروطة في تدعيم هذه السياسة، من دون السماح للقوميين أو الشيوعيين باستغلال الوضع لترسيخ أقدامهم في المنطقة.

الحرب الباردة

ويشير المؤلف إلىٰ أن الحرب الباردة بين المعسكرين: الشرقي والغربي عقب الحرب العالمية، كانت فرصة للولايات المتحدة لإحداث نقلة في سياستها تجاه دول المنطقة، بحيث حجبت قضية، قيام دفاع مشترك ضد أي تهديد عسكري، الأطروحات القديمة في هذا المجال، وكان من الواضح أن الولايات المتحدة لن تجد من السهل ممرًا آمنًا لها في المنطقة، وسط تعقيدات القضايا القديمة والجديدة وعلىٰ رأسها قضية فلسطين، وهي المشكلة التي كانت تواجه أميركا لتحويل هذه التوجهات التي كانت تجتاح مصر، واستغلالها كوسيلة لاحتواء الشرق الأوسط داخل حدود «العالم الحر».

لقد كان للولايات المتحدة دور سلبي واضح في قضية فلسطين، دعمًا لليهود وضد العرب، وهو ما كان يحتاج إلىٰ جهد ووقت لتحسين العلاقات السياسية مع مصر، لكن رغبة القاهرة بعد ذلك في إخراج الإنجليز وإنهاء الاحتلال، سهلت المسألة.

ويتناول الفصل الثاني تزايد مشاعر العداء للبريطانيين في مصر، بعد حادث استشهاد أكثر من أربعين شرطيًا، وإصابة أكثر من سبعين آخرين بمدينة الإسماعيلية، في معركة بين الإنجليز وقوات الشرطة يوم (25/ 1/ 1952م)، ثم اشتعال حريق القاهرة في اليوم التالي (26/ 1)، وحرق المحلات والمتاجر وبخاصة كل ما يمت للإنجليز بصلة، مما أدىٰ إلىٰ تدخل القوات البريطانية بعنف ضد المتظاهرين، وهو ما مهد لقيام الثورة بعد نحو ستة أشهر من تلك الأحداث.

ويقول المؤلف: إنه بعد ساعات من استيلاء الجيش علىٰ السلطة في يوليو/ تموز 1952م، إلتقىٰ أحد المشاركين في الثورة بالملحق العسكري الأميركي في القاهرة؛ ليؤكد له مشاعر مجلس قيادة الثورة المؤيدة للغرب، وليطلب مساعدته علىٰ إقناع

البريطانيين بعدم التدخل، وسرعان ما وصلت واشنطن المناشدات المتوقعة لتزويد الجيش المصري بالسلاح، ولتحسين صورة الولايات المتحدة في أعين الجماهير المصرية؛ كان لابد من تزويد مصر بالسلاح والمعونة المالية، ثم جرت محاولات لإقناع مصر بالانضمام إلىٰ معاهدة، تتيح لواشنطن الوفاء ببعض مطالب مصر العسكرية بلا حرج، غير أن هذه المحاولات لم تنجح.

صفقة روسية

ويبدو أن عبد الناصر ضاق ذرعًا نتيجة إصرار الولايات المتحدة علىٰ التفاوض في موضوع السلاح من موقع القوة، فأعلن عن إبرامه صفقة عسكرية ضخمة مع الاتحاد السوفييتي، وكان هذه يعني أن أميركا لم تعد تسيطر علىٰ توزيع السلاح بالمنطقة، ثم جاءت أزمة بناء السد العالي، وإعلان الروس استعدادهم لدراسة المساعدة في بنائه في النصف الثاني من الخمسينيات، مما زاد من الضغوط علىٰ الولايات المتحدة من أجل إيجاد سبيل لإعادة التأثير علىٰ القيادة المصرية.

وفي الفصل الثالث يقول المؤلف: إن «عبد الناصر كان رجلًا ذا نزعات كثيرة وطموحات كبيرة، علاوة علىٰ أنه كان انتهازيًا ماهرًا، يلعب أوراقه بحيث يستثير الأميركيين بأسلوب يوفر له أكبر قدر من الخيارات السياسية».

وشهدت سنوات عبد الناصر اعتراف الولايات المتحدة بقيادة مصر الثقافية والفكرية للشرق الأوسط، وأيضًا اعتبارها الراعية العسكرية للقناة ولقاعدة السويس البريطانية، وكانت أميركا تعتبرها من الأصول الضرورية لها في المنطقة، لكي تنجح في احتلال مكان السيادة الإستعمارية القديمة.

وتحت عنوان: «الحياة مع أنور السادات»يتناول المؤلف في الفصل الرابع علاقة الولايات المتحدة مع مصر، في أعقاب وفاة عبد الناصر وتولىٰ السادات في سبتمبر/ أيلول عام 1970، مشيرًا إلىٰ أن عبد الناصر قام بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة عقب حرب 67، وعلىٰ الرغم من أنها لم ترجع بشكل رسمي حتىٰ عام 74، فقد ظلت ثمة اتصالات بين واشنطن والقاهرة، حيث مضىٰ الطرفان يستشفان مواقف كليهما من وقت لآخر، وبخاصة بعد وفاة عبد الناصر.

كان السادات يشعر بأن تعاطي إدارة نيكسون معه منذ البداية لم يكن وديًا، وما لم يحدث تغيير في الوضع فسوف تصبح الأراضي التي احتلتها إسرائيل بعد حرب 67 حدودًا دائمة، فاتخذ سلسلة من الإجراءات الأحادية، بدءًا من فبراير/ شباط عام 71، حيث اقترح في خطاب أمام مجلس الشعب أن تنسحب إسرائيل حتىٰ الممرات الإستراتيجية، وعندها يمكن إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة، وإجراء مفاوضات مباشرة للتوصل إلىٰ معاهدة سلام، غير أنه لم يحدث أي تقدم في هذا الطرح.

وفي صيف عام 73 بدأ السادات في تحقيق انفراجة في داخل مصر، وبينه وبين القادة العرب، وقال في خطاب جماهيري: إن تحرير أرض مصر هي المهمة الأساسية، لكن الولايات المتحدة لم تهتم بذلك، لكثرة حديثه دون أن يلحظوا فعلًا، وهكذا تفاجأ الكثيرون بحرب أكتوبر/ تشرين الأول عام 73، ثم بدأت الولايات المتحدة في التحرك السياسي والعسكري لإيقاف الحرب، من خلال جهود «الدبلوماسية المكوكية»، التي قام بها هنري كيسنجر وزير الخارجية الأميركي وقتها.

تحالف عسكري

ويقول المؤلف: إنه بحلول نوفمبر/ تشرين الثاني عام 1973، كان تحالفًا عسكريًا جديدًا علىٰ المستويين: الرمزي والواقعي، بدأ يتشكل بناءً علىٰ طلب الرئيس السادات من الولايات المتحدة لربط مصر وإيران بها، وبدا أن الرئيس المصري علىٰ استعداد للقيام بدور «عامل الاستقرار الإقليمي» من خلال التبعية للولايات المتحدة، ثم اكتملت الترتيبات لتفعيل هذا الدور بعقد اتفاقيات سيناء عام 1975، ثم الرحلات التي قام بها السادات إلىٰ إسرائيل، وإلىٰ مؤتمر كامب ديفيد للسلام.

ويأتي عنوان الفصل الخامس: «ثلاثون عامًا من الاعتماد المصري/ الأميركي المتبادل»، يقول فيه المؤلف: إن التحدي الأكثر إلحاحًا، الذي يواجه صناع السياسة في واشنطن، حتىٰ قبل اغتيال السادات في عام 1981، هو الحاجة إلىٰ مكافأة القادة المصريين لعقدهم سلامًا مع إسرائيل.

وكانت إدارة الرئيس كارتر قد بدأت بالفعل في وضع أسس علاقة دائمة مع مصر، من خلال مبيعات أسلحة حديثة لها بشروط ائتمانية ميسرة، وكانت العلاقات مع مصر قد تعثرت بسبب محاولة العثور علىٰ وسيلة لإرضاء احتياجات مصر، دونما المساس بالتزامات أميركا بالحفاظ علىٰ أمن إسرائيل، بعد ذلك أوجد السادات هذا الحل بأن اضطلع بمهمة عقد سلام مع إسرائيل.

ويرىٰ المؤلف أن مبارك أدرك أنه ليس باستطاعته تحقيق نجاحات، كتلك التي كان السادات قد أحرزها في حرب أكتوبر/ تشرين الأول عام 73، أو في إعداد المسرح لمحادثات كامب ديفيد، ولم يكن لديه ما يقدمه للأميركان بشأن مبادرة جديدة لعملية السلام، وإجمالًا لم يكن لدىٰ مبارك رؤية للمستقبل، مقارنة بزخم طموحات ناصر الاقتصادية، أو بإجراءات السادات الجريئة، ولم يكن ثمة «مشروع قومي مصري» له سمة الاستقلال.

عمر سليمان

ويقول المؤلف: إن الولايات المتحدة أدركت أن عمر سليمان كان هو الرجل الذي يعهد إليه مبارك بالتعاطي مع عمليات تعذيب المعتقلين الإسلاميين، الذين تسلمهم الولايات المتحدة للقاهرة، وكان من المعتاد لجميع صناع السياسة الأميركيين لدىٰ زيارتهم لمصر تحديد مواعيد للقاء عمر سليمان، لمعرفة آرائه في الشئون الدولية، أو مدىٰ تعاون مصر لعزل حماس وإضعافها.

ولم يكن بالتالي هناك شك في أن عمر سليمان كان هو الرجل المفتاح بعد مبارك الذي يتعين لقاؤه في مصر، علىٰ الرغم من أنه بدا في السنوات الأخيرة لحكم مبارك، أنه تمت إزاحته جانبًا لإفساح الطريق أمام جمال مبارك، ليرث منصب أبيه.

علىٰ أية حال فإن المعتقلات التي كانت تؤوي آلاف المصريين طوال فترة التسعينيات، ومن بينهم حوالي مائة معتقل سلمتهم (السي. أي. إيه) للسلطات المصرية لاستجوابهم وتعذيبهم بعد أحداث 11/ 9، من أسباب توتر الحياة السياسية في مصر وفسادها.

وفي الفصل السادس والأخير يتناول المؤلف موقف الولايات المتحدة من دول

الربيع العربي فيقول: إن صناع السياسة الأميركيين حاولوا دائمًا العثور على المزيج المناسب، من الإغراءات والنصائح والتحذيرات، من أجل ضمان وجود بيئة مستقرة مناسبة لتوسيع مصالح الولايات المتحدة السياسية والاقتصادية بالمنطقة، منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، وأيضًا التغلب على الغضب الذي يشعر به العالم العربي نتيجة لقيام دولة إسرائيل.

وفي حالة مصر فقد أوضحت السياسة التي اتبعتها أميركا إزاء ناصر وأنور السادات، صعوبة العثور على كوة للهروب من الاعتماد على النوايا الحسنة للولايات المتحدة كقوة عظمى، فيما أبقى هذا الاعتماد وتلك التبعية على حسني مبارك في السلطة لعقود ثلاثة، حتى أصبح وجوده خانقًا بدرجة لم يعد الشعب يطيق تحملها، ويرى البعض أن الخيار الذي يواجه صناع السياسة في الولايات المتحدة هو خيار بين الواقعية أو العمل على نشر الديمقراطية.

وتجدر الإشارة في الختام إلى أن المؤلف يرى الأمور - بالطبع - من المنظور الأميركي، وهو في النهاية منظور أحادي غير محايد، لا يستقيم مع المنهج العلمي في التحليل السياسي، وهو ما يجعل الملاحظات التي دونتها الترجمة ذات أهمية كبرى.

* * *

(16)

جمال عبد الناصر
من القرية إلى الوطن العربي الكبير

الكتاب: جمال عبد الناصر [من القرية إلى الوطن العربي الكبير]
المؤلفان: د. خالد عزب - صفاء خليفة
الناشر: الدار المصرية اللبنانية، القاهرة
عدد الصفحات: 556
الطبعة الأولى: يوليو 2011

يستعرض هذا الكتاب مشوار حياة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر منذ ولادته وحتىٰ وفاته (1918ـ 1970)، ويقدم هذه الرحلة في قسمين: الأول من الولادة وحتىٰ قيام الثورة، والثاني منذ عام 52 وحتىٰ وفاته.

والكتاب من النوع السردي التاريخي، وبه المئات من الصور الفوتوغرافية والوثائق التي تغطي الفترة التي يتناولها، وصدر في يوليو/ تموز من هذا العام، في الذكرىٰ التاسعة والخمسين لقيام الثورة.

والمؤلفان: خالد عزب ويعمل مديرًا لإدارة المشروعات الخاصة بمكتبة الإسكندرية والباحثة صفاء خليفة في نفس المكتبة، نجحا في تقديم معلومات مهمة، واجتهدا في توثيقها عن حياة عبد الناصر.

وقد امتدت المرحلة الأولىٰ 33 عامًا من حياة الرئيس المصري الأسبق، منذ نزوح عائلته من قرية «بني مر» (ثلاثة كيلو مترات شمال شرق مدينة أسيوط، التي

تبعد عن القاهرة إلىٰ الجنوب بنحو 400 كيلو متر)، إلىٰ ولادته في منتصف يناير/ كانون الثاني من عام 1918م، في حي «باكوس» بمدينة الإسكندرية، كابن أول لأبيه «عبد الناصر حسين»، الذي كان موظفا صغيرًا في مصلحة البريد، وعاشت الأسرة حياة متواضعة لا تختلف كثيرًا عن حياة مئات الآلاف من أبناء مصر الكادحين.

درس عبد الناصر التعليم الابتدائي في مدرسة «النحاسين» بالقاهرة الفاطمية، ثم عاد إلىٰ الإسكندرية ليحصل علىٰ الشهادة الابتدائية من مدرسة العطارين، ثم درس في مدرسة رأس التين الثانوية، لكنه عاد مجددًا ليحصل علىٰ شهادة «البكالوريا» عام 36 من مدرسة «النهضة» بالقاهرة.

التحاقه بالحربية

وفي فترة الثلاثينيات شارك عبد الناصر في المظاهرات التي قامت ضد دستور عام 30، الذي كان يقف خلفه إسماعيل صدقي باشا رئيس الوزراء، وعقب حصوله علىٰ «البكالوريا» تقدم للالتحاق بالكلية الحربية، لكنه لم يوفق في النتيجة (اختبار كشف الهيئة) لأن والده كان موظفًا صغيرًا وليس لديه «واسطة»، لكنه لم ييأس، وتقدم مرة أخرىٰ في مارس/ آذار من عام 37، وتم قبوله هذه المرة، وتخرج من الكلية الحربية (كانت مدة الدراسة وقتها 16 شهرًا فقط) في الأول من يوليو/ تموز من عام 1938 برتبة «ملازم ثان» في سلاح المشاة، وتعرف في الكلية الحربية علىٰ عدد من رفاقه بعد ذلك، منهم زميل الدفعة محمد أنور السادات (الرئيس)، ثم عبد الحكيم عامر وخالد محي الدين وزكريا محي الدين وعبد اللطيف البغدادي وكمال الدين حسين وحسن إبراهيم وصلاح سالم وجمال سالم وحسين الشافعي ويوسف صديق واللواء محمد نجيب.

وفي معسكر «منقباد» التابع لمحافظة أسيوط، بدأت أولىٰ خطوات تشكيل خلايا سرية للعمل الوطني، وعندما بدأت ملامح النشاط في الظهور تم نقل الضباط إلىٰ الإسكندرية وطنطا والقاهرة ومرسىٰ مطروح، ونقل جمال عبد الناصر إلىٰ منطقة إمبابة بالجيزة، ومنها إلىٰ منطقة العلمين (بالقرب من الإسكندرية)، ثم إلىٰ «أبو زعبل» ومنها إلىٰ السودان في أوائل عام 1939.

وفي عام 43 انتدب عبد الناصر للتدريس بالكلية الحربية، وفي يونيو/ حزيران 1944 تزوج من السيدة تحية محمد كاظم، وهي ابنة تاجر إيراني الأصل، قدم أجداده إلىٰ مصر عبر العراق، وفي أثناء وجوده بالكلية الحربية (1944ـ 1946)التقىٰ ثلاثة من أهم الشخصيات التي أثرت في طريقه: الأول خالد محيي الدين، الذي تخرج بعده بعامين (1940)، والذي عرفه بـ أحمد فؤاد المحامي، الذي أصبح رئيسًا لبنك مصر بعد ذلك، وهو واضع قوانين يوليو الاشتراكية في عام 1961، كما تعرف أيضًا علىٰ أحمد أبو الفتح رئيس وصاحب جريدة «المصري» الناطقة باسم حزب الوفد، وتواصلت اتصالات عبد الناصر بعدد من التيارات وعلىٰ رأسها «الإخوان المسلمون» و«الحزب الشيوعي المصري».

الضباط الأحرار

ويذكر الكتاب أن عام 1945 هو البداية الفعلية لتكوين «تنظيم الضباط الأحرار»، حيث كان عبد الناصر يعقد الاجتماعات مع الضباط في بيته، في أسلوب يجمع بين الجرأة والحذر واليقظة، وفي عام 48 درس عبد الناصر في كلية «أركان حرب» ليتخرج بعدها برتبة صاغ (رائد)، ثم عاد إلىٰ التدريس مرة أخرىٰ في الكلية الحربية.

وعقب عودة الجيش المصري من حرب فلسطين في سبتمبر/ أيلول49، تم التأسيس الفعلي لتنظيم الضباط الأحرار من عسكريين فقط، ولم يكن هذا التنظيم يحمل أيديولوجية واحدة، وتحولت المنشورات التي كان يصدرها التنظيم إلىٰ نشرة دورية في نهاية عام 50 باسم «صوت الضباط الأحرار» التي انتشرت في أوساط الضباط بصورة كبيرة، وابتداءً من يناير/ كانون الثاني عام 50 اختير عبد الناصر رئيسًا للجنة التنفيذية للضباط الأحرار وحتىٰ قيام الثورة عام 1952، كما تم اختيار اللواء محمد نجيب قائدًا للحركة، منذ أواخر عام 51، وفي عام 52 تم إعداد خطة الاستيلاء علىٰ السلطة، من خلال السيطرة علىٰ المراكز المهمة لأسلحة الجيش المصري، ووضع ضباط من التنظيم علىٰ رأس تلك المراكز، وأن يتم تقسيم القاهرة إلىٰ أربعة قطاعات، لكل قطاع مجموعة من الضباط الأحرار، وتم إسناد إدارة العمليات العسكرية للضابط زكريا محيي الدين، وكان المفترض بدء تنفيذ الخطة في الواحدة

من صباح 22/ 7، لكنها تأجلت لمدة أربع وعشرين ساعة، وتم تكليف علي ماهر برئاسة الوزارة، بعد نجاح الحركة.

وبعد قيام الثورة بشهر واحد صدر قانون الإصلاح الزراعي، الذي قرر حدًا أقصىٰ للملكية الزراعية بـ200 فدان للفرد، تم تعديلها في عام 61 إلىٰ 100 فدان فقط، وفي عام 62 تقلصت إلىٰ 50 فدانًا للأسرة، واستولت الثورة علىٰ نحو مليون فدان زراعي، فيما سمي بقانون الإصلاح الزراعي، وأعطتها للفلاحين مقابل حق انتفاع.

دستور مؤقت

وفي فبراير/ شباط 53 صدر دستور مؤقت لمدة ثلاث سنوات، وفي نفس الفترة تم تشكيل «هيئة التحرير» كأول تنظيم سياسي شكله مجلس قيادة الثورة بعد حظر الأحزاب السياسية، ولكن لم تلق التجربة نجاحًا، حيث كان برنامج الهيئة متواضعًا وبه عدة أوجه للقصور، باعتبار أن «ثورة يوليو» قامت بدون نظرية، واعتمدت لفترة طويلة علىٰ التجريب في ممارسة الحكم، كما أنها هيئة سياسية ضمن نظام عسكري، بهدف إضفاء الشرعية السياسية علىٰ حركة الجيش، واستمرت نحو العامين فقط.

وفي يونيو/ حزيران 53 أعلن مجلس قيادة الثورة إلغاء الملكية وإعلان قيام الجمهورية، وتولىٰ عبد الناصر مسئولية نائب رئيس الوزراء ووزارة الداخلية، بينما تولىٰ اللواء محمد نجيب رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء.

وفي يناير/ كانون الثاني 54 قام مجلس قيادة الثورة بحل جماعة الإخوان المسلمين، وأعقب ذلك حدوث أزمة فبراير/ شباط واستقالة اللواء محمد نجيب من رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء، لكنه عاد مجددًا إلىٰ رئاسة الجمهورية بضغط شعبي، وأعلن مجلس قيادة الثورة حل نفسه، وتعيين خالد محي الدين رئيسًا لوزارة مدنية، تعيد الحياة النيابية في أقرب وقت ممكن، لكن سرعان ما انقلب الوضع نتيجة رفض بعض ضباط الصف الثاني من الضباط الأحرار لقرارات مجلس قيادة الثورة، وألغىٰ المجلس قراره بحل نفسه وعودة الحياة المدنية.

وفي أبريل/ نيسان 54 تم تأليف وزارة جديدة برئاسة عبد الناصر، وفي يوليو تم توقيع اتفاقية الجلاء بالأحرف الأولىٰ، وفي أكتوبر/ تشرين الأول 54 تعرض عبد

الناصر لمحاولة اغتيال بميدان المنشية بمدينة الإسكندرية، وهي المحاولة التي أدت إلىٰ إحكام سيطرته علىٰ السلطة، وقام في نوفمبر من نفس العام بإعفاء اللواء محمد نجيب من جميع مناصبه، وأجرىٰ استفتاءً شعبيًا في يونيو/ حزيران 56 أقر اختياره رئيسًا للجمهورية، وفي إبريل/ نيسان من نفس العام شارك في مؤتمر باندونج بإندونيسيا بحضور ممثلي 29 دولة، والذي ولدت فيه فكرة «الحياد الإيجابي وعدم الانحياز».

ويستعرض الكتاب دور عبد الناصر في دعم حركات التحرر الأفريقية، خصوصًا في الجزائر وتونس والمغرب، وصولًا إلىٰ قرار تأميم قناة السويس في 26/ 7/ 1956، وهو القرار الذي أحدث ضجة كبرىٰ في الغرب، ونتج عنه قيام العدوان الثلاثي علىٰ مصر (إنجلترا وفرنسا وإسرائيل) في أكتوبر/ تشرين الأول عام 56، وأدىٰ الإنذار السوفييتي إلىٰ توقف العدوان وانسحاب القوات المشاركة فيه.

الوحدة مع سوريا

وفي فبراير/ شباط 58 تم إعلان الوحدة بين مصر وسوريا، ولقىٰ الإعلان ترحيبًا واسعًا، لكن هذه الخطوة سرعان ما باءت بالفشل، وانتهت في سبتمبر/ أيلول 1961، وفي عام 1960 أعلن عبد الناصر البدء في مشروع بناء السد العالي، الذي انتهىٰ في عام 1969، وفي يوليو/ تموز 61 صدرت القوانين الاشتراكية، التي أدت إلىٰ تأميم الكثير من المؤسسات والشركات التي يمتلكها القطاع الخاص، وفي مايو/ آيار 62 تم تأسيس الاتحاد الاشتراكي العربي، كتنظيم سياسي أوحد يقود العمل السياسي، وأعقب ذلك تشكيل مجلس رئاسي لتحمل المسئوليات التنفيذية مع عبد الناصر، وتوسعت صلاحياته وأصبح عدد أعضائه 25 عضوًا برئاسة علي صبري.

وشارك عبد الناصر في مؤتمر القمة العربي الأول، الذي انعقد بالقاهرة في يناير/ كانون الثاني 64، وكان من قراراته أن قيام "إسرائيل" خطر أساسي يجب دفعه سياسيًا واقتصاديًا وإعلاميًا، وإنشاء قيادة عسكرية عربية موحدة، وإنشاء قواعد سليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني، بالإضافة إلىٰ دورية انعقاد القمة، مرة في السنة علىٰ الأقل.

وفي سبتمبر/ أيلول 64 أقيم مؤتمر القمة العربي الثاني في مدينة الإسكندرية، حيث تبنىٰ إطلاق خطة العمل الجماعي في تحرير فلسطين عاجلًا وأجلًا، والترحيب بمنظمة التحرير الفلسطينية، ودعم قرارها بإنشاء جيش التحرير الفلسطيني.

ويتناول الكتاب حرب الأيام الستة في الخامس من يونيو/ حزيران عام 67، والتي سبقتها حالة من التصعيد المتبادل، وأدت في النهاية إلىٰ إلحاق إسرائيل الهزيمة بالدول العربية المجاورة، وعلىٰ رأسها مصر، وهو ما أدىٰ إلىٰ إعلان عبد الناصر عن تحمله المسئولية الكاملة عن الهزيمة، وقراره بالتنحي عن رئاسة الجمهورية، لكنه عاد في اليوم التالي إلىٰ المسئولية بعد مظاهرات شعبية، ثم شارك في مؤتمر القمة الذي عقد في الخرطوم في 29 / 8 ـ 2/ 9/ 67، والذي صدرت عنه اللاءات الثلاثة الشهيرة: لا للاعتراف.. لا للتفاوض.. لا للصلح، وتأكيد وحدة الصف العربي والتعاون في إزالة آثار العدوان علىٰ الأراضي الفلسطينية.

حرب الاستزاف

ويشير الكتاب إلىٰ دور عبد الناصر في حرب الاستنزاف (67: 70) الذي كان الركيزة الأساسية لثقة القوات المسلحة في أفرادها وسلاحها، والذي أدىٰ في النهاية إلىٰ تحقيق نصر أكتوبر 73.

ويصل إلىٰ الختام بوفاته وهو في الثانية والخمسين من العمر في 28/ 9/ 70، بعد حياة حافلة بالأحداث والمواقف والمتاعب، وبعد رحلة كفاح لها وعليها، لكنها في النهاية أصبحت جزءًا من تاريخ مصر والمنطقة العربية.

* * *

(17)

شهادتي

الكتاب: شهادتي
المؤلف: أحمد أبو الغيط
الناشر: دار نهضة مصر، القاهرة
عدد الصفحات: 536
الطبعة الأولى: 2013

يقدم هذا الكتاب جانبا من ملامح وقضايا وتعقيدات صناعة السياسة الخارجية المصرية، وبخاصة في الفترة من عام 2004 وحتىٰ قيام الثورة في يناير/ كانون الثاني 2011، وأسلوب إدارة هذه السياسة في عهد الرئيس (المخلوع) حسني مبارك، وصولا إلىٰ أهم تحديات الـ 45 يوما الأخيرة في حياة النظام السابق.

ومؤلف الكتاب هو أحد رموز هذه المرحلة، منذ أن تولىٰ مهام وزارة الخارجية في يوليو/ تموز 2004، وحتىٰ خروجه من الوزارة عقب قيام الثورة، بما يعني أن الكتاب يحوي الكثير من الأوراق والأسرار والمواقف، التي يطرحها أمام القارئ.

ويتكون الكتاب من مقدمة وثلاثة عشر فصلا، مليئة بالتفصيلات الكثيرة والإسهاب الشديد والتحليل الدقيق، منذ أن تم تكليف أبو الغيط بالوزارة خلفا للوزير السابق أحمد ماهر.

ويبدأ المؤلف بالقول بأن الرئيس مبارك (المخلوع)، كانت تحكمه مسألة السن في

الكثير من القرارات الخاصة بتعيينات الوزراء والمسئولين الكبار بصفة عامة، وعندما عرض عليه وزير الخارجية عصمت عبد المجيد (الذي تم اختياره في أبريل/ نيسان عام91 لتولي أمانة جامعة الدول العربية) ترشيح أحمد أبو الغيط لتولي الوزارة خلفا له، رفض مبارك بدعوى صغر سن المرشح وقتها (49 عاما)، لكنه وافق عليه بعد ذلك، عندما بلغ الثانية والستين من العمر!

الرئيس صاحب القرار

ويقرر المؤلف أن الرئيس المصري، سواء عبد الناصر أو السادات أو مبارك، هو الفاعل الرئيس وصاحب القرار التوجيهي المؤثر في كل ما يتعلق بالشئون الخارجية المصرية، كما أن هناك مؤسسات وأشخاصا يظهرون ويختفون طبقا لإرادة ذلك الرئيس، وعندما تولي أبو الغيط الوزارة اكتشف أن السفير أسامة الباز، وهو الشخص المقرب جدا من مبارك منذ عام 76، لم يعد يلعب نفس التأثير الكبير في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية المصرية، وأن مبارك لم يعد يعتمد عليه كما كان يحدث طوال أكثر من ربع قرن، دون أن يحدثنا المؤلف عن أسباب ذلك.

وفي الأسابيع الأولى للمؤلف في الوزارة تأكد لديه فقدان "مبارك" الاهتمام بالكثير من مسائل السياسة الخارجية وشخصياتها وقضاياها على المستوى الدولي، بينما كان أسيرا لعلاقات مع شخصيات رئيسة، في مقدمتها: الرؤساء الفرنسيون كلهم، والمستشارون الألمان، وكبار مسئولي إيطاليا، وكان هناك رصيد كبير من التعامل بسبب طول فترة الحكم، ومع ذلك كان هناك أيضا الإحساس بالملل لدى الرئيس.

وفي الفصول الستة الأولى من الكتاب يتحدث المؤلف عن رحلة حياته حتى التحاقه بوزارة الخارجية، ثم تدرجه في العمل الدبلوماسي، حتى وصل إلى منصب رئيس وفد مصر الدائم لدى الأمم المتحدة، قبيل تكليفه رسميا بمهام وزارة الخارجية، وأهم القضايا التي تعرض لها خلال تلك الرحلة، ومن هذه القضايا: محاولة توسيع عضوية مجلس الأمن الدولي، وطموح عدد من الدول الأفريقية في العضوية الدائمة، ومنها مصر ونيجيريا وجنوب أفريقيا، ومنها قضية مياه النيل،

والاهتمام بدول حوض النهر، ودعم التعاون المصري معها، باعتبارها من قضايا الأمن القومي المصري.**أرىٰ نقل هذه الجزئية إلىٰ صفحة (100) سطر رقم (11) أىٰ في مستهل العرض قبل الدخول علىٰ آرائه في سياسة الوزارة وعلاقتها بمبارك، حيث هىٰ عرض طبيعىٰ لحياته باختصار، ومن ثم يبدأ العرض التاريخىٰ .**

تقسيم السودان

ويتحدث المؤلف في الفصل السابع عن تقسيم السودان، ابتداء من توقيع اتفاق «نيفاشا» الكينية في التاسع من يناير/ كانون الثاني عام 2005، الذي ينص علىٰ وقف إطلاق النار بين الجيش السوداني وقوات الحركة الشعبية، وإقامة فترة انتقالية مدتها ستة أعوام، يتعاون خلالها الشمال والجنوب في حكم البلاد ويتولىٰ رئيس الحركة الشعبية «جون جارانج»منصب النائب الأول للرئيس السوداني، مع حقه في تشكيل حكومة في الجنوب خلال تلك السنوات الست، تنتهي باستفتاء شعبي لأهل الجنوب، عما إذا كانوا يرغبون في الاستمرار مع الدولة أو الانفصال بشكل نهائي، فإذا ما جاءت نتيجة الاستفتاء بتأييد الانفصال، يتم ذلك بعد ستة أشهر، وهو ما حدث بالفعل.

ويشير المؤلف إلىٰ أن مشاعر الفرح والصخب التي سادت الاحتفالية، من قبل أبناء الجنوب، كانت مؤشرا واضحا للمسار المحتمل للتطورات في السنوات التالية، لكن مصر، ولعدة سنوات، كانت لا تؤيد مسار المفاوضات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية، وهي مفاوضات كانت تتم بدعم قوىٰ أفريقية وغربية، لم تثق مصر في حقيقة أهدافها وتوجهاتها، ولم تكن الكنائس الغربية بعيدة عن الشكوك في هذا المجال.

ويُحمِّل المؤلف السلطات السودانية في تلك الفترة مسئولية الوصول إلىٰ حتمية الانفصال، بسبب عدم سماعهم للنصائح المصرية، ويشير إلىٰ أن إدراك القاهرة بأن التقسيم أصبح أمرا واقعا، جعلها تبدأ في تنمية وتطوير العلاقات مع الجنوب، منها بناء عدة محطات لإنتاج الكهرباء، وإقامة فرع لجامعة الإسكندرية، بالإضافة إلىٰ جهود أخرىٰ في مجال التعليم والصحة والري وغيرها.

ويناقش الفصل الثامن تحديات الحفاظ علىٰ مكانة مصر في قارة أفريقيا، وأنه علىٰ الرغم من وجود 35 بعثة دبلوماسية في الدول الواقعة جنوب الصحراء، وإنشاء صندوق للتعاون الفني والاقتصادي مع الدول الأفريقية، إلا أن الصورة العامة لم تكن إيجابية، خصوصا في الفترة التي أعقبت محاولة اغتيال «مبارك» في أديس أبابا عام 1995م، وامتناعه بعد ذلك عن القيام بأي زيارة لدولة أفريقية، حتىٰ تم خلعه في فبراير/ شباط 2011.

ويتناول الفصل التاسع التحديات التي واجهتها مصر في علاقاتها بالمنطقة العربية، خصوصا في أعقاب الغزو الأميركي للعراق عام 2003، وتداعيات هذا الغزو علىٰ العلاقات مع دول المنطقة، مؤكدا أن علاقات مصر مع العالم العربي تمثل دائرة أولىٰ للحركة الإستراتيجية، تستهدف الدفاع عن أمن وسلامة هذا الإقليم، الذي كان تحت الضغط طوال ألف عام، سواء من أواسط آسيا أو من القارة الأوربية.

محور إيران وتركيا

ويتحدث المؤلف في الفصل العاشر عن علاقات مصر الإقليمية، خصوصا مع كل من إيران وتركيا، مؤكدا أن الدبلوماسية المصرية تؤمن بأهمية وحيوية أن تسعىٰ مصر لإقامة مثلث تعاون نشط بينها وبين تركيا وإيران، ليس فقط لخدمة إقليم الشرق الأوسط وتحقيق السلام والاستقرار والتنمية له، بل أيضا لتأمين هذا الإقليم الإسلامي الكبير ضد التدخلات الخارجية.

وبخصوص إيران يقول المؤلف: إن العلاقات الكاملة أوشكت علىٰ التحقيق في عام 2003، لكن الأمر توقف فجأة «بعد إحساس الرئيس المصري (مبارك) أن إيران لن تغير مناهجها تجاه مصر»، أما الحركة والنشاط اللذين أظهرتهما تركيا في الأعوام الخمسة (2005ـ 2010) فقد كانا يهدفان إلىٰ الاستفادة الكاملة من الانطلاق الاقتصادي التركي الواسع، وكان هذا النمو الاقتصادي يلقىٰ الإعجاب من المراقبين العرب والمصريين، خاصة مع استمرار تصاعد صعوبات العلاقات الإسرائيلية/ التركية.

ويتعرض الفصل الحادي عشر لتفاصيل علاقات مصر مع كل من دول: الاتحاد

الأوربي وروسيا والصين، ومدىٰ قدرة الدبلوماسية المصرية علىٰ الانفتاح علىٰ هذه الدول، بالرغم من تعارضها أحيانا مع بعضها البعض، خصوصا بعد الصعوبات التي واجهتها مصر في التعامل مع الولايات المتحدة في أعقاب الغزو العراقي، ويتناول أيضا الحديث عن العلاقات المتنامية مع إندونيسيا وماليزيا وكوريا الجنوبية واليابان والبرازيل.

ويخصص المؤلف الفصل الثاني عشر للحديث عن تحديات التسوية السلمية، مشيرا إلىٰ أن إسرائيل شعرت بالإهانة في حرب لبنان عام 2006، وكانت حينئذ تسعىٰ للبحث في كيفية رد الاعتبار، من خلال تدمير القدرات العسكرية لحركة «حماس»، ومن ثم تمكين منظمة التحرير من العودة للإمساك بزمام القطاع، وبدأت بعض الدوائر الغربية تطرح إمكانية تسليم إدارة القطاع للجامعة العربية أو مصر، التي رفضت وبحزم كل هذه الأفكار.

ويشير الكتاب إلىٰ أن وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس كانت تحاول دائما إتاحة الفرصة والعنصر الزمني لكي ينجز العمل العسكري الإسرائيلي أهدافه، سواء في العدوان علىٰ لبنان (صيف 2006)، أو في العدوان علىٰ قطاع غزة (ديسمبر/ كانون الأول 2008)

ويقول المؤلف: «كنت ـ في المرتين ـ أؤكد لرايس والأوربيين أن إسرائيل لن تتمكن من تحقيق أهدافها في إلحاق التدمير لقدرات حزب الله أو حماس مهما أتيح لها من وقت».

ويؤكد علىٰ أن الرؤية المصرية ترىٰ «أي علاقة جادة ومتطورة مع إسرائيل، سوف يحكمها وبشكل رئيس ما سوف يتم بالنسبة للمشكلة الفلسطينية، فإذا ما تحركت الأمور وبزغت الدولة الفلسطينية، فسوف تتحسن العلاقة المصرية الإسرائيلية، ومن المهم أيضا عزل العلاقة المصرية/ الأميركية عن صلات مصر بإسرائيل».

أيام مبارك الأخيرة

ويخصص المؤلف الفصل الثالث عشر والأخير للحديث عن الـ 45 يوما الأخيرة من نظام مبارك، حيث يقول إن الرئيس (المخلوع) لم يكترث في بداية الأمر عندما

أخبره مدير المخابرات بالدعوة للمظاهرات يوم 25 يناير، لكن الأمور تطورت بسرعة شديدة في الأيام التالية، وتم الإعلان عن تشكيل حكومة جديدة برئاسة الفريق أحمد شفيق، كمحاولة لاحتواء الأزمة.

ويؤكد المؤلف أنه كانت هناك فعلا محاولة لفرض نجل الرئيس علىٰ البلد، لكنه رأىٰ أن هذه المحاولة سوف يصيبها الفشل المؤكد، إذا ما تمت بعد اختفاء الرئيس بالموت، لأن القوات المسلحة، وغالبية أجهزة الأمن القومي، لن توافق علىٰ ذلك وسيدعمها الشعب، وستبقىٰ الخطورة إذا ما حاول الرئيس فرض ابنه علىٰ الوطن أثناء وجوده بالرئاسة.

ويشير إلىٰ أن (مبارك) لم يقدر أن الحكم لعقود طويلة سوف ينتهي إما بالموت، وإما بالفشل، وإما بالسقوط بالثورة، ولم ينتبه إلىٰ أن التوريث لا يتحقق في عالم مفتوح، وثورة المعلومات الحاكمة لكل التطورات في هذا العصر.

ويضيف أخيرا: «كان الناتج القومي السعودي يبلغ ضعفي المصري وبنصف عدد السكان، وكان الناتج التركي الداخلي أربعة أضعاف المصري وبعدد متكافئ من السكان، وتسير كل المقارنات المشابهة إلىٰ نفس الخلاصات: ضعف السياسات.. غياب الحزم.. قلة الموارد.. فقدان الرؤية الفلسفية الحاكمة للحركة..» كل ذلك أدىٰ إلىٰ النتيجة التي انتهىٰ إليها النظام السياسي كله.

❊ ❊ ❊

(18)

رحلة العمر مصر وأميركا.. معارك الحرب والسلام

الكتاب: رحلة العمر
المؤلف: عبد الرءوف الريدي
الناشر: دار نهضة مصر، القاهرة
عدد الصفحات: 568
الطبعة الأولى: 2011

يحاول هذا الكتاب إلقاء الضوء علىٰ جوانب من العلاقات والأزمات السياسية والدبلوماسية بين مصر وبين الولايات المتحدة الأميركية، منذ منتصف الخمسينيات وحتىٰ أوائل التسعينيات من القرن الماضي، وهي فترة زاخرة بالأحداث والصراعات والمواقف، ابتداءً بتأميم قناة السويس وحرب 56، ومرورًا بالعدوان الصهيوني عام 67، ثم حرب أكتوبر/ تشرين الثاني عام 73، وإبرام اتفاقية كامب ديفيد، وانتهاءً بالصراع في أفغانستان، وحرب العراق عام 1991م.

والمؤلف هو الدبلوماسي المخضرم عبد الرءوف الريدي، الذي عمل ضمن بعثة مصر في الأمم المتحدة منذ عام 1955، وكان سفيرًا لمصر في باكستان أثناء العدوان السوفيتي علىٰ أفغانستان في نهاية السبعينيات، ثم انتقل سفيرًا لمصر في الولايات المتحدة لمدة ثماني سنوات، ويتميز أسلوبه بالسلاسة الأدبية والدقة المعلوماتية والرصانة الدبلوماسية، ورغم كثرة صفحاته إلا أن قارئه يجد متعة في متابعته.

يبدأ الكتاب من أوائل عام 1955 عندما كان الرئيس عبد الناصر مستعدًا للتعاون مع الغرب لإيجاد حل لمشكلة فلسطين، لكن العدوان الإسرائيلي علىٰ قطاع غزة في فبراير/ شباط من نفس العام، دفع بالرئيس المصري للحصول علىٰ السلاح من المعسكر الاشتراكي، وهو ما أدىٰ إلىٰ التصادم مع الغرب، ثم جاء مشروع بناء السد العالي باعتباره المشروع الرمز لثورة يوليو/ تموز 52، وقرار الولايات المتحدة برفض تمويله، ليقرر عبد الناصر تأميم شركة قناة السويس ردًا علىٰ هذا الرفض، وهو ما رفعه في مصر والوطن العربي إلىٰ عنان السماء كبطل قومي، لكن الغرب بدأ في تلك الفترة في التدبير للقيام بعمل مسلح ضد مصر، وهو ما أسفر بعد ثلاثة أشهر من قرار تأميم القناة عن عدوان عسكري، شاركت فيه إنجلترا وفرنسا وإسرائيل.

لكن «حرب السويس» أو العدوان الثلاثي انتهىٰ بنصر سياسي لعبد الناصر، وهزيمة بريطانيا وفرنسا، بينما كسبت إسرائيل مرور سفنها في مضيق تيران وخليج العقبة، وأيضا توقفت عمليات الفدائيين في قطاع غزة ضد الاحتلال، نتيجة وجود قوات الطوارئ الدولية هناك، وأصبح الرابح الأكبر هو الاتحاد السوفيتي، الذي ظهر أمام شعوب العالم الثالث باعتبار أنه القوة الداعمة لكفاح الشعوب ضد الاستعمار.

بداية تدهور العلاقات

ويؤرخ الكتاب لبداية «التدهور» في العلاقات المصرية الأميركية في أوائل عام 65، عندما اتجهت مظاهرة شعبية إلىٰ مبنىٰ مكتبة السفارة الأميركية بحي جاردن سيتي بالقاهرة، وأضرمت فيه النيران، وفي إثر ذلك هاجم عبد الناصر الولايات المتحدة بعنف، ومن أسباب التوتر أيضًا الوجود العسكري المصري في اليمن، الذي رأت فيه أميركا تهديدًا لحليفتها السعودية، إضافة إلىٰ جانب آخر بدأ يتحرك بدأب، ويعمل كخط عام لإفساد العلاقة، وهو «إسرائيل» واللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة.

ويرىٰ المؤلف أن «إسرائيل»استفادت ثلاثة دروس مهمة، بعد العدوان الثلاثي عام 56، الأول: أهمية تحسين علاقتها بالولايات المتحدة، التي أمرتها بالانسحاب من المعركة دون شروط، ولذلك بدأت في إنشاء «لوبي» صهيوني داخل الولايات

المتحدة، لتشكيل قوة ضاغطة علىٰ الإدارة والكونجرس، مثل منظمة «إيباك» ذات التأثير الهائل علىٰ أعضاء الكونجرس.

والدرس الثاني: ألا تعمل بشكل سافر مع دول أخرىٰ وأن تتحرك وحدها، لأن من بين أسباب إدانتها عام 56 مشاركتها مع دول استعمارية أخرىٰ لها خصومة مع مصر.

أما الدرس الثالث فكان أهمية الاستفادة من حالة الانقسام والاستقطاب في العالم العربي، بعد تبني القيادة المصرية لشعار «محاربة الرجعية العربية».

ويشير إلىٰ إن التعاطف الدولي مع مصر في تلك الفترة (ما قبل عدوان 67)، وضغط بعض الإذاعات العربية، شجعها علىٰ طلب سحب القوات الدولية بشكل جزئي من الحدود مع «إسرائيل» بهدف منع سفنها من المرور في خليج العقبة، لكن الأمور ازدادت سخونة عندما أبلغ السوفييت القيادة المصرية بأن هناك حشودًا للجيش الإسرائيلي علىٰ الحدود مع سوريا في مايو/ آيار، وكانت هذه هي الأجواء التي سبقت العدوان الصهيوني في يونيو/ حزيران عام 1967.

أسباب هزيمة 67

ويحدد المؤلف أسباب الهزيمة العربية في حرب الأيام الستة، في ثمانية نقاط، هي:

- تخبط القرار في إدارة الأزمة؛ لأن هدف حشد القوات لم يكن الحرب، ولكن تخفيف الضغط علىٰ سوريا.
- الغموض القانوني والترتيبات الهشة بين الطرفين بعد حربي 48، 56.
- العلاقة المتوترة مع الولايات المتحدة، حيث كانت في أسوأ حالاتها.
- الدور السوفييتي الذي اكتنفه الغموض، وربما المشاركة في الإيقاع بمصر.
- الانقسام والاستقطاب الحاد في العالم العربي، وخصوصًا تدهور علاقات مصر والسعودية.
- الإعلام المصري لعب دورًا خطيرًا للضغط علىٰ الأنظمة العربية والتشهير بها.
- دور المنظمات الفلسطينية، التي ساهمت في «توريط» المنطقة العربية كلها في الحرب.

- وأخيرًا غياب الديمقراطية، حيث كان القرار بيد الرئيس وحده وعلىٰ الجميع المباركة والتصفيق!.

وهكذا انتهت حرب «الأيام الستة» بهزيمة قاسية للعرب، واحتلت «إسرائيل» كامل الأراضي الفلسطينية، وشبه جزيرة سيناء، ومرتفعات الجولان السورية، وصدر القرار رقم 242 من الأمم المتحدة يطالب «إسرائيل» بالانسحاب من «أراض» احتلتها أثناء الحرب، حسب النص الإنجليزي، ثم توالت الأحداث وبدأت حرب الاستنزاف، وتصاعدت المقاومة الفلسطينية، حتىٰ رحل عبد الناصر، وتولىٰ أنور السادات مقاليد السلطة في مصر، وبدأ الجميع يضغطون عليه لبدء الحرب.

ويقول المؤلف: إنه مع نهاية عام 71، كان وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر صاحب اليد العليا في توجيه السياسة الخارجية الأميركية، وكان هدفه الذي أعلنه: طرد الاتحاد السوفييتي من منطقة الشرق الأوسط، وفي نفس الوقت كان يعمل علىٰ تنفيذ رغبات «إسرائيل»بإبقاء الوضع علىٰ ما هو عليه (حالة اللاسلم واللاحرب).

وبمضي الوقت فقد الرئيس السادات أي أمل في الحل السلمي، وبات يركز أساسًا علىٰ التخطيط للمعركة، مصمما علىٰ أن تكون له ميزة المبادأة وتوجيه الضربة الأولىٰ، والواقع أن السادات - كما يقول المؤلف - كان هو الوحيد الذي يمسك بخيوط اللعبة، بعد أن وقع السوفييت في شراك هنري كيسنجر، ابتداءً من مايو/ آيار 72، وباتوا يخضعون سياساتهم في الشرق الأوسط لسياسة الوفاق مع أميركا، وبالتالي أصبحوا عازفين عن تقديم المساندة الفعالة لمصر السادات.

حرب أكتوبر 73

ويروي السفير الريدي كيف كانت البعثة المصرية في الأمم المتحدة تتابع بشغف كبير أنباء حرب أكتوبر/ تشرين الأول 73، وكيف أدارتها مصر بذكاء شديد سياسيًا ودبلوماسيًا وعسكريًا، إلىٰ الدرجة التي أعلنت فيها أميركا بدء إمداد «إسرائيل» بجسر جوي من المساعدات العسكرية بعد أسبوع بدء الحرب، بعد أن تأكدت من هزيمتها، وسعت باتصالاتها لوقف إطلاق النار.

وتحت عنوان «الزلزال.. الرئيس السادات في القدس» يروي المؤلف كيف كانت خطوة الرئيس المصري، التىٰ أعلن فيها استعداده للذهاب إلىٰ أي مكان في العالم، بما فيها الكنيست الإسرائيلي نفسه، من أجل السلام في المنطقة، مذهلة للجميع بمن فيهم الإسرائيليون والأميركان، والكل كان يسأل عن الدافع، وكيف سارت الأمور بإيقاع سريع للغاية، حيث تمت زيارة «إسرائيل» بالفعل بعد الإعلان بفترة قصيرة، ما أدىٰ إلىٰ استقالة إسماعيل فهمي وزير الخارجية ومحمد رياض وزير الدولة للشئون الخارجية، وتولي بطرس بطرس غالي منصب وزير الدولة للشئون الخارجية.

لقد أدت خطوة الرئيس السادات إلىٰ أزمة عاصفة في العالم العربي، بل كانت زلزالا في المواقف والمشاعر، وكانت ردود الفعل عليها متباينة، سواء علىٰ مستوىٰ الشعوب أو النخب المثقفة في مصر والدول العربية.

ويقول المؤلف: إن الأميركان واصلوا اتصالاتهم مع مصر و«إسرائيل» بهدف التوصل إلىٰ إعلان مبادئ متفق عليها، ولم تنجح الجهود في البداية في سد الفجوة بين الطرفين في «كامب ديفيد»، وهو منتجع للرؤساء الأميركان يقضون فيه أوقاتهم للراحة، ويقع في ولاية ميرلاند، التي تجاور واشنطن العاصمة.

وبعد أيام من التفاوض ظهرت الصورة النهائية لاتفاقية «كامب ديفيد» خالية من النص علىٰ تجميد المستوطنات في الأراضي الفلسطينية، وأيضًا كانت هناك ثغرة أخرىٰ خاصة بوضع مدينة القدس، وهو ما دفع أعضاء وفد الخارجية المصرية في التفاوض إلىٰ الإمتناع عن المشاركة في حفل توقيع الاتفاق، وهو ما أغضب الرئيس السادات، وكان من بين أعضاء الوفد: نبيل العربي (أمين عام الجامعة العربية الآن) وأحمد أبو الغيط وأحمد ماهر (وزيرا الخارجية فيما بعد) وأسامة الباز، مستشار الرئيس للشئون السياسية.

ثمن الهزيمة

ويشير المؤلف إلىٰ أن «إسرائيل» أخذت مواقف متعنتة في مفاوضات الحكم الذاتي، التي أعقبت التوقيع علىٰ اتفاقيات كامب ديفيد، وساعدها علىٰ ذلك أن منظمة التحرير الفلسطينية كانت تهاجم مصر في ذلك الوقت، وتعتبر أنها غير مخولة

للتفاوض مع «إسرائيل»حول قضية الشعب الفلسطيني، مما أضعف موقف مصر التفاوضي.

ويضيف: لا ينبغي أن ننسىٰ للحظة أن معاهدة السلام ليست إلا جزءًا من الثمن الغالي، الذي مازلنا ندفعه حتىٰ الآن، نتيجة الأخطاء الكارثية لحرب 67.

وينتقل السفير الريدي بعد ذلك سفيرًا لمصر في باكستان (79: 84) وهي الفترة التي شهدت دخول القوات السوفيتية عام 79 إلىٰ أفغانستان، وبدء ظهور جماعات وحركات الجهاد الإسلامي ضد الاحتلال السوفيتي، وأصبحت باكستان في تلك الفترة هي الموقع الإستراتيجي الذي لا غنىٰ عنه لتنظيم حركات المقاومة الإسلامية وتدريب الشباب المسلم الذي كان يتوافد من كل مكان في العالم الإسلامي، ملبيا نداء الجهاد، وشهد عقد الثمانينيات أكبر عملية تنظيم وتدريب لجماعات الشباب المسلم، وقد التقت مصالح الولايات المتحدة مع مصالح باكستان والسعودية وجماعات الإسلام السياسي، مع مصالح شبكة المتاجرين بالسلاح، تحت راية «الجهاد».

وفي ختام الكتاب يتحدث المؤلف عن فترة عمله سفيرًا لمصر في واشنطن عام (84 ـ 1992)، وأهم القضايا التي واجهته، ومنها: أزمة السفينة «أكيلي لاورو» عام 85، التي سيطر عليها مجموعة فلسطينية تابعة لـ «أبو العباس»، وإلغاء زيارة الرئيس مبارك لواشنطن في تلك الفترة لهذا السبب، ثم عودته مرة أخرىٰ لزيارتها عام 88، وكذلك الحوار بين واشنطن ومنظمة التحرير الفلسطينية، علىٰ خلفية حالة الضغط التي أحدثتها الانتفاضة الفلسطينية الأولىٰ، ومن بين القضايا أيضًا: فضيحة إيران كونترا، وعودة طابا إلىٰ السيادة المصرية، والغزو العراقي للكويت عام 90، ومعركة إلغاء الديون وبدء الإصلاح الاقتصادي في مصر، في أعقاب مساندة مصر للولايات المتحدة في حربها الأولىٰ ضد العراق.

* * *

(19)

طابا .. كامب ديفيد .. الجدار العازل

الكتاب: طابا .. كامب ديفيد .. الجدار العازل
المؤلف: د. نبيل العربي
الناشر: دار الشروق، القاهرة
عدد الصفحات: 416
الطبعة الأولى: 2011

يفتح هذا الكتاب ملفات عددٍ من القضايا السياسية والدبلوماسية، التي حدثت في المنطقة العربية في الخمسين عامًا الماضية، ومنها حرب 56، وهزيمة 67، وصولًا إلىٰ حرب 73، وما جرىٰ في اتفاقية كامب ديفيد، ثم قضية التحكيم في طابا، وانتهاء بالجدار العازل الذي أقامه الاحتلال في فلسطين.

والدكتور نبيل العربي -مؤلف الكتاب- كان مسئولًا عن أهم الملفات الدبلوماسية المصرية علىٰ مدىٰ نصف القرن الأخير، وتبدو رؤيته من الأهمية بمكان، في ضوء توليه في يونيو/ حزيران الماضي أمانة جامعة الدول العربية، ومسئوليته عن القرار العربي الجماعي حاليًا.

وعلىٰ الرغم من اللغة الدبلوماسية والموضوعية والدقة العلمية التي تناول بها المؤلف هذه الملفات الشائكة، إلا أنها في كثير من الأحيان كانت واضحة وحاسمة وجريئة في الوقت ذاته، بما يكشف عن شخصية علمية مهنية صاحبة رؤية وفكر،

وليست مجرد شخصية وظيفية.

الثمن السياسي

في البداية يتحدث المؤلف عن الثمن السياسي الذي دفعته مصر مقابل انسحاب «إسرائيل» من سيناء عام 57، بعد العدوان الثلاثي علىٰ مصر عام 56، **ويلخصه في ثلاث نقاط:**

الأولىٰ: أن مصر قبلت أن تتواجد علىٰ أراضيها قوات الطوارئ الدولية، التابعة للأمم المتحدة، بينما رفضت «إسرائيل» السماح لها بالتواجد علىٰ الأرض التي احتلتها.

الثانية: أن مصر سمحت لكتيبة من قوات الطوارئ الدولية أن تتواجد في شرم الشيخ، لمراقبة حرية الملاحة في خليج العقبة، ويقال أنها قدمت تعهدات غير مباشرة بعدم التعرض للملاحة «الإسرائيلية» في خليج العقبة.

النقطة الثالثة: أن مصر قبلت الاختصاص الإلزامي لمحكمة العدل الدولية، فيما يتعلق بإدارة قناة السويس، طبقًا لأحكام اتفاقية القسطنطينية لعام 1888، وبمقتضىٰ هذا القبول، أصبح يمكن للدول أطراف المعاهدة وورثتهم مقاضاة مصر أمام محكمة العدل الدولية، إذا خالفت التزاماتها الواردة في المعاهدة حول إدارة القناة.

وعندما طلبت مصر سحب القوات الدولية في 19 مايو/ آيار عام 1967 كان الجو ملبدًا بالغيوم والموقف السياسىٰ معبأٌ (أقترح متأزمًا)، وكانت هناك استفزازات وتهديدات من «إسرائيل» ضد سوريا، وبالتالي كان طلب مصر في هذا التوقيت بسحب القوات الدولية خطأ واضحًا، ويجب الاعتراف بأن معالجة هذه الأزمة من جانب مصر لم تكن مدروسة بأسلوب جاد، بل كانت انفعالية.

ويبدو أن القيادة «الإسرائيلية» اقتنعت تمامًا في ذلك الوقت، بعد دراسة واسعة وطويلة، بأن الدولة التي سوف تقوم بالضربة الجوية الأولىٰ سوف تنتصر في الحرب، ويبدو أيضا أن القيادة المصرية لم تع درس الهجوم الإسرائيلي علىٰ المطارات عام 56، وبالتىٰ لم تتخذ الاحتياطات التي كان يفرضها الموقف، وهذا بلا شك كان خطأ إستراتيجيًا فادحًا، لا زالت مصر والدول العربية كلها، وبالذات فلسطين، تدفع ثمنه بعد هزيمة 67.

ويشير المؤلف إلىٰ أنه بعد اجتماع الجمعية العامة الاستثنائية يوم 19 يونيو/ حزيران 67، كان واضحًا أن المجتمع الدولي قد انقسم إلىٰ قسمين، الأول: دول تؤيد موقف الدول العربية، بضرورة استصدار قرار من الجمعية العامة، يطالب «إسرائيل» بالانسحاب الفوري إلىٰ الحدود الدولية، وبدون ربط الانسحاب بأية شروط، وكان يؤيد هذا الموقف دول عدم الانحياز والكتلة الاشتراكية.

والثاني: دول قررت أن تتحرك في إطار مجموعة الدول اللاتينية وتطالب بالانسحاب الفوري إلىٰ الحدود الدولية، ولكن بشرط أن يكون مقرونًا بإنهاء حالة الحرب.

نزاع وجود لا حدود

ويقول د. نبيل العربي: «الآن وبعد أكثر من أربعين عامًا، لا أدري لماذا اتخذت الدول العربية القرار بمحاربة مشروع القرار اللاتيني، الذي كان يؤدي إلىٰ الانسحاب الشامل (إلىٰ حدود الرابع من يونيو67)؟! بل اعتبر البعض أن إسقاط القرار اللاتيني يمثل نجاحًا، بينما فشل قرار دول عدم الانحياز في الحصول علىٰ الأغلبية المطلوبة في الجمعية العامة».

«لقد كانت السمة الغالبة للنزاع العربي الإسرائيلي قبل حرب 67 أنه نزاع علىٰ «وجود»، ولكن بعد الحرب، وبعد صدور قرار مجلس الأمن رقم 242، أصبح نزاعًا علىٰ «حدود»، وبالتالي قلبت الحرب موازين القوىٰ في الشرق الأوسط، وأدت إلىٰ تغيير جذري في علاقات دول المنطقة».

وفي عام 73 كان الوضع مختلفًا عن الفوضىٰ التي حدثت في يونيو/ حزيران 67، لأن عددًا محدودًا جدًا من المسئولين كانوا علىٰ علم بأن مصر سوف تبدأ القتال بداية أكتوبر/ تشرين الأول، ولم يكن التاريخ معروفًا بالضبط، بعكس الفوضىٰ العارمة والتخبط اللذين كانا من سمات الموقف المصري عام 67.

ويشير الكتاب إلىٰ أن مؤتمر «جنيف» للسلام، الذي انعقد في ديسمبر/ كانون الأول عام 73 كان أول اجتماع علىٰ مستوىٰ وزراء الخارجية يجمع بين وزيري خارجية مصر و«إسرائيل»، إضافة إلىٰ هنري كيسنجر وزير الخارجية الأميركي

وأندريه جروميكو وزير الخارجية السوفييتي، ولم تشارك سوريا في هذا الاجتماع، بالرغم من أن مصر نسقت معها تنسيقًا كاملًا قبل المؤتمر بشهر، وكان «كيسنجر» غير راغب في تسوية شاملة للنزاع العربي الإسرائيلي، ومن ثم فإن غياب سوريا «غير المفهوم» كان ضارًا بالموقف العربي؛ لأنه حقق هدف كيسنجر.

ويرىٰ المؤلف أن السياسة التي رسمها هنري كيسنجر لدور الولايات المتحدة في النزاع العربي الإسرائيلي كانت لا تهدف إلىٰ تحقيق تسوية عادلة ودائمة طبقًا لقرارات الأمم المتحدة، بدليل أنه اعترف «في مذكراته» أنه نجح في إفشال جميع مساعي «ويليام روجرز» وزير الخارجية الأميركي لتنفيذ القرار 242، بدعوىٰ أن مصر وسوريا تدوران في الفلك السوفييتي، وأن أي مكسب لهما سوف يحسب لصالح السوفييت، أيضًا بذل كيسنجر قصارىٰ جهده لتوريد سلاح أميركي متطور لإسرائيل في بداية حرب أكتوبر/ تشرين الأول 73، بما في ذلك تسليم السلاح الأميركي في سيناء بدعوىٰ أن الولايات المتحدة لا بد أن تظهر أمام العالم أن السلاح السوفييتي لا يستطيع التغلب علىٰ السلاح الأميركي.

إجهاض حرب أكتوبر

ويؤكد د. نبيل العربي أن الولايات المتحدة أجهضت انتصار حرب أكتوبر سياسيًا علىٰ الوجه التالي:

* قرار مجلس الأمن رقم 338 في 22/ 10/ 73 تمت صياغته دون التشاور مع الدول العربية المعنية، وهو في النهاية لم يأت بجديد.

* أخرج كيسنجر -لأول مرة- جهود تحقيق السلام من تحت إشراف الأمم المتحدة بعبارة «تحت الإشراف الدولي المناسب» أي أميركا والاتحاد السوفييتي، مع تواجد شكلي للأمم المتحدة.

* ركز كيسنجر في محادثاته مع إسماعيل فهمي وزير الخارجية المصري، أثناء انعقاد مؤتمر جنيف للسلام، علىٰ أن قصارىٰ ما يمكن تحقيقه هو بدء محادثات سلام بين مصر وإسرائيل، حول فض اشتباك القوات المتحاربة، وليس حول انسحاب إسرائيلي شامل.

* كان كيسنجر يضع نصب عينيه أن تبقىٰ الأراضي الفلسطينية المحتلة تحت السيطرة الإسرائيلية، حتىٰ لا تنشأ دولة فلسطينية مستقلة، وكان يردد أنه بعد أن يعاد انتخاب الرئيس «فورد» عام 76، فإن الولايات المتحدة تستطيع مباشرة الضغط اللازم علىٰ «إسرائيل» للانسحاب من سيناء، ولكن ليس قبل ذلك.

ويؤكد المؤلف قناعته بأن القرار الفلسطيني برفض المشاركة في اجتماع فندق «مينا هاوس» بالقاهرة في ديسمبر/ كانون الأول عام 77، والذي كان مقررا أن تشارك فيه سوريا والأردن ومنظمة التحرير، بالإضافة إلىٰ مصر، كان قرارا خاطئا بالنسبة لمصلحة منظمة التحرير، كما كان ضارًا بالمصلحة العليا لمصر، التي كانت تسعىٰ دائمًا لتكون علىٰ رأس المدافعين عن القضية الفلسطينية، ويقول: «بعد كل هذه السنوات لا زلت أعتقد أن الموقف السلبي، الذي اتخذه ياسر عرفات، وباقي الدول العربية المعنية، من مبادرة الرئيس السادات (للسلام) كان في غير صالح القضية الفلسطينية».

لقد كان الهدف الأساسي للرئيس السادات هو انسحاب «إسرائيل» من سيناء، ولكنه يعلم جيدًا أنه يحتاج إلىٰ غطاء عربي أو علىٰ الأقل غطاء فلسطيني حتىٰ لا يهاجم بشراسة علىٰ أساس أنه يسعىٰ لحل منفرد، كما كان يعلم أن الانسحاب الإسرائيلي من سيناء لن يحل النزاع العربي الإسرائيلي، ولم يكن السادات حريصًا علىٰ التشاور مع القادة العرب قبل الإقدام علىٰ أي خطوة، ربما لتقديره أن الخلافات العربية سوف تؤدي في نهاية المطاف إلىٰ عدم إحراز أي تقدم.

اتفاقية كامب ديفيد

ويلخص المؤلف رؤيته لمؤتمر «كامب ديفيد» الذي عقد عام 78، بأنه دخل القاموس العربي من أضيق أبوابه، وأصبح يرمز إلىٰ بدء مسلسل التنازلات عن ثوابت القضية الفلسطينية، وهذا التصور لا يتسم بالدقة، ويحوي الكثير من المبالغات والمغالطات، فالمؤتمر لم يكن بالسوء الذي يصر عليه من يهاجمونه، ولم تكن نتائجه إيجابية علىٰ النحو الذي يطلقه المدافعون عنه.

ويرىٰ الدكتور العربي أن أهم إيجابيات «كامب ديفيد» أن الانسحاب الإسرائيلي

تقرر أن يكون إلىٰ الحدود الدولية، إضافة إلىٰ إقرار مبدأ انتشار قوات تابعة للأمم المتحدة، مع الاعتراف بأن ترتيبات الأمن تكون تبادلية، ولمصلحة جميع الأطراف.

أما أهم السلبيات فهي أن توقيع مصر للاتفاقية أدىٰ إلىٰ شرخ ضخم في العالم العربىٰ، وتجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية، وكانت «إسرائيل» هي المستفيد الأول من ذلك.

ومن ناحية أخرىٰ فإن وثيقة «كامب ديفيد» تأسست علىٰ افتراض حسن نية «إسرائيل»، فمثلًا لا يوجد نص علىٰ إزالة المستوطنات الإسرائيلية في سيناء، كما أنه لم يتحقق أي مكسب للفلسطينيين، يمكن لمصر التلويح به للقول بأن «كامب ديفيد» ليست حلًا منفردًا.

ومن السلبيات كذلك عدم الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، بما في ذلك حقه المشروع في إقامة دولته، وتعليق موضوع عودة النازحين الفلسطينيين علىٰ قرار يوافق عليه بالإجماع ممثلو: مصر والأردن وإسرائيل.

ويؤكد د. العربي أن استعادة مصر لأرض طابا يمثل أهم إنجاز في حياته المهنية، بعد أن أمضىٰ خمس سنوات مسئولًا عن هذا الملف، حتىٰ صدر الحكم في 9/ 88 بأحقية مصر في طابا، إلىٰ أن تحقق الانسحاب الإسرائيلي النهائي من الأراضي المصرية في مارس/ آزار عام 89.

ويستعرض المؤلف تفاصيل كثيرة عن الملف المتعلق بأرض طابا، حتىٰ حكم المحكمة، ثم يتحدث عن تجربته كقاضٍ في محكمة العدل الدولية (2001-2006) ويستعرض بالتفصيل أيضا تجربته في الرأي الاستشاري للمحكمة، حول الجدار العازل الذي شيدته «إسرائيل» في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأصدرت رأيها في عام 2004 بأغلبية 14 صوتا وامتناع قاض واحد.

وفىٰ ختام الكتاب يؤكد الدكتور نبيل العربي أنه علىٰ الرغم من التقدم العلمي المذهل، الذىٰ تحقق في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية في جميع مجالات الحياة، فإن النظام السياسي الدولي لا تزال تشوبه أوجه قصور كبيرة، ولا يعكس حكما رشيدًا ينظم المجتمع الدولىٰ.

(20)

خبايا وأسرار التطرف الصهيوني

الكتاب: خبايا وأسرار التطرف الصهيوني
المؤلف: السفير طه الفرنواني
الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة
عدد الصفحات: 500
الطبعة الأولى: 2012

يكشف هذا الكتاب، من واقع المستندات والوثائق والمواقف، جانبا من صور التطرف الصهيوني ضد الأمة العربية، وكيف استطاع هذا التطرف، بمساعدات أجنبية، زرع بذور الفتن الطائفية والدينية في الشرق الأوسط، ومحاولة تدمير المنطقة ومستقبلها، ويؤكد علىٰ أهمية وضرورة استمرار المواجهة العربية لهذا التطرف، عبر المقاومة المشروعة، ورفض التطبيع وسياسة الأمر الواقع، واستمرار المقاطعة العربية.

وتزداد أهمية الكتاب باعتبار أن المؤلف «السفير طه الفرنواني» شغل لفترة طويلة مدير إدارة ملف فلسطين وإسرائيل بالخارجية المصرية، واطلع بحكم مسئوليته علىٰ الكثير من الملفات والوثائق والمواقف، التي يكشف جانبا منها في هذا الكتاب.

وفي المقدمة يحدد المؤلف ما يقصده بالتطرف الصهيوني بقوله «هو أقصىٰ صور

التطرف من الظاهرة الصهيونية، تلك الحركة التي تقوم علىٰ تهجير اليهود إلىٰ فلسطين، والاستيطان فيها بدلا من سكانها العرب الأصليين، وهي ظاهرة استعمارية استيطانية إمبريالية غربية، لا تختلف عن أية حركة استعمارية أخرىٰ، كما أنها عقيدة علمانية تدعي العمل لتحديث الشخصية اليهودية، وتمارس العنف لتحقيق أهدافها، وتسعي إلىٰ الإبادة والقمع العسكري وإحلال الصهاينة مكان العرب في فلسطين، وفي ذلك يسعىٰ التطرف الصهيوني ليصبح بديلا للعقيدة اليهودية، وموجها لها».

بداية التطرف

ويتناول المؤلف في الفصل الأول قضية التطرف الصهيوني قبل عام 1948، منذ بداية الحركة الصهيونية، ومؤتمرها الأول في مدينة بازل بسويسرا عام 1897، الذي قرر تشجيع الهجرة إلىٰ فلسطين، وتأسيس الصندوق القومي اليهودي الصهيوني، من أجل شراء الأراضي الفلسطينية، تحت شعار «أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض»، في الوقت الذي كان في فلسطين أكثر من نصف مليون مواطن عربي، بينما لم يتجاوز عدد الجالية اليهودية في تلك الفترة 10٪ من هذا الرقم، وقد رفض التطرف الصهيوني العروض البريطانية لإقامة الوطن اليهودي في كينيا أو أوغندا أو قبرص.

واستغل قادة الصهاينة الحرب العالمية الأولىٰ، وأقنعوا الإنجليز بأنهم سيقفون معهم مقابل السماح لليهود بالهجرة إلىٰ فلسطين، ونجحوا كذلك في الحصول علىٰ وعد «بلفور» عام 1917، وخدعت بريطانيا قادة الدول العربية عندما تعهدت بتقديم ضمانات لهم بتحقيق استقلال بلادهم، فور انتصارها في حربها ضد ألمانيا، ولكنها تراجعت عن هذه الوعود، بتأييد من قيادات التطرف الصهيوني.

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية قام قادة التطرف الصهيوني بالضغط علىٰ بريطانيا، لإصدار قرار بتأكيد اعتبار فلسطين وطنا قوميا لليهود، والسماح بنزول مائة ألف يهودي من أوربا الشرقية إلىٰ أرض فلسطين، واستمر قادة التطرف الصهيوني في الضغط علىٰ الدول الأوربية وأميركا، ونجحوا في تهيئة الظروف الدولية لإصدار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 بتاريخ 21/ 11/ 1947، والذي يقضي بإقامة دولة يهودية فوق جزء من أرض فلسطين العربية، وهو ما اعتبره العرب انتهاكا

لميثاق الأمم المتحدة، الذي ينص علىٰ حق الشعوب في تقرير مصيرها.

المواجهة العربية

ويستعرض الكتاب في الفصل الثاني بدء المواجهة العربية لقيام دولة «إسرائيل»، ومبررات التدخل العسكري العربي في أعقاب إنهاء الحماية البريطانية علىٰ فلسطين في 14 من مايو/ آيار عام 1948، لكن الدعم الغربي العسكري والسياسي رجح كفة العصابات الصهيونية، وفي مارس/ آزار عام 1949 حصلت «إسرائيل» علىٰ عضويتها في الأمم المتحدة بمساعدة أميركية، مع تعهدها بتنفيذ قرارات الجمعية العامة رقم 181 لسنة 47 الخاص بتقسيم فلسطين، ورقم 194 لسنة 48 الخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلىٰ ديارهم.

ونظرا لإدراك الدول العربية خطورة التوسع الصهيوني، وافق مجلس جامعة الدول العربية في أبريل/ نيسان عام 1950 علىٰ معاهدة الدفاع المشترك، التي تنص علىٰ أن الدول العربية تعتبر أن كل اعتداء مسلح، يقع علىٰ أية دولة أو أكثر أو علىٰ قواتها، هو اعتداء عليها جميعا، وتصور البعض أن هذه المعاهدة سوف ترغم إسرائيل علىٰ توزيع قواتها علىٰ الجبهات العربية، وبالتالي تظل الجيوش العربية متفوقة باستمرار علىٰ القوات الصهيونية، وهو ما لم يتحقق لأسباب عديدة.

التآمر الصهيوني

ويتحدث المؤلف في الفصل الثالث عن التآمر الصهيوني في العدوان الثلاثي علىٰ مصر عام 1956، مشيرا إلىٰ أن مرحلة جديدة من سياسة التطرف الصهيوني ضد الأمة العربية والإسلامية، بدأت بعد تولي ديفيد بن جوريون وزارة الدفاع في فبراير/ شباط عام 1955، حيث كانت لديه قناعة بأن استتباب السلام في المنطقة، وعلىٰ خطوط هدنة عام 1949، سوف يؤدي إلىٰ إضعاف حماس اليهود في مختلف دول العالم، للهجرة إلىٰ إسرائيل أو لتأييدها ودعمها بالمال، بما يعني ضرورة استمرار إشعال معارك مع الدول العربية، بحيث يستطيع إيهام يهود وصهاينة العالم بوجود خطر دائم علىٰ إسرائيل، يقتضي دعمها ومساندتها.

ومن هنا ولأسباب أخرىٰ، كان طبيعيا، كما يقول المؤلف، أن يشارك قادة التطرف

الصهيوني في العدوان الثلاثي على مصر في عام 1956، مع كل من إنجلترا وفرنسا، ولكن هذا العدوان انتهى بالفشل، ورغم ذلك استمرت المواجهة مع قادة إسرائيل في ميادين أخرى، سواء في أفريقيا أو أوربا أو أميركا.

ويناقش الفصل الرابع عدوان قادة التطرف الصهيوني وحلفائهم عام 1967، وكيف استفادوا من مشاركة القوات المصرية في حرب اليمن عام 62، باعتبارها تؤدي إلى إبعاد هذه القوات عن مسرح عملياتها الرئيسة في مواجهة إسرائيل وهي سيناء، كما يؤدي عدم استخدام هذه القوات لأساليب الحرب الحديثة، وخوضها لحرب عصابات وليست معارك عسكرية، مع افتقارها للتدريب ورفع الكفاءة القتالية، كل ذلك يؤدي إلى فقدان القوات المسلحة المصرية لدورها القتالي في مواجهة اعتداءات الصهاينة، إضافة إلى استنزاف موارد مصر الاقتصادية بسبب حرب اليمن.

ويقول المؤلف: إن إسرائيل خططت للقضاء على القوة الرئيسة في المنطقة، وهي قوة الجيش المصري، في أعقاب هزيمتها في العدوان الثلاثي عام 56، ثم التخطيط لضرب القوة العربية الأخرى بعد ذلك، وبدأت بالفعل في تصعيد عملياتها العسكرية ضد سوريا ثم الأردن في أواخر عام 66، ولم يستطع مجلس الدفاع العربي المشترك، في اجتماعه (مارس/ آذار 67)، أن يتخذ أي إجراء عملي لدعم سوريا والأردن، في مواجهة هذه الاعتداءات.

وفي أول يونيو/ حزيران عام 67 شكلت إسرائيل وزارة حرب برئاسة ليفي أشكول، وبعدها بخمسة أيام فقط بدأت الحرب بالفعل، التي حققت فيها قوات الاحتلال نصرًا عسكريا وسياسيا كبيرا، بمساعدة الولايات المتحدة ودول الغرب، واحتلت كامل أرض سيناء، وأيضا الضفة الغربية وقطاع غزة، ومرتفعات هضبة الجولان السورية.

ويكشف المؤلف أن قادة الصهاينة حاولوا بعد حرب 67 الإيحاء بوجود علاقة بينهم وبين عدد من السفراء والدبلوماسيين المصريين، ومحاولة التشكيك في وطنيتهم لتنفيذ مذبحة أخرى في حقهم، على غرار مذبحة القضاء المصري، التي

نفذها نظام عبد الناصر في تلك الفترة، لكن المؤامرة لم تكتمل، وكان وراءها مدير المخابرات الحربية أمين هويدي، وسكرتير عبد الناصر للمعلومات سامي شرف.

انتصار 73

وتحت عنوان «هزيمة التطرف الصهيوني عام 73» يقول المؤلف، في الفصل الخامس: إن حرب الاستنزاف علىٰ جبهة قناة السويس (67: 1970) أدت إلىٰ خسائر كبيرة للصهاينة من ناحية، وإلىٰ تقوية الروح المعنوية للجندي المصري من ناحية أخرىٰ، وهو ما ساعد الجيش المصري في معركة العبور في 6 أكتوبر/ تشرين الأول 73 (العاشر من رمضان 1393هـ) من توجيه ضربة قاضية للاحتلال.

وساهمت أمور كثيرة في تحقيق هذا الانتصار العسكري، منها حظر البترول العربي عن الولايات المتحدة، والدول الداعمة للعدوان الصهيوني، وكذلك الوحدة العربية التي تجلت بصورة رائعة في هذه الفترة، من خلال المشاركة في الحرب، سواء بالمعدات العسكرية أو بالجنود.

وفي نوفمبر/ تشرين الثاني عام 1977 أعلن الرئيس السادات عن استعداده لزيارة القدس من أجل تحقيق السلام، وهو ما أدىٰ في النهاية إلىٰ عقد مؤتمر القاهرة للسلام في نفس العام، ثم توقيع اتفاقية كامب ديفيد، في ظل خلافات عربية شديدة، لكن الضغوط المصرية أدت في النهاية إلىٰ استكمال إسرائيل لانسحابها من سيناء في أبريل/ نيسان 1982.

مواجهة مستمرة

وفي الفصل السادس والأخير يتحدث المؤلف عن أبعاد المواجهة المصرية والعربية (82 ـ 2007) ضد التطرف الصهيوني، بدءا من تشكيل اللجنة العليا المصرية لشئون فلسطين بوزارة الخارجية، في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، ومشاركة مصر في عدة مؤتمرات دولية، دفاعا عن القضية الفلسطينية والأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل عام 1967، ومرورا بجهود مصر لتحرير منطقة طابا في سيناء، ثم اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولىٰ نهاية عام 1987، ودعم مصر لها دبلوماسيا وإعلاميا، ثم انعقاد مؤتمر مدريد للسلام (1991)، وتوقيع اتفاقيات

أوسلو (1993)، وصولا إلىٰ الاعتداء الصهيوني علىٰ لبنان في يوليو/ تموز 2006، وهو الاعتداء الذي أكد علىٰ حقيقة أن التطرف الصهيوني لا يستجيب إلا للغة القوة، وأن هذا العدوان لم يوقع الهزيمة بلبنان أو بحزب الله، ولم يحقق لإسرائيل أي انتصار، بل علىٰ العكس تسبب في هزائم سياسية ومعنوية ومادية كبيرة لها.

وفي الختام يحذر المؤلف «شعب إسرائيل والأجيال المقبلة، من خطورة التطرف الصهيوني، ليس علىٰ الأمة العربية وحدها، بل علىٰ إسرائيل نفسها».

ويمكن اعتبار الكتاب في النهاية مذكرات لدبلوماسي مصري، حاول من خلالها كشف دوره ومهامه ومواقفه الوطنية، ودافع عن رؤيته وجهوده في واحدة من أهم ملفات الخارجية المصرية، وهي قضية فلسطين.

* * *

(21)

كيف خسرت إسرائيل؟

الكتاب: كيف خسرت إسرائيل؟
المؤلف: ريتشارد بن كرامر
المترجم: ناصر عفيفي
الناشر: المركز القومي للترجمة، القاهرة
عدد الصفحات: 256
الطبعة الأولى: 2012

هل خسرت إسرائيل؟ وماذا خسرت بالضبط؟ وما هي الأسباب التي أدت إلىٰ خسارتها؟ وكيف يمكن علاج هذه الخسارة؟ هذا ما يتحدث عنه الكتاب، الذي نعرض له في هذه المساحة، عبر فصوله الأربعة التي تطرح أربعة أسئلة: لماذا نهتم بإسرائيل، ولماذا لا يكون للفلسطينيين دولة، وما المقصود بدولة يهودية، ثم لماذا لم يتحقق السلام؟.

ومؤلف الكتاب «بن كرامر» هو صحفي يهودي أميركي الجنسية، نشأ في مدينة روشستر بنيويورك، وعمل مراسلًا لعدد من الصحف الأميركية في منطقة الشرق الأوسط، عاين من خلالها الكثير من الأحداث والمواقف والآراء علىٰ الجانبين.

ويلخص المترجم في البداية وجهة نظر المؤلف فيقول: إن إسرائيل خسرت بالفعل قضيتها، وخسرت تعاطف الرأي العام العالمي الذي كان يقف إلىٰ جانبها في السابق، وبخاصة الولايات المتحدة وأوروبا، ولم تراع التطورات المحلية والعالمية.

خسرت قضيتها التي أوهمت العالم بعدالتها من خلال الدعاية الصهيونية، ورحلات الترويج والتفسير والتبرك بالأراضي المقدسة، التي كانت تنظمها لمناصريها السذج في أوروبا وأميركا، قبل أن تصبح إسرائيل دولة محتلة لأراضي الغير بالقوة في حرب الأيام الستة، حيث احتلت أراضي سيناء ومرتفعات الجولان والضفة الغربية وقطاع غزة.

وخسرت قضيتها أيضا عندما بدأت سياسة هدم البيوت، وضم الأراضي، والاغتيالات والتمييز العنصري، وأصبحت تباهي بذلك علىٰ نحو علني، وخسرت قضيتها لأنها تريد أن تحصل علىٰ كل شيء، ولا ترغب في التخلي عن شيء، إنها تريد الأرض كما تريد السلام الذي لا تملكه، إنها دولة تعيش علىٰ شيئين: الوهم بأنها الضحية، والصراع في المنطقة.

سر الاهتمام

ويتساءل المؤلف في الفصل الأول: لماذا نهتم بـ«إسرائيل؟» مع أنها ذلك الشريط الرفيع من الأراضي علىٰ شاطئ شرق البحر المتوسط، وفي بعض مناطقها لا يزيد عرضها علىٰ عشرة أميال، وبإمكانك قطعها بالسيارة من شمالها إلىٰ جنوبها في نصف يوم، وهي أيضًا ليست بالمكان الثري ولا بالدولة العريقة، وهي أيضًا بلا تأثير سياسي، ولم يكن لها ناقة ولا جمل فيما سماه «بوش» الأب: النظام العالمي الجديد، وفي الأمم المتحدة علىٰ سبيل المثال لا يمكنك الخروج عن المألوف للحصول علىٰ دعم إسرائيل، إلا إذا كنت تحتاج إلىٰ وقوف الأغلبية الساحقة من دول العالم الثالث ضد قرارك.

وعن يهود الولايات المتحدة يقول المؤلف: إن قدرتهم التصويتية كانت 3٪، انخفضت إلىٰ 2٪ فقط، وهم أقل التجمعات في أميركا تماسكًا، وأطفال اليهود اليوم في حالة يمكن أن نطلق عليها: لا مبالاة، ومن زعموا أن "بوش" الابن قد شن الحرب علىٰ العراق خضوعًا لرغبة إسرائيل، قد فشلوا في ملاحظة أن منظمي المظاهرات الكبيرة المناهضة للحرب كانوا أيضًا من اليهود!.

اليمين المسيحي

ويشير بن كرامر إلىٰ أن اليمين الأميركي المسيحي يؤمن بأن اليهود يجب أن ينالوا الأراضي المقدسة، في المقام الأول؛ لأن الكتاب المقدس ذكر ذلك، وذكر أيضًا أن المجئ الثاني للمسيح يتطلب «تجمع» اليهود مرة أخرىٰ علىٰ أرض صهيون، الأمر الذي يؤدي إلىٰ نشوب معركة «أرمجدون»، التي تؤدي إلىٰ عودة المسيح (عليه السلام)، كما أن هناك التقاءً سياسيًا للأفكار، يعود إلىٰ الأيام التي رأىٰ فيها اليمين المسيحي في اليهود الحصن الحصين للقيم اليهودية المسيحية، الشجاعة المضادة للسوفييت (ومؤخرًا المضادة للإسلام).

ومن المثير للدهشة - كما يقول المؤلف - أن هذا السبب الغامض الأخير هو الأقرب إلىٰ الإجابة عن سؤال: لماذا نهتم بإسرائيل؟، ومن هذا المنطلق لا توجد مصلحة منطقية للولايات المتحدة من الناحية السياسية العملية لدعم إسرائيل، سواء علىٰ المستوىٰ الدولي أو علىٰ مستوىٰ الحملات الانتخابية داخل أميركا، فلا يوجد لوبي أو جماعة في الولايات المتحدة قادرة علىٰ الضغط علىٰ الحكومة، لجعل إسرائيل المتلقي رقم واحد للمعونة الأميركية (ثلاثة مليارات دولار كل عام، بالإضافة إلىٰ مليارين ضمانات قروض، قبل أن نبدأ في إضافة المعونة العسكرية الخاصة، والمعاملات التجارية الخاصة، وغيرها من الصفقات السرية).

دولة فلسطين

ويطرح المؤلف في الفصل الثاني تساؤلًا مفاده: لماذا لا يكون لدىٰ الفلسطينيين دولة؟ ويجيب بأن الفلسطينيين لم يتعلموا من اليهود كيفية التحكم في روايتهم القومية، واستخدامها بالتالي لتحقيق أهدافهم، ونتيجة لذلك فإننا ببساطة لا نعرف (كأمريكان) قصتهم، وهو ما يعترف به كثير من الفلسطينيين.

ويتحدث الكتاب عن سياسة «الإغلاق» التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي لمناطق في الضفة الغربية، لافتا إلىٰ أن شعبًا عربيًا متعلمًا ومثقفًا يزيد تعداده علىٰ ثلاثة ملايين نسمة يتعرض للإذلال بشكل دائم، ومن الناحية الاقتصادية يجري دفعهم بشكل ثابت وخطة واضحة، إلىٰ العيش في ظل عصر ما قبل الصناعة، وأي جزء من

أراضيهم يرغب فيه محتلوهم من الممكن أن يؤخذ منهم في أي وقت لأغراض عسكرية أو لإقامة مستوطنات أو لإنشاء نطاق أمني أو طريق أو حتىٰ سياج!

وطوال معظم فترات الاحتلال لم يحظ أي شيء بناه الفلسطينيون بالصفة القانونية في المحاكم الإسرائيلية، ولذلك لا شيء يبنىٰ من أجل الخير، والفلسطينيون شعب أعزل لا يملك قوة عسكرية تستحق أن يطلق عليها هذا الاسم.. لا مدرعات ولا مدفعية ولا سفن حربية ولا طائرات، وذلك في مواجهة يومية ضد جيش من أفضل جيوش العالم، علاوة علىٰ ذلك فإن هذا الجيش الذي يواجهونه يخدم سياسة مصممة لتعويق وتنغيص الحياة المدنية اليومية، التي تمثل أبسط حقوق وواجبات الوجود الإنساني.

ويقول المؤلف: عندما تسأل الفلسطينيين عن السبب في أنهم آخر شعب في العالم ستكون له دولة، فإن الإجابة تتلخص في كلمة واحدة: إسرائيل، وترد: ولكن القرقيز والطاجيك والأوزبك والتركمان والجورجيين لكل منهم دولة الآن، وكانت أمامهم مشكلة صغيرة مكونة من كلمة واحدة: روسيا، ولكنهم نجحوا في النهاية، حتىٰ الأكراد تعيسوا الحظ ربما تكون لهم دولة قبل الفلسطينين، فلماذا؟ هل كان هناك سبب لاعتقاد العالم بأنه من الممكن وضع اليهود في فلسطين بدلًا من العرب الموجودين هناك؟ ولماذا تكون الـ22٪ الأخيرة من فلسطين (يقصد الضفة الغربية وغزة) هي محل إقامة أطول احتلال بالقوة في التاريخ الحديث؟

يهودية الدولة

ويناقش الفصل الثالث موضوع يهودية الدولة، حيث يرىٰ المؤلف أن هذه المشكلة بدأت في الظهور مع أول اجتماعات للكنيست في عهد بن جوريون، لكن كثيرًا من مؤسسي «إسرائيل» كانوا ملحدين ولا يرغبون في تعكير صفو جنتهم الفاضلة الحديثة من خزعبلات الحاخامات، وكان هناك منذ البداية مجتمعان من اليهود في إسرائيل، أحدهما مجتمع المتشددين الأرثوذكس، والآخر يسمح برؤىٰ متعددة للعقيدة، لكنه لا يرغب في فعل أي شيء تجاه المتشددين، والعداوة بينهما كانت متبادلة بالطبع، فالحاخامات لا يكفون عن اتهام قادة المجتمع العلماني في

إسرائيل بأنهم أعداء ألداء لليهود واليهودية، والمجتمع العلماني يهاجم المتشددين أيضًا.

ويشير الكتاب إلىٰ أن إسرائيل لديها مشكلة، وهي ليست مشكلة هينة ولكنها أزمة كبرىٰ، وحينما يجرؤ الإسرائيليون علىٰ الحديث عنها فإنهم يطلقون عليها «القنبلة الزمنية»، وذلك عندما تجيء اللحظة التي يرىٰ فيها اليهود العرب، وقد اندفعوا نحوهم حينما يصبحون أغلبية في هذه الأرض.

البعض يقول: إن ذلك سوف يحدث خلال عشرة أعوام، والبعض الآخر يقول: إنه حدث بالفعل، وحينما تنظر إلىٰ المسألة سوف تجد أن هناك ثلاثة خيارات فقط، جميعها ليست سهلة، فهم (أي الإسرائيليون) يستطيعون التخلي عن الأراضي المحتلة، يودعون الأرض والعرب ويرحلون، ولكن هذا يعني بالطبع القتال مع يهود آخرين وهم المستوطنون ولا أحد يرغب في ذلك، أو يمكنهم التمسك بالأرض ومحاولة قتل أو طرد بضعة ملايين من العرب، وهذا كابوس نازي ودعائي لا يزال يراود البعض، أو يمكنهم الاحتفاظ بالأرض والسكان والحكم بقبضة حديدية عبر سياسة التمييز العنصري، أي أن الأغلبية لا تكون لها حقوق سياسية، وهذا الاختيار هو الحادث الآن تبعًا للأمر الواقع.

لقد تطلب الصراع في الشرق الأوسط المزيد من اليهود، وبعد كل هذه السنوات من الجدال بشأن من هو اليهودي؟ أصبح الجميع يعلمون أن القادمين من روسيا مثلًا ليسوا يهودًا، وكشفت دراسة لوزير شئون يهود الخارج عن المهاجرين القادمين من الاتحاد السوفييتي خلال عام2000 أن اثنين من كل ثلاثة ليسوا يهودًا، وأصبح السؤال: من هو اليهودي؟ لا يهم كثيرًا، بل ما هو الصالح لليهود، أو ما هو الصالح لما يرغب اليهود فعله بدولتهم اليهودية.

هل يتحقق السلام؟

ويطرح المؤلف في الفصل الرابع والأخير سؤاله: لماذا لا يتحقق السلام؟ ويجيب: إن أي يهودي غير إسرائيلي لا يعاني من أي أمراض نفسية، يمكنه حل مشكلة السلام الإسرائيلية في عشر دقائق لو فكر تفكيرًا مركزًا، ومقارنة بمشكلة

قبرص أو أيرلندا الشمالية.. الحقيقة أن العرب واليهود عاشوا في سلام فطري لمئات السنين تحت حكم الأتراك، ومعاداة السامية (أو الإحساس بمعاداة اليهود) تم استيراده من أوروبا، تمامًا مثل الصهيونية، وليس من قبيل المصادفة أنهما أصبحا راسخي الجذور في الوقت نفسه.

وهناك حقيقة أخرىٰ تتمثل في أن العنف المنظم من جانب الفلسطينيين ضد اليهود، لم يبدأ مع وصول اليهود الأوائل، ولا حتىٰ مع وصول الصهاينة الأوائل إلىٰ فلسطين، بل بدأ مع برنامج بناء المستوطنات والمصادرات والاغتيالات، بعد تحول سياسة إسرائيل تجاه فلسطين والعرب الذين يعيشون فيها، وبعد أن أصبح تبرير اليهود لمصادرتهم واستيلائهم علىٰ الأراضي واحتلالهم وعنفهم للحفاظ عليها، علىٰ أساس كونهم يهودًا، وعلىٰ أساس الوعد الإلهي بهذه الأرض.

إن من مصلحة إسرائيل -كما يقول الكاتب- أن تتوصل بشكل فوري إلىٰ اتفاق، بينما لا تزال قابضة علىٰ أوراق اللعب.. كل هذه الأشياء ما زالت حقيقية، لكن السلام لا يبدو قريبًا الآن، في الواقع يبدو مجرد حلم بعيد المنال.

❋ ❋ ❋

(22)

هكذا سقط العراق

الكتاب: هكذا سقط العراق

المؤلف: سيد حمدي

الناشر: دار الجمهورية للصحافة، القاهرة

عدد الصفحات: 176

الطبعة الأولى: 2013

يصدر هذا الكتاب في الذكرىٰ العاشرة للحرب الأميركية علىٰ العراق، التي وقعت في مارس/ آذار 2003، حيث يستعيد مؤلفه، وهو كاتب صحفي ومراسل تليفزيوني شارك في تغطية الحرب، الكثير من الوقائع والأحداث والمشاهد التي احتفظت بها ذاكرته، في محاولة لإعادة قراءة المشهد بعد هذه السنوات العشر.

ويأخذنا المؤلف عبر فصول الكتاب الأربعة في رحلة إعلامية محفوفة بالمخاطر، تسير خطاها علىٰ وقع الانفجارات والدماء النازفة، بدءًا من وصوله إلىٰ الكويت وحصوله علىٰ الموافقات الأمنية اللازمة، ثم انتقاله إلىٰ الأراضي العراقية في الثلث الأخير من مارس/ آذار 2003.

مشاهد صادمة

ومن أوائل المشاهد الصادمة التي يذكرها المؤلف أن البريطانيين ارتكبوا جريمة إبادة جماعية لعدد من المقاومين من أبناء مدينة «أم قصر»، التي شهدت أطول

وأشرس المعارك مع الجيش العراقي، بأن تركوهم ينزفون حتىٰ الموت، ومنعوا الناس من الاقتراب منهم، وبلغت المأساة ذروتها عندما نهشت الكلاب أيادي بعضهم وهم أحياء! ووقف الأهالي عاجزين عن فعل أي شيء، وهم يشاهدون أبناءهم في هذا الوضع المأساوي!

ويشير المؤلف إلىٰ واقعة قد تفسر ذلك الانهيار السريع وغير المتوقع للقوات المدافعة عن بغداد، ففي إحدىٰ هذه الوحدات غادر قائد الوحدة موقعه والتحق بالحياة المدنية، وذهب هو وزملاؤه كل إلىٰ حال سبيله، ليختفي التشكيل تماما من خريطة الجيش العراقي في دقائق معدودة.

هذا المشهد لم يكن حالة نادرة، بل تكرر في وحدات عديدة من الجيش، مع التأكيد علىٰ أن هناك رسالة غامضة تم توجيهها إلىٰ قادة الوحدات العسكرية، أحالتها إلىٰ مواقع خالية من الضباط والجنود، وتلك النوعية من الرسائل ثار حولها لغط شديد، في إطار الحديث عن عمل استخباراتي، ومؤامرة معدة بعناية، تعرض لها الجيش العراقي في مواجهة القوات الأميركية.

سنوات الحظر

ويقول المؤلف: إن الجنوب العراقي، والبصرة تحديدًا، عانىٰ من البؤس، بسبب سنوات الخطر الأميركي علىٰ العراق منذ أوائل التسعينيات، إضافة إلىٰ أن أبناء الجنوب يتهمون صدام حسين بتعمد إهمال منطقتهم، كعقاب للمعارضة المتمركزة فيها، وعلىٰ المستوىٰ السياسي ظل الجنوب بأغلبيته الشيعية، كما الشمال الكردي بأغلبيته السنية، أرضًا خصبة للمعارضة السياسية والطائفية والعرقية، ومحاولة الخروج علىٰ النظام بقوة السلاح.

وفي الفصل الثاني يستعرض الكتاب النظام الأمني الصارم لحزب البعث العراقي الحاكم في تجنيد ومتابعة أعضائه، وهو ما يطلق عليه المؤلف "كهنوت التجنيد"، وبالرغم من تلك الصرامة، فإنها لم تمنع انهياره فيما بعد.

ثم ينتقل بنا المؤلف إلىٰ العاصمة بغداد التي أصيبت بانهيار أمني كامل، في الوقت الذي ظهرت فيه كيانات سياسية كانت تحت الأرض، وأصدرت صحفها علانية، بل

وافتتحت مقرات في بغداد نفسها، ومنها حركة الوفاق الوطني، وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني، والحزب الإسلامي العراقي، وحزب الدعوة الشيعي وغيرها.

ثم يزور المؤلف مدينة النجف التي تقع جنوب غرب بغداد، للقاء القائد الشيعي الشاب مقتدىٰ الصدر، ويشير إلىٰ الزحام الشديد في المدينة التي يتوافد عليها مئات الآلاف، مع اقتراب ذكرىٰ مقتل الإمام علي بن أبي طالب، وبين الحين والحين تمر المواكب بأهازيج تعزي في مقتل الإمام علي، مصحوبة بلطم الصدور، والرايات التي تحمل أسماء مدن وعشائر أتىٰ أهلها في هذه المناسبة، ورايات أخرىٰ ملونة بين الأحمر والأصفر والأسود، حتىٰ تنتهي هذه المواكب في ساحة المرقد، وسط تنظيم يقوم به المكلفون من أبناء العشائر.

مقتدى الصدر

وعن لقائه بمقتدىٰ يقول المؤلف: إن الرجل ينتصر لعروبة المرجعية الدينية في النجف، ويسير علىٰ خطىٰ والده الرافض للمرجعية الصامتة، والمحرض علىٰ المرجعية الناطقة، وأنه فخور بالدور الذي قام به الصدريون بالتصدي للجنود الأميركان عند دخولهم النجف أول مرة بعد الاحتلال، وكانوا في طريقهم لاقتحام مرقد الإمام علي، أثناء تعقبهم لمقاتلين فارين، قالوا إنهم من رجال حزب البعث وقد لجأوا إلىٰ داخل المسجد، وبعيدًا عن الحوار المتلفز كان مقتدىٰ الصدر غاضبًا من الجنود الأميركيين.

وفي الفصل الثالث يتحدث المؤلف عن رؤيته للحدود الأردنية العراقية، في الفترة التي أعقبت سقوط نظام صدام حسين، حيث كانت حركة السيارات متزايدة، تملأ خزاناتها بالوقود العراقي الذي يباع بأسعار رخيصة، ليعاد بيعه بأسعار أغلىٰ داخل الأردن، وهناك اتفاق غير مكتوب بين السيارات المتجهة من الحدود الأردنية العراقية وحتىٰ بغداد، تحرص من خلاله علىٰ التحرك ضمن موكب، يصعب معه الوقوع فريسة في يد عصابات قطاع الطرق، التي تستهدف عادة السيارات المنفردة.

وبعدما آلت الأمور إلىٰ الاحتلال أصبحت التجمعات القبلية، إلىٰ جانب التظاهرات التقليدية، أحد ملامح الشارع العراقي، وأصبح التظاهر هو أحد الوسائل

التي يلجأ إليها العراقيون لمعرفة قدرات هذا الوافد الأميركي الجديد، وقد اعتبرت القوىٰ الخارجة من تحت الأرض والمستمرة فوق الأرض، التظاهرات والمنشورات شكلًا من أشكال المواجهة واستعراض القوة أحيانًا.

دور العشيرة

ويقول المؤلف: إن العشيرة في العراق هي الوحدة الأساسية للبنية الاجتماعية، اعتمد عليها صدام حسين في حكمه، والأميركيون يعتمدون عليها في إدارة شئون البلاد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ومن يريد أن يحكم العراق عليه ضبط العلاقة مع العشائر، التي تستشار ويؤخذ رأيها في تسيير شئون مناطقها.

وينتقل بنا المؤلف إلىٰ مدينة الفلوجة (حاضنة المقاومة) التي تبعد مسافة 45 كيلو متر غرب بغداد، وينتمي سكانها إلىٰ ثلاث عشائر وهي: دليم والجبور وشمّر، وتبلغ مساحتها 25 كيلو متر مربع وتتبع محافظة الأنبار، ومعروف عن أهلها تمسكهم بالدين واحترام أعراف المجتمع، ومنذ الوهلة الأولىٰ يبدو المشهد واضحًا من واقع «العسكرة» الذي فرضه الأميركيون علىٰ المدينة، فالدبابات منتشرة في مفترق الطرق الداخلية، وآثار القصف موجودة علىٰ جدران البيوت، وشعور بالخطر ينتاب الجميع بدرجات متفاوتة.

أما قرية «الضلوعية» التي تقطنها أغلبية من قبيلة الجبور، وتقع في محافظة صلاح الدين، فهي تستحق لقب «البلدة المناوئة»، التي قامت بعمليات مقاومة مؤلمة للاحتلال، ومحافظة صلاح الدين هي من معاقل العرب السنة، الذين يحملون علىٰ عاتقهم مهمة المقاومة، كما تعد حاضنة لأنصار صدام حسين، والمقاومة في هذه المحافظة تأخذ أشكالًا عديدة، ولا تعني فقط استخدام السلاح.

ومشهور عند العراقيين أن أهل مدينة الموصل يحبون الانخراط في صفوف الجيش، ونسبة العسكريين من أبناء المدينة تعد من أعلىٰ النسب، مقارنة مع بقية المدن العراقية، وتصنف جامعة الموصل من بين أعرق جامعات العراق، أما أكثر ما يلفت الانتباه في الموصل فهو مشهد مئات العسكريين الذين تقاعدوا بعد الاحتلال، وهم يصطفون أمام مقر الإدارة المدنية، مطالبين بصرف إعانات مالية تعينهم علىٰ

تكاليف المعيشة اليومية، وحالة غضب تعتريهم بسبب هذا الوضع، حيث وجدوا أنفسهم بين ليلة وضحاها «خارج نطاق الخدمة»!

المنطقة الكردية

وفي الفصل الرابع والأخير يتحدث المؤلف عن مدينة كركوك، إحدىٰ المدن الكردية العائمة علىٰ بحيرة من النفط، حيث رائحة النفط تنبعث من الأرض عند الحفر لإنشاء مبان جديدة في بعض مواقع المدينة، وحرصت القوات الأميركية منذ البداية علىٰ وضع آبار النفط في هذه المنطقة تحت السيطرة، مثلما أوكلوا المهمة ذاتها للبريطانيين في محافظة البصرة.

ويشير المؤلف إلىٰ أن المنطقة الكردية وأبناءها تتصف بصفات مختلفة عن بقية أنحاء العراق، ومن يدخلها لا يشعر أن ثمة حرب وقعت في العراق، والحالة الأمنية بها مستقرة، سواء في المنطقة التابعة لنفوذ مسعود البرزاني، وفي القلب منها مدينة أربيل، أو المنطقة التابعة لنفوذ طالباني، وفي القلب منها مدينة السليمانية.

شوارع أربيل نظيفة وأهلها طيبون، بعدت المسافة بينهم وبين اللغة العربية، وهو انطباع يتولد لدىٰ من يدخلها، بأن الخط الرسمي لكردستان العراق يسابق عقارب الساعة لتفريغ المنطقة من اللغة العربية، وما قد يتعلق بها في الحياة العامة للناس، وقد وفرت سنوات الحظر الجوي علىٰ العراق حكما ذاتيًا لأكراد العراق، وأيضًا في صمت إقصاء اللغة العربية من المشهد اليومي، بدءًا من التعليم في المدارس، ووصولًا إلىٰ التعاملات الحكومية، والأجيال الجديدة لا تكاد تنطق بها.

والأكراد شعب متدين، وأربيل شاهد علىٰ ذلك منذ أن فتحها عتبة بن فرقد عام32 هـ، والمكتبات الإسلامية تنتشر في أحياء المدينة، وهي صورة من تلك المكتبات المنتشرة في بقية العالم العربي، ولكن باللغة الكردية، والداعية عمرو خالد معروف بشدة لدىٰ الأكراد، والأسطوانات المدمجة تحمل صورته وترجمة صوتية لمحاضراته.

والسليمانية تعني نفوذ جلال الدين الطالباني، وحزبه الاتحاد الوطني الكردستاني، والمروج الخضراء، وزراعات القمح، وأماكن الاصطياف لكافة العراقيين، وكذلك

العاصمة الثقافية لإقليم كردستان العراق، والرأي العام يكاد يختزل السليمانية في مذبحة «حلبجة»، جراء قصفها بالسلاح الكيماوي في عهد صدام حسين، ويظل هذا الحدث رقم واحد في المحافظة، حتىٰ ولو جاء أشهر ساستها جلال الدين الطالباني رئيسًا لجمهورية العراق.

الإتفاقية الأمنية

وفي نهاية الكتاب ينشر المؤلف نص الوثيقة أو الاتفاقية الأمنية العراقية- الأميركية، والمكونة من ثلاثين مادة، والتي اعتبرت سارية المفعول لمدة ثلاث سنوات، ودخلت حيز التنفيذ في الأول من يناير/ كانون الثاني 2009.

وفي الختام.. هل يمكن القول بأن السبب الذي أدىٰ إلىٰ سقوط العراق في مواجهة الحرب الأميركية الغربية، وخضوعه للاحتلال كان مزيجا من الظلم والفساد والاستبداد في الداخل، وشهوة امتلاك النفط والسيطرة علىٰ أراضيه، وفتح مناطق النفوذ وتمزيق المنطقة أسبابٌ من الخارج؟

* * *

(23)

المعرفة في خدمة الهيمنة

الكتاب: المعرفة في خدمة الهيمنة
المؤلف: ماثيو إف. جايكوبز
المترجم: د. فاطمة نصر
الناشر: دار سطور الجديدة، القاهرة
عدد الصفحات: 382
الطبعة الأولى: 2011

يشرح هذا الكتاب كيف تم استخدام المعرفة بمنطقة الشرق الأوسط وخصائصها ومكوناتها وقيمها ودينها، كوسيلة لتحقيق هيمنة الولايات المتحدة الأميركية، خصوصا في سنوات القرن العشرين، عندما بدأت مصالح أميركا الاقتصادية والأمنية والسياسية تتوسع في المنطقة، وبالتالي يفسر هذا الكتاب ـ جزئيًا ـ السياسات التي هدفت إلىٰ «صنع» شرق أوسط «متخيل» في المستقبل، أو ما يطلق عليه الآن «الشرق الأوسط الجديد».

ويسعىٰ المؤلف ـ وهو باحث أميركي معروف ـ إلىٰ دراسة أبعاد هذا التوظيف للمعرفة، باعتباره وسيلة لاستمرار حالة الهيمنة الأميركية علىٰ منطقة الشرق الأوسط تحديدًا، وذلك بالتركيز أكثر علىٰ قضايا الأمن القومي والدبلوماسية والاقتصاد، إضافة إلىٰ السياقات الثقافية والأيدلوجية والفكرية، ويركز أيضًا علىٰ تطور الخبرة والمرجعية والرؤية في الولايات المتحدة، بخصوص منطقة الشرق الأوسط

والسياسة الخارجية بشكل أوسع.

الأرض المقدسة

ويتكون الكتاب من مقدمة وخمسة فصول، وفي المقدمة يطرح المؤلف تطور الخبرة وإنتاج المعرفة لدىٰ الولايات المتحدة الأميركية عن منطقة الشرق الأوسط، والجهات الداعمة لهذا التطور المعرفي، والبداية كانت في القرن التاسع عشر حيث اعتمدت الولايات المتحدة علىٰ البعثات التبشيرية الأميركية والسياح والكُتاب وقراء كتب الرحلات والأسفار، والذين تخيلوا «جميعهم» أن منطقة الشرق الأوسط هي «الأرض المقدسة»، وأنها بانتظار الخلاص علىٰ أيدي الولايات المتحدة، وأن «أميركا» وحدها هي المصدر المشروع لإحداث التغيير في المنطقة، وهكذا أضحىٰ أسلوب «تخيل» الولايات المتحدة للمشرق، عميق التجذر في علاقات أميركا بالشرق الأوسط حتىٰ العقود التالية، ومازال تأثيره فاعلًا حتىٰ وقتنا هذا!

وينتهي المؤلف في الفصل الأول إلىٰ أن تلك الرؤية، وهذا الشكل من المعرفة والخبرة، واجه تحديات متنامية في أوائل القرن العشرين، مع نمو وتزايد مصالح الولايات المتحدة، وبعد الحرب العالمية الأولىٰ، وبدأت الحرب العالمية الثانية بالذات تكشف مواطن الضعف، المتأصلة في نظام إنتاج المعرفة، الذي اعتمد علىٰ روايات كانت تصور المنطقة علىٰ أنها مكان متخلف يحتاج إلىٰ «الخلاص المقدس والدنيوي» علىٰ أيدي أميركا، وبدأت المطالبة بنظام جديد لتدريب المتخصصين علىٰ إنتاج معرفة جديدة، أكثر علمية وموضوعية وحداثة عن الشرق الأوسط المعاصر.

ويؤكد المؤلف في الفصل الثاني علىٰ أن الدين الإسلامي برهن علىٰ أنه «أحد الأوجه المهمة، في كيفية تخيل الأميركيين لمنطقة الشرق الأوسط، طوال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، لكنه اكتسب دورًا أكثر حسمًا وأهمية للمتخصصين من الباحثين والخبراء والمهتمين، منذ منتصف القرن العشرين»، وبدأ هؤلاء الذين يسميهم الكاتب «أعضاء الشبكة غير الرسمية»، ينظرون إلىٰ الإسلام باعتباره «قوة سياسية»، و«الطريق الذي يمكن من خلاله فهم المنطقة ككل»، لكن

الأمر انتهىٰ بهؤلاء المتخصصين إلىٰ عكس ما فكروا فيه، مع بداية عقد الستينيات من القرن الماضي، عندما بدأوا ينظرون إلىٰ التيار القومي العلماني، باعتباره حل محل «الدين» كمشكلة ملحة ـ من وجهة نظرهم ـ ينبغي التعاطي معها في أنحاء المنطقة.

ويشير الكتاب إلىٰ أن معظم الأبحاث كانت تركز علىٰ إيران منذ نهاية السبعينيات وقيام ثورة الخوميني، أو علىٰ جهود الولايات المتحدة في مساعدة المجاهدين، الذين كانوا يقاتلون القوات السوفييتية في أفغانستان في ثمانينيات القرن الماضي، باعتبارها أحداثًا منزوعة من سياق نظرة الولايات المتحدة للمنطقة، وهذا ليس دقيقًا علىٰ كل حال.

اعتقاد خاطئ

ويقول المؤلف: إن أفضل وسيلة للتصالح مع المفاجأة التي دهمت الأميركان، في أعقاب انتصار الإسلاميين في إيران نهاية سبعينيات القرن العشرين، لا تكون بالنظر إليها كحركة انبثقت من الفراغ، بل بإدراك أن جهود المتخصصين الأميركيين لفهم الإسلام ودوره في السياسات الإقليمية والدولية، في الفترة من الأربعينيات إلىٰ الستينيات، أدت بهم إلىٰ الاعتقاد بأن الإسلام كان في حالة «تراجع» و«انزواء»، ومن هذا المنظور فإن ماحدث في إيران، غيّر الأمر المتخيل عن الإسلام لدىٰ الغرب بشكل كبير.

وفي الفصل الثالث يشير المؤلف إلىٰ إمكانية التعرف علىٰ ثلاث مراحل عريضة، في الجهود الأميركية لـ «تخيل» القومية الشرق أوسطية، فيما بين عام 1918 ونهاية الستينيات، وكان الدافع للانتقال من مرحلة إلىٰ أخرىٰ هو التطورات في المنطقة نفسها، فيما كان المراقبون الأميركيون يستجيبون لحركتها السياسية.

وفي المرحلة التي امتدت من نهاية الحرب العالمية الأولىٰ وحتىٰ بداية الخمسينيات، كان المتخصصون في دراسة الشرق الأوسط علىٰ وعي ببزوغ قوىٰ قومية، وأكدت تفسيراتهم في البداية لـ «صحوة الروح القومية» علىٰ دور المبشرين الأميركيين في إيقاظها، وصوروها علىٰ أنها قوة حميدة جديرة بالترحيب، لكن ظهور أمثال مصطفىٰ كمال في تركيا، وشاه رضا بهلوي في إيران، ومعهما حركات قومية

عريضة القاعدة، تطلب تفسيرات أكثر تعقيدًا.

وفي المرحلة الثانية التي امتدت طوال عقد الخمسينيات أصبح المتخصصون وصناع السياسة يتخيلون القومية الشرق أوسطية من منطلقات شديدة السلبية، وأطروها داخل خطاب للراديكالية، وساووا بينها وبين الشيوعية السوفييتية، وسعوا إلىٰ عزلها، بعدما أدركوا قدرة الفرد (عبد الناصر كمثال) علىٰ جذب الجماهير والتأثير فيها، وشوه المتخصصون في الشرق الأوسط صورة الجماهير «التي تزعن لمثل هؤلاء القادة»، وحطوا من شأنها بصفتهم أتباعا طائشين لديكتاتور شمولي محتمل.

احتواء القادة

ومع نهاية عقد الخمسينيات، حينما بدت مصالح الولايات المتحدة معرضة للخطر بشكل كبير، بدأت المرحلة الثالثة، وفيها أعاد المتخصصون في المنطقة وصناع السياسة تخيل القومية العربية ومكانها في الشئون الإقليمية، وأهميتها للولايات المتحدة، وانتهوا إلىٰ أنه بدلًا من معارضة القومية فإن الأفضل للولايات المتحدة أن تحافظ علىٰ الصلة مع القادة القوميين، وأن التعامل مع هؤلاء قد «يرشد» طاقاتهم باتجاه أهداف أقل تطرفا، ويشجعهم علىٰ احتواء السياسات الجماهيرية في بلدانهم.

وتحت عنوان «تخيل شرق أوسط متغير» يؤكد المؤلف في الفصل الرابع أن عدم قدرة الولايات المتحدة علىٰ إيجاد أية وسائل مرضية لإنجاز مهمتها «المقدسة والدنيوية» لتغيير الشرق الأوسط، أدىٰ إلىٰ قدر كبير من الإحباط في أوساط المتخصصين وصناع السياسة، وفي هذا الإطار صدر تقرير مكتب الاستخبارات والأبحاث التابع لوزارة الخارجية الأميركية بعنوان «جذور مقاومة العرب للتحديث» في صيف عام 1969، ويمكن تحليله من ثلاث زوايا برأي المؤلف:

1ـ أن الوثيقة مذهلة من حيث رؤيتها ضرورة «اجتثاث عروبة العرب وتجريدهم منها»، وبالتالي تعكس العلاقة بين إنتاج المعرفة وممارسة السطوة والهيمنة، ودليل علىٰ الافتراضات المهيمنة في تلك الفترة علىٰ المتخصصين والسياسيين، الذين كانوا

يتخيلون الشرق الأوسط ومستقبله.

2ـ كشفت الوثيقة عن عدم قدرة هؤلاء الذين كتبوها، علىٰ تفحص فرضياتهم وقابليتها للتطبيق الشامل، أو اكتشاف العيوب المتأصلة في الأساليب، التي باشرت بها أميركا جهودها لتحقيق هذا الهدف في الشرق الأوسط طوال نصف قرن.

3 ـ أما الزاوية الثالثة فقد كان من الضروري فهم عدم قدرة العرب علىٰ التحديث (أو التغريب بمعنىٰ أدق)، نظرًا للأهمية الدولية لهذه المنطقة، خصوصًا بعد حرب 1967، حيث اكتسب الإسلام مرة أخرىٰ دورًا مهمًا، وزعم البعض أنه يقيد جهود العرب الرامية للتحديث.

الصراع العربي الإسرائيلي

أما الفصل الخامس والأخير فقد ناقش فيه المؤلف القضية المركزية في المنطقة، وهي الصراع العربي الإسرائيلي، وأشار في تحليله إلىٰ أن هؤلاء المتخصصين وصناع السياسة في منطقة الشرق الأوسط لم يهتموا بالقدر الكافي بهذا الصراع، واستندت أعداد منهم، من الموالين للصهاينة بعامة، إلىٰ مدركات لا تمحىٰ عن الشرق الأوسط، بوصفه «أرضًا مقدسة يهودية/ مسيحية، وعلىٰ رسالة مقدسة ودنيوية أوسع لتغيير وجه المنطقة»، استندوا إليها لإقناع صناع السياسة وغيرهم من الأميركيين بتخيل «فلسطين يهودية».

بيد أنه بحلول أواسط الأربعينيات عارض كثير من قدامىٰ المبشرين والمستشرقين داخل الحكومة وخارجها، وبدعم من اليهود المعادين للصهيونية، عارضوا التواجد اليهودي في فلسطين، من منطلق التهديدات التي يمثلها هذا التواجد لمصالح الولايات المتحدة، ومصالح البعثات التبشيرية والأعمال الخيرية بالمنطقة، لكن القوىٰ الصهيونية هزمت هؤلاء جميعا في المعركة في فلسطين.

ومع منتصف الستينيات بدأ التوازن الهش، الذي كان المتخصصون يأملون بأنه في الإمكان الحفاظ عليه بين العرب وإسرائيل، بدأ هذا التوازن في الانهيار، فيما أصبح الصراع أكثر تعقيدًا.

ويقول المؤلف: إن حرب 67 يمكن اعتبارها هزيمة ثانية لكثير من المتخصصين

في الشأن الشرق أوسطي في الولايات المتحدة، ولم تتمكن هذه الشبكات العاملة في هذا الميدان من الخروج من حالة الهزيمة، وبدأت تتصدع تحت الضغوط التي أوجدتها حالة الحرب.

وهناك العديد من الأمثلة التي تشير إلىٰ أن تأويلات الحاضر وتخيلاته لاتزال مستمرة في الاستناد إلىٰ إطار للمعنىٰ، مازال قائمًا رغم استمرار تطويره، ذلك الإطار الذي تم تحديده من خلال إنتاج المعرفة والرسالة الدنيوية والمقدسة، ومازال قوة دافعة في كيفية «تخيل» الأميركيين لمنطقة الشرق الأوسط حتىٰ الآن.

❋ ❋ ❋

(24)

سرقات مشروعة

الكتاب: سرقات مشروعة

المؤلف: أشرف العشماوي

الناشر: الدار المصرية اللبنانية، القاهرة

عدد الصفحات: 312

الطبعة الأولى: 2012

يستعرض هذا الكتاب صفحات مجهولة من تاريخ سرقة ونهب وتهريب آثار مصر وتراثها في القرنين الأخيرين، مما أدىٰ إلىٰ وجود أكثر من نصف الآثار المصرية في الخارج في ظل حماية قانونية أحيانا، ارتضت نظام «اقتسام الآثار» التي قامت البعثات الأجنبية باكتشافها، إضافة إلىٰ عرض بعضها للبيع بشكل رسمي، وسماح بعض الحكام والمسئولين لأنفسهم بإهداء المئات من القطع الأثرية النادرة لملوك وقادة أوربا!.

والمؤلف يعمل قاضيا بمحكمة استئناف القاهرة، وكان مستشارا قانونيا للمجلس الأعلىٰ للآثار في السنوات العشر الأخيرة، وتولىٰ مسئولية ملف استرداد الآثار المصرية المهربة، ونجح – مع آخرين– في استعادة أكثر من خمسة آلاف قطعة أثرية حتىٰ عام 2011، وأتاح له هذا العمل الاطلاع علىٰ الكثير من الملفات والأوراق والقضايا، وهو ما ساعده علىٰ إعداد هذا الكتاب.

النظام القانوني

ويتكون الكتاب من أربعة فصول، يتناول الأول نشأة النظام القانوني في مصر لحماية الآثار، ابتداء من صدور أول مرسوم في عام 1835م ينظم التعامل مع الآثار، في عهد محمد علي باشا مؤسس مصر الحديثة، وكذلك إنشاء أول متحف للآثار، وإسناد مهمة الإشراف عليه للشيخ رفاعة رافع الطهطاوي، حيث نجح الأخير في إصدار قرار بمنع التهريب والإتجار في الآثار.

ويشير المؤلف إلىٰ أن القنصليات الأجنبية في مصر كانت تقوم بإرسال الآثار المصرية إلىٰ أوروبا قبل عام 1835م بلا أي ضابط قانوني، كما أن البعثات الأجنبية كانت تطلب امتيازات كثيرة من محمد علي باشا، وأولاده بعد ذلك، عند الحفر والتنقيب، أبرزها طلب قسمة ما يتم اكتشافه من آثار.

وفي عهد الخديوي إسماعيل (1869م) صدرت لائحة جديدة بوضع قواعد تنظيمية للحفائر، ولائحة أخرىٰ في عام 1874 سمحت بنظام قسمة الآثار التي يتم اكتشافها، استجابة لضغوط القناصل الأجانب في مصر، وأصبحت الآثار المكتشفة، بموجب هذه اللائحة، تقسم إلىٰ قسمين متساويين، أي 50٪ لكل طرف! والتساؤل هنا: كيف سمحت الدولة بأن تعطي الأجانب جزءا من حضارتها وتاريخها وتراثها القومي كمكافأة؟! وماذا لو كانت انتظرت سنوات أخرىٰ دون حفر أو تنقيب، حيث لم تكن هناك ضرورة لاستخراج هذه الآثار بهذه السرعة؟!.

وفي عام 1880م صدر مرسوم بحظر تصدير الآثار «نظرا لتزايد أعداد الأجانب الذين يغادرون مصر، محملين بأجزاء انتزعوها من حضارتنا، علىٰ شكل قطع أثرية»، وفي عام 1902 تم البدء في إنشاء المتحف المصري (بميدان التحرير الآن)، في عهد الخديوي عباس حلمي الثاني، بهدف الحفاظ علىٰ الآثار المصرية وحمايتها وعرضها علىٰ جمهور الزائرين.

وفي عام 1912 صدر القانون رقم 14 وهو أول قانون متكامل بالمعنىٰ المتعارف عليه اليوم، يتضمن تعريفا للأثر، وضوابط تداوله، وعقوبات لمخالفة أحكامه، واستبعد المشرّع منها كافة الآثار الإسلامية من التصدير للخارج، لأن الاتجاه العام

وقتها كان يهدف إلىٰ الحفاظ عليها بدلا من الفرعونية، التي كان إقبال الأجانب عليها أكثر بكثير من الآثار الإسلامية.

تشجيع التهريب

وفي عام 1951م صدر القانون رقم 215 بغرض وضع إجراءات عملية حاسمة للقضاء علىٰ تجارة الآثار غير المشروعة، لكنه - مع الأسف- كان أكثرها تشجيعا علىٰ التهريب والسرقة والإتجار، بل وصل الأمر إلىٰ أن سمح القانون في بعض الأحيان، وبموافقة رسمية، أن تصل نسبة «قسمة الآثار» مع البعثات الأجنبية إلىٰ 100٪، والأغرب أن هذا القانون بقىٰ معمولا به طوال عهدي عبد الناصر والسادات، ولم يتغير إلا في عام 83، حيث تم إلغاء تصدير الآثار إلىٰ الخارج تماما.

وفي عام 2010 صدر القانون رقم 3 الذي منع الإتجار والتصرفات بالبيع والشراء نهائيا، وألغىٰ نسبة ال10٪ التي كانت البعثات الأجنبية تستطيع الحصول عليها من الآثار المكتشفة، وأقر حقوق الملكية الفكرية والعلامة التجارية لصور الآثار، ولكنه لايزال يحوي ثغرات، في حاجة إلىٰ أن تسد في أقرب وقت.

ويتناول المؤلف في الفصل الثاني صفحات مثيرة من تاريخ نظام القسمة، والملكية الخاصة، وتجارة وإهداء الآثار المصرية، فيقول: «عندما تتجول بالجناح المصري بمتحف المتروبوليتان بنيويورك، أو تدخل متحف اللوفر بعاصمة النور باريس، سوف تتملكك الدهشة من كم الآثار المصرية المعروضة، والتي يفوق عددها بالمتحف البريطاني بلندن ما هو موجود لدينا ببعض متاحفنا، فإذا ما اتجهت جنوبا إلىٰ تورينو بإيطاليا، فسوف تتأمل في دهشة مماثلة أجنحة المتحف المصري هناك بطوابقه الثلاثة، وإذا ما قررت أن تتجه غربا إلىٰ برشلونة، فسوف تشاهد نموذجًا مصغرا للمتحف المصري مرة أخرىٰ، وإذا أردت أن تقوم بجولة ببعض دول أوربا دون تحديد، فسوف تجد آثارا متناثرة بمتحف صغير بالقرب من المدينة القديمة في جنيف، وأخرىٰ مماثلة بالعاصمة السويدية ستوكهولم، ومتحف كامل بفيينا عاصمة النمسا، ومعبد بالعاصمة الإسبانية الشهيرة مدريد، الذي أنقذته هيئة اليونسكو من الغرق فحملوه إلىٰ بلادهم!».

ويوجد بمدينة روما وحدها أكثر من ستة وثلاثين مسلة فرعونية، فكيف خرجت كل هذه الآثار من مصر؟ والسؤال ليس له إجابة شافية، ولكنها السياسة التي تتغير من عصر إلىٰ عصر وتتحكم في مجريات الأمور، وما كان يستخدم من أساليب، ويقنن من تشريعات، يعد سببا رئيسيا في خروج أغلب هذه الآثار إلىٰ الخارج، وعلىٰ مدىٰ قرن كامل خرجت مئات الآلاف من القطع الأثرية، بعضها نادر ومتفرد ولا مثيل له، وغالبيتها ذو قيمة فنية وتاريخية عالية.

إسترداد الآثار

ومع إدراك المجتمع الغربي لأهمية الآثار المصرية منذ سنوات بعيدة، وابتكاره وسائل متطورة لعرضها وحمايتها، تعالت أصوات من داخل مصر تنادي بعدم عودة هذه الآثار! وكأننا نملك حق استردادها حتىٰ نرفض أو نقبل، فوفقًا لاتفاقية باريس عام 1970، والتي انضمت إليها مصر عام 73، أصبحت هذه الآثار ممتلكات ثقافية أجنبية تبعا للدولة التي تحوزها، فأثار مصر في متحف اللوفر هي مقتنيات ثقافية فرنسية، وتلك المستقرة في بريطانيا هي ممتلكات ثقافية إنجليزية، وهكذا.

ويتناول المؤلف في الفصل الثالث جانبا من تاريخ استرداد آثار مصر المهربة، ومنها مثلا «مخزن جنيف» الذي حوىٰ 400 قطعة، واتهم في قضية التهريب أكثر من ثلاثين شخصا من ذوي النفوذ في مصر، وعادت القطع إلىٰ مصر في نهاية عام 2003، أيضا سرقة مجموعة من الآثار، كانت في مخزن تابع لكلية الآداب بالمعادي، وتعتبر من أقدم الحفائر المصرية، ووصلت في النهاية إلىٰ ضابط استطلاع أميركي (79 قطعة من بين 370 تم سرقتها)، وبالفعل تم تسليمها إلىٰ مصر في نهاية 2008.

ويشير المؤلف إلىٰ أن مشكلة عودة آثار سيناء من «إسرائيل» كانت تحتل مكانة بارزة في التفاوض بين الجانبين منذ عام 1980، وكانت حفائر البعثات الإسرائيلية في المواقع الأثرية بسيناء، والتي تبلغ أكثر من 35 موقعا في الفترة من عام 67 وحتىٰ 1982، التي قامت بها المتاحف والمعاهد والجامعات ومراكز الأبحاث الإسرائيلية، إلىٰ جانب عدد من الشخصيات العامة والجيش، مما تسبب في طول فترة التفاوض مع هذه الجهات، قبل اتخاذ القرار بشأن عودتها كاملة إلىٰ مصر.

حيث توصل الجانبان إلىٰ اتفاقية في يناير عام 1993 يتم بموجبها إعادة كافة الآثار المصرية علىٰ أربع دفعات، انتهت في ديسمبر/ كانون الأول من عام 1994، ضمت الدفعة الأولىٰ 28 صندوقا و10 لوحات يونانية ورومانية، والثالثة 415 صندوقا، بينما ضمت الدفعة الأخيرة 838 صندوقا بأحجام كبيرة ومتوسطة، تحوي آثارا فرعونية ويونانية وإسلامية.

إتفاقية اليونسكو

ويشير المؤلف إلىٰ الأهمية الكبيرة للاتفاقية الصادرة عن منظمة «اليونسكو» بشأن منع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة، وما تفرضه من حماية للقطع الأثرية بالبلدان المختلفة، في استرداد الآثار المصرية المهربة للخارج.

ومن بين مئات حالات استرداد الآثار المهربة علىٰ مدار السنين الماضية، كانت لمصر ثلاث تجارب مع دول عربية، هي الأردن وتونس والسعودية، وكانت هذه التجارب الثلاث ناجحة ومثمرة، واللافت أن الدول العربية هي التي كانت تبادر بإخطارنا بوجود الآثار لديها، وربما دون هذا الإخطار كان من الصعب أن نتصور وجود جانب من الآثار المصرية في السعودية مثلا.

أما الفصل الرابع والأخير فقد تناول فيه المؤلف استعادة الآثار من داخل مصر، حيث يشير إلىٰ أن حوادث سرقة الآثار طوال فترة الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين، كانت تتركز في المتحف المصري بميدان التحرير، ففي عام 1959 تم جرد المتحف بالكامل، وظهر أن هناك أكثر من 300 قطعة أثرية قد اختفت، وهناك آلاف القطع الأخرىٰ غير مسجلة بالدفاتر.

أيضا تعرض المتحف في أعوام 79 و87 و93 و1997م إلىٰ السرقة بنفس الأسلوب، وهو مغافلة الحراس، وجمع ما يرىٰ اللص أنه ذو قيمة ويسهل حمله، وكان تمثال «سيتي الأول» من أشهر القطع الأثرية التي تعرضت للسرقة بهذا الأسلوب في عام 1987، ولولا ضبط اللصوص فيما بعد، لظل الفاعل مجهولا كالمعتاد، وربما طريقة السرقة أيضا.

وتعد سرقة المجوهرات الملكية لأسرة محمد علي باشا، خاصة مقتنيات الملك فاروق الأول، من أشهر السرقات وأخطرها على الإطلاق في تاريخنا الحديث، وأكثرها تدليلا على طريقة السرقة المنظمة، بدأت بتشكيل لجان عديدة للقيام بأعمال الجرد، مرورا بالتجريد، حتى انتهت فصول القصة بضبطهم، وعرض المسروقات في متحف المجوهرات بالإسكندرية، بعد استعادة ما تبقى منها.

أما آخر عملية مسجلة لسرقة المتحف المصري فكانت مساء يوم 28 يناير/ كانون الثاني 2011 (جمعة الغضب)، واستولى فيها خمسة أشخاص على نحو 27 قطعة من إحدى القاعات، ومثلها من قاعة أخرى، وقاموا بكسر ثلاث عشرة واجهة زجاجية، وبعثروا أغلب محتوياتها.

حان الوقت إذًا لوضع قانون موحد للتراث الحضاري في مصر لمواجهة جميع جرائم البيئة الثقافية والأثرية من ناحية، وفرض قواعد تنظيمية لحماية وتداول المقتنيات الثقافية من ناحية أخرى، بصورة تشجع على الارتقاء بالذوق الفني والثقافي لمقتنياتنا، العامة والخاصة.

* * *

(25)

فرسان الإسلام وحروب المماليك

الكتاب: فرسان الإسلام وحروب المماليك
المؤلف: جيمس واترسون
المترجم: يعقوب عبد الرحمن
الناشر: المركز القومي للترجمة، القاهرة
عدد الصفحات: 424
الطبعة الأولى: 2012

يقدم هذا الكتاب رؤية مغايرة لما درجت عليه كتابات تاريخية عديدة، فيما يتعلق بالصورة النمطية السلبية للمماليك، ويقدم المؤلف دفاعًا موضوعيًا عنهم، في سياق الحديث عن فترة ذهبية في تاريخ العرب والمسلمين، تميزت بانتصارات عسكرية مذهلة علىٰ العديد من الجبهات، وضد إمبراطوريات وقوي عظمي في مرحلة العصور الوسطىٰ، وكان للمماليك فيها نصيب كبير.

لقد كانت تلك الانتصارات نتاج عمل جاد ودءوب، لرجال عرفوا طريق الأسلوب العلمي للتخطيط والتنفيذ بالفطرة، وقاموا بتنمية مقدراتهم ومهاراتهم بالتدريب الشاق والعمل المستمر.

ومؤلف الكتاب هو الباحث البريطاني جيمس واترسون، المتخصص في التاريخ والدراسات الشرقية والأفريقية، وتتميز كتاباته بالحياد والموضوعية واستخدام الأسلوب العلمي في البحث، وقدم في هذا الكتاب الأدلة والبراهين التي تثبت تميز

المماليك، وقدراتهم القتالية العالية، وحبهم للجهاد في سبيل الله، واستخدامهم لأساليب علمية حديثة في التخطيط والتنفيذ، رغم نزعاتهم العنيفة ودسائسهم في كثير من الأحيان، التي يمكن تبريرها بما لاقوه في حياتهم الاجتماعية والاقتصادية من أهوال وصعوبات ومؤامرات سياسية.

ظروف النشأة

وحول الظروف التي نشأ فيها المماليك يقول المؤلف إنه مع اتساع الدولة الإسلامية في القرن الثامن الميلادي شرقًا وغربًا، بدأ يدخل في نسيج الدولة شعوب أخرىٰ غير العرب، مثل الشعوب الآسيوية (علىٰ تنوعها) والأفريقية أيضًا، واحتاج الخلفاء المسلمون إلىٰ خبراء في الحرب والقتال لمواجهة بسط السيطرة علىٰ تلك المناطق المفتوحة، وبدأ يظهر لهؤلاء الخلفاء نوعية جديدة من الشباب، قادمة من سهول آسيا الوسطىٰ وجنوب روسيا، ومن القبائل التركية التي سكنت هذه السهول، وهي مناطق قاحلة شديدة الفقر، كان أهلها يعانون من مشقة البحث عن لقمة العيش.

وأدىٰ شظف العيش في تلك المناطق إلىٰ تحلل العلاقات الاجتماعية، وظهور تجارة الرقيق وبيع الأبناء بحثًا عن الغذاء، وكان شباب تلك المناطق يتميزون بمهارات الفروسية والمصارعة وفنون القتال، فاستعان بهم الخلفاء والأمراء المسلمون، وكان الواحد من هؤلاء يسمىٰ "مملوك" أي عبد ملك اليمين، والجماعة "مماليك" واستطاع الأمراء والسلاطين جلب أعداد كبيرة منهم للحماية والقتال والفتوحات، وحرص الأمراء علىٰ إبقاء هؤلاء المماليك في الإطار العسكري والتدريب علىٰ فنون القتال، بعد تعليمهم عقيدة وشعائر الإسلام الحنيف.

وكان معظم هؤلاء المماليك من أبناء القبائل التركية التي سكنت آسيا الوسطىٰ، وعاشوا بعد ذلك في ثكنات خاصة بهم معزولة عن بقية المجتمع الإسلامي، وكانوا يتزوجون من جواري جلبت لهم خصيصا من بلادهم، لأن مصاهرة السكان المحليين كانت محظورة عليهم.

البداية الحقيقية

ويمكن القول بأن معركة «ملاذ كرد» التي انتصر فيها جيش السلاطين السلاجقة

الأتـراك عـام 1071م علىٰ البيـزنطيين، وتـم أسـر الإمبراطـور البيزنطي «رومـانوس الرابع»، وشارك فيها المماليك بقيادة الأمير ألب أرسلان، هي البداية الحقيقية لظهور المماليك كمقاتلين أشداء، وكانت هذه المعركة أيضًا هي السبب المباشر في الحملة الـصليبية الأولـىٰ، ثـم تتابعـت الحمـلات الـصليبية بعـدها، وبالتـالي قويـت شـوكة المماليك وآلة الحرب الخاصة بهم، والتي أدت في النهاية إلىٰ تطهير بـلاد الـشام مـن الصليبيين تمامًا.

ويشير المؤلف إلىٰ أن بدايات القرن الثالث عـشر المـيلادي هـي أهـم فـترة حيويـة لدراسة المماليك وقوة سلطانهم ونفوذهم، وبخاصة في عهد السلطان الصالح أيوب، الذي بدأ في جلب وتجنيد المماليـك، وفي الثلث الأول مـن القـرن الثالـث عـشر كـان سـوق العبيـد في القـاهرة يعـج بالمماليـك، وكـان الأطفـال مـنهم يبـاعون تبعًـا لـذلك بأبخس الأسعار وفق العرض والطلب، وذلك بسبب اتـساع وكثـرة هجمـات المغـول في مناطق جنوب روسيا والقوقاز والأراضي الواقعة شرق نهر الفولجـا، وشـمال بحـر قزوين منذ عام 1220م.

وبـدأت تتـشكل منـذ عـام 1240م الكثيـر مـن المعـارف والتقاليـد بخـصوص المماليـك في عهـد الـسلطان الـصالح أيـوب، كمـا كانـت تقـام المراسـم مـن أجـل اسـتعراض تطـور الثقافـة الخاصـة بهـم، وأطلـق الـصالح أيـوب علـىٰ مماليكـه لقـب «البحرية» لأنهم كـانوا يعسكرون في جزيـرة محـصنة علـىٰ «بحـر النيـل»، وهـو الاسـم الذي كانوا يطلقونه علىٰ نهر النيل، وكانت هذه القوة تتكون من نحو ألف رجل، وقـد نجحت في إثبات جدارتها في موقعة «غزة» عام 1244م.

لويس التاسع

وظهرت بسالة المماليك بوضوح عندما اقتحم شقيق لويس التاسع القاهرة في عام 1250م، ونجحـت قـوات المماليـك بالقـاهرة في التـصدي لجنـود الحملـة الـصليبية، وقتلـوا مـنهم المئـات بالإضـافة إلـىٰ قائـدهم، وتحركـت قـوات «المماليـك البحريـة» بقيـادة الأميـر الظـاهر بيبـرس، لمواجهـة فلـول الملـك لـويس التاسـع خـارج مدينـة المنصورة، ونجحوا في اجتياح مواقع الـصليبيين حتىٰ انتصروا علـيهم، وقتلـوا مـنهم

الآلاف وأسروا قائد الحملة لويس التاسع في دار ابن لقمان بالمنصورة في عام 1250م.

ولم تكد تمر سنوات قلائل حتىٰ بدأ المغول يزحفون نحو الممالك الإسلامية في العراق والشام، حتىٰ نجحوا في الاستيلاء علىٰ بغداد عام 1258م وقتل خليفة المسلمين، بعد أن عاثوا فيها فسادًا وقتلوا كل من فيها من البشر، وبلغ عدد القتلىٰ، بحسب اعتراف «هولاكو» قائد الحملة نفسه في خطاب لملك فرنسا 200 ألف نسمة، وتوغلوا بعد ذلك في الشام حتىٰ سيطروا علىٰ مدينة حلب.

وبعد هذا الانتصار أرسل قائد المغول «هولاكو» مبعوثيه إلىٰ السلطان المملوكي بالقاهرة سيف الدين قطز، يدعوه للاستسلام المهين وتسليم القاهرة دون قتال، لكن قطز رد بقتل هؤلاء الرسل، وعلق رؤوسهم علىٰ بوابات مدينة القاهرة إمعانًا في التحدي، ونجح في نفس الوقت في التحالف مع خصمه الأمير الظاهر بيبرس ضد هولاكو، واستعد المماليك لمواجهة كبرىٰ مع جيوش المغول الرهيبة، التي تدمر كل شئ في طريقها.

لكن أمورًا أخرىٰ حالت دون استمرار تقدم المغول صوب مصر، منها وفاة الخان الأعظم للمغول «منكو خان» عام 1259، وهو ما أدىٰ إلىٰ عودة نصف مقاتلي هولاكو إلىٰ ديارهم للمشاركة في دفن الخان الأعظم، إضافة إلىٰ معاناة الجيش من نقص الموارد الغذائية والمائية، وترك هولاكو أحد قواده في منطقة الشام ليراقب الوضع في مصر عن كثب.

عين جالوت

لكن السلطان المملوكي سيف الدين قطز قرر أن يلاقي المغول في بلاد الشام بدلًا من انتظارهم في مصر، وخرج في عام 1260م علىٰ رأس 20 ألف مقاتل، وبدأ في شحذ همم جنود الجيش، باستخدام الوازع الديني واستدعاء روح الجهاد في سبيل الله والدفاع عن الإسلام، والتقىٰ مع جيش المغول في الموقعة الشهيرة «عين جالوت» والتي انتصر فيها جيش المسلمين بقيادة سيف الدين قطز، واستمر الجيش في مطاردة المغول حتىٰ أجلوهم عن عدة مدن رئيسية في الشام، وأعادوها إلىٰ سيطرة الأيوبيين مرة أخرىٰ.

وتستمر الحياة، ويعلو ويهبط نجم المماليك في كل فترة، وتقوىٰ شوكتهم حينًا ثم تضعف في أحيان أخرىٰ، وتزداد بينهم الدسائس والمؤامرات للسيطرة علىٰ السلطة طوال أكثر من مائتي عام، حتىٰ بدأت شمس العثمانيين تشرق بقوة، وتوالت انتصاراتهم وفتوحاتهم.

لكن الدولة الصفوية باتت تشكل تهديدًا حقيقيًا لكل من العثمانيين في بلاد الأناضول، والمماليك في بلاد الشام، وبدأ السلطان العثماني سليم الأول يطارد قوات الشاه إسماعيل الصفوي، الذي لقي هزيمة منكرة في عام 1514م، وعلىٰ الرغم من بعض الصعوبات التي واجهها السلطان قنصوة الغوري سلطان المماليك، مع السلطان العثماني سليم الأول قبل هذه المعركة، فإن الغوري جاهد للمحافظة علىٰ حياد المماليك في الحرب، وفعل كل ما بوسعه من أجل تجنب المواجهة معه، لكن المواجهة اندلعت بينهما في «مرج دابق» شمالي حلب في عام 1516م، وانهزم السلطان الغوري هزيمة ساحقة وسقط ميتًا في أرض المعركة، وفقد المماليك كل سلطانهم في بلاد الشام لصالح العثمانيين.

وفي عام 1517 وصل جنود السلطان العثماني سليم الأول إلىٰ قلب القاهرة، والتقوا مع سلطان المماليك طومان باي في موقعة «الريدانية» (العباسية الآن)، ولقىٰ طومان باي ورجاله هزيمة منكرة، نظرًا لتفوق العثمانيين في آلة الحرب، ودخل العثمانيون إلىٰ القاهرة، وفر طومان باي وبعض رجاله إلىٰ الصحراء، ولكن سرعان ما انتهىٰ الأمر بالقبض عليه.

النهاية

وعندما قبض رجال السلطان العثماني علىٰ طومان باي شنقوه علىٰ باب زويله (أحد أبواب القاهرة الفاطمية)، وطويت صفحة السلطنة المملوكية بوفاة طومان باي، وأقسم سليم الأول علىٰ إبادتهم كلية، وكان يتم ضرب أعناق المماليك الذين يتم القبض عليهم في منطقة الجيزة، ونشط العثمانيون في البحث عنهم في القاهرة، والقيام بشنقهم وشنق أي مواطن يقوم بإخفاء أي مملوك، وباختصار قطع رأس أي مملوك يتم القبض عليه، ثم وضع رأسه علىٰ سارية.

وفي عام 1521م تمت إبادة المماليك لآخر رجل في بلاد الشام بواسطة الأمير سليمان ابن سليم الأول، بعد أن ثاروا ضد حكمه، كما تم طرد المماليك نهائيًا من مصر في عام 1811م، وقد وجهت الدعوة لأمرائهم للاحتفال مع محمد علي باشا والي مصر في تلك الفترة، وبمجرد دخولهم قلعة القاهرة تم إغلاق البوابات وإطلاق النيران عليهم من جنود متمركزين في الأبراج العالية.

كما كانت هناك مذابح إضافية للمماليك وأسرهم في شوارع القاهرة، وهرب القليل منهم جنوبا إلىٰ السودان، حيث قاموا بتأسيس دولة صغيرة استمرت في استيراد العبيد كجنود، ولكن تم تدميرهم في النهاية عن طريق حملة عثمانية في عام 1820م.

وكانت تلك هي نهاية قصة المماليك، لكن التاريخ لم يبتلعهم بصفة نهائية، فمصابيح المساجد المملوكية في القاهرة البالغة الجمال والرقة، تحمل الآيات القرآنية: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ﴾ [النور:35] ، تعد برهانًا مناسبًا لرجال وصلوا إلىٰ ذروة الكمال في الفنون العسكرية.

❋ ❋ ❋

(26)

الأموال العربية المهاجرة

الكتاب: الأموال العربية المهاجرة
المؤلف: أدهم إبراهيم جلال الدين
الناشر: دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة
عدد الصفحات: 264
الطبعة الأولى: 2012

يناقش هذا الكتاب أسباب هروب رأس المال العربي إلىٰ الخارج، سواء الأسباب الطاردة في الداخل، أو الجاذبة في الخارج، وحجم هذه الأموال والآثار المترتبة علىٰ خروجها من البلاد العربية، وكيف يمكن عودتها، وإعادة توظيفها مرة أخرىٰ لصالح شعوب المنطقة، ثم يناقش في الختام مستقبل التكامل الاقتصادي والتنمية المستدامة بين دول العالم العربي والإسلامي.

والمؤلف باحث وخبير متخصص في الاقتصاد الإسلامي، وله العديد من الأبحاث والمؤلفات منها: الفجوة الغذائية في العالم الإسلامي، وأفكار إسلامية ابتكارية لحل مشكلة البطالة، ودور الزكاة في معالجة الفقر، وغيرها.

والكتاب مكون من ستة فصول، يتناول الأول: الواقع الاقتصادي العربي ومدىٰ مسئوليته عن هروب رأس المال، ويشير المؤلف في البداية إلىٰ عدد من الإحصاءات والأرقام المهمة، منها أن نسبة مساحة العالم العربي تبلغ 10.2٪ من مساحة العالم،

ومجموع سكانه أكثر من 350 مليون نسمة (2008) أي حوالي 5٪ من سكان العالم، ويبلغ احتياطي النفط في الدول العربية 59٪ من الاحتياطي العالمي، و29.4٪ من احتياطي الغاز، وتبلغ القوة العاملة 112 مليون شخص، والناتج المحلي الإجمالي تقريبًا تريليون دولار، ومعدل البطالة 15٪، وتبلغ رؤوس الأموال العربية في الخارج قرابة 1500 مليار دولار، بينما تبلغ الديون المتراكمة نحو 150 مليار دولار (2005)، وتشكل نسبة خدمة الدين إلىٰ حصيلة صادارت السلع والخدمات 10.8٪، بينما تشكل التجارة البينية العربية حوالي 10٪ من إجمالي التجارة العربية مع العالم الخارجي.

بيانات غير دقيقة

ويشير المؤلف إلىٰ أن المعلومات والإحصاءات والبيانات الدقيقة عن حجم الاستثمارات العربية في الخارج غير متوافرة، وما يذكر من أرقام حول هذا الموضوع هو تقديرات باحثين ومحللين اقتصاديين، وبعض المراكز والمؤسسات مثل: صندوق النقد العربي، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ومع ذلك لا تتفق هذه المؤسسات علىٰ رقم تقريبي لحجم الأموال العربية المستثمرة في الخارج، إذ تقدرها المؤسسة العربية ما بين (800-1000) مليار دولار، فى حين يقدرها مجلس الوحدة الاقتصادية بـ 2400 مليار دولار.

وينبه المؤلف إلىٰ أن معظم الاستثمارات العربية في الخارج هي استثمارات خاصة، يملكها أفراد من جنسيات عربية مختلفة، مع بعض الاستثمارات العامة التي تعود ملكيتها إلىٰ الحكومات العربية، وبخاصة الخليجية، التي تحاول استثمار الفوائد الضخمة للنفط والغاز في أسواق المال الأجنبية.

ويعتبر العالم العربي أقل مناطق العالم جذبًا للاستثمار وأكثرها طردًا له، إذ لا تتجاوز حصته العالمية من الاستثمارات الأجنبية الخارجية المباشرة 1٪ فقط، ولذلك فالحاجة شديدة إلىٰ عودة الأموال المهاجرة إلىٰ الاقتصاد العربي لتحسين صورته السيئة.

وتشير التقديرات إلىٰ أن الأموال الخليجية حول العالم بلغت نحو 730 مليار دولار (2010)، منها 365 مليار في دول الاتحاد الأوروبي وحده، والباقي في دول العالم الأخرىٰ، وتتركز معظم الاستثمارات العربية في الخارج في كل من: سويسرا وبريطانيا وفرنسا، وهي دول تحتل المركز الأول بين الدول الغربية الجاذبة، والسبب الرئيس هو سرية الحسابات، ثم تأتي الولايات المتحدة، ثم أخيرًا ماليزيا وسنغافورة، بسبب الاستقرار الاقتصادي.

عوامل طاردة

ويتحدث الفصل الثاني عن العوامل الطاردة لرأس المال العربي، وهي كثيرة منها، عدم استقرار المناخ الاستثماري، وكثرة تعديلات القوانين المنظمة للاستثمار، ووجود ركود أو كساد اقتصادي في الدول النامية، وارتفاع أعباء الفائدة علىٰ القروض، وأيضًا وجود فرص أفضل ومشجعة للاستثمار في الدول الأجنبية، مثل الأمان من المخاطر، وسرية الحسابات المصرفية، وارتفاع معدلات الأرباح، مع وجود استقرار سياسي واقتصادي، ومناخ مناسب للاستثمار بشكل عام.

ويرىٰ المؤلف أن هناك أسبابا موضوعية لهروب رأس المال العربي إلىٰ الخارج منها:

أولًا: انعدام أو ضعف الاستقرار السياسي، مما يوحي للمستثمرين بأن الانفتاح الاقتصادي قد يكون مسألة مؤقتة، خاضعة للمزاج السياسي الذي قد يتغير.

وثانيًا: عجز الهياكل الأساسية والمؤسسية عن تهيئة المجال أمام الاستثمار لجني أفضل الأرباح والنتائج، مثل الطرق والخدمات الكهربائية والاتصالات عمومًا، بالإضافة إلىٰ باقي المرافق والخدمات.

وثالثًا: الاختلالات الهيكلية في أسعار صرف العملات الوطنية، والعجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

ورابعًا: البيروقرطية وعرقلتها لاجراءات الاستثمار، وعدم توافر القنوات التي يمكن من خلالها اتخاذ قرارات سريعة بشأن الاستثمار، مما يؤدي إلىٰ تثبيط همم المستثمرين.

عوامل جاذبة

ويتناول الفصل الثالث العوامل الخارجية الجاذبة لرأس المال العربي، وعلىٰ رأسها مناخ الاستثمار، وهو البيئة التي يمكن للقطاع الخاص (الوطني والأجنبي) أن ينمو في رحابها بالمعدلات المستهدفة، والبيئة هي مجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية، التي تؤثر في ثقة المستثمر، وتقنعه بتوجيه استثماراته من بلد إلىٰ آخر.

ويشير المؤلف إلىٰ أن الدراسات الاقتصادية أثبتت أن العوامل الأساسية المؤثرة علىٰ قرار المستثمر، تعود أولًا إلىٰ الاستقرار الاقتصادي والسياسي، وثانيًا إلىٰ العوائد المتوقعة علىٰ الاستثمار، وثالثًا: إلىٰ سهولة ووضوح الإجراءات القانونية والإدارية، وفيما يخص البند الأخير فإن أسباب هجرة رأس المال من البلاد العربية، تعود إلىٰ كثرة القوانين وتضاربها وغموضها، وعدم وجود تشريعات لحماية رأس المال المستثمر، وعدم وضوح سياسات الإعفاء من الضرائب، إضافة إلىٰ البيروقراطية والروتين، ونقص الخبرات والكوادر الفنية المتخصصة، وعدم وجود دقة في البيانات والمعلومات الرسمية.

هجرة رأس المال

أما الفصل الرابع فيناقش أساليب وأشكال هجرة رأس المال العربي، ومنها بالطبع أساليب غير مشروعة، مثل: السرقة والنهب والغش والنصب والرشوة والربا، إضافة إلىٰ الفساد الاقتصادي وعمليات غسيل الأموال وجرائم التهريب، خصوصًا عبر المجال غير المصرفي، مثل إنشاء الشركات الوهمية، والتحويلات المالية عن طريق مكاتب التحويل غير المصرفية، والمضاربة في الأسواق المالية، والدخول إلىٰ الاستثمار في الأسواق العقارية وتجارة الذهب وصالات القمار وشراء المشروعات الخاسرة، إضافة إلىٰ الحسابات السرية في البنوك الغربية.

آثار سلبية

ويتناول الفصل الخامس الآثار السلبية المترتبة علىٰ هجرة رأس المال العربي، وتشير الأرقام المتوافرة إلىٰ أن حجم الأموال المهربة إلىٰ الخارج بلغت (56 مليار)

دولار في السودان، و(27 مليار) في تونس، خلال الفترة من 2005: 2008، إضافة إلىٰ المغرب (35 مليار)، وعُمان (28 مليار) عن نفس الفترة، بينما يمكن إدراج مصر ولبنان في عداد الدول المتوسطة، حيث بلغت الأموال المهربة من مصر (19.9 مليار)، ومن لبنان (17.5 مليار)، وأما في اليمن فقد بلغت (6.1 مليار)، وجيبوتي (1.1 مليار) دولار.

وتشير الأرقام أيضًا إلىٰ أن نسبة الزيادة في حجم المديونية الخارجية منسوبة إلىٰ الأموال المهربة بلغت في تونس 87٪، وفي السودان 99.8٪، وفي مصر 82.2٪، وفي لبنان 85.1٪، بينما بلغت في اليمن 73٪، و84.7٪ في جيبوتي خلال نفس الفترة.

وأدىٰ تهريب رؤوس الأموال العربية إلىٰ الخارج إلىٰ حرمان هذه البلاد من الفوائد الإيجابية، التي يمكن أن يحصل عليها المجتمع، والتي تتمثل في القيمة المضافة إلىٰ الدخل القومي، وتشغيل العمالة، وعلاج مشكلة البطالة، وأيضًا زيادة الفجوة بين مستويات الدخول في المجتمع، إضافة إلىٰ عجز المدخرات المحلية عن الوفاء باحتياجات الاستثمار، واتساع نطاق الفجوة التمويلية.

آليات العودة

ويناقش الفصل السادس والأخير آليات عودة رأس المال العربي وفرص إعادة توظيفه، حيث يشير المؤلف إلىٰ أن الأصوات التي تتصاعد، للمطالبة بعودة الأموال العربية، تعود إلىٰ ثلاثة دوافع رئيسة هي: الاستفادة من هذه الأموال في تمويل عملية البناء الاقتصادي في المنطقة العربية، والخشية علىٰ هذه الأموال من مخاطر البقاء خارج حدودها الإقليمية، والأسىٰ لذهاب هذه الأموال لإفادة اقتصاديات، يكمن في المزيد من تقدمها، مزيدٌ من التخلف للاقتصادات العربية، وعلىٰ ذلك يظهر جليًا أن الدافع الأول هو الرئيس، والآخران مبرران للأول.

ومن أجل النجاح في جذب الأموال العربية المهاجرة لابد من الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي، ويطالب المؤلف أيضا بضرورة معاملة رأس المال العربي المستثمر في أي دولة عربية كرأس مال وطني، مع إعطائه بعض المزايا والحقوق الإضافية، خاصة في قطاعات التنمية، ويطالب أيضًا بطرح مشروعات عربية مشتركة،

كي تلعب دورًا مهمًا في جذب رؤوس الأموال العربية، واستثمارها في بلادنا.

التنمية المستدامة

وفي الختام يطرح المؤلف ستة أمور مهمة، يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة للدول العربية والإسلامية وهي:

1ـ تحقيق درجات متزايدة من توظيف الفوائض المالية الإسلامية، في أنشطة إنتاجية مباشرة داخل هذه الدول.

2ـ الاستثمار المباشر أو التملك أو الاستحواذ الكلي أو الجزئي لأنشطة ومجالات في الدول المتقدمة تتصف ـ فضلا عن مشروعيتها ـ بإمكانيات تعميق المعرفة الفنية في الدول العربية والإسلامية.

3ـ توجيه مزيد من التمويل للفرص الاستثمارية المدروسة داخل الدول العربية والإسلامية، في قطاعات النشاط الصغير والمتوسط.

4ـ تنويع قاعدة النشاط الاقتصادي الذي يتم توظيف فائض بعض الدول فيه، بما يتسع لأنشطة أخرىٰ، ذات ربحية متوقعة جيدة.

5ـ إنشاء صناديق تتخصص في عمليات رأس المال المُخاطر، وذات رؤوس أموال تسمح لها بالدخول بفاعلية في عمليات الخصخصة.

6ـ يمكن إنشاء كيان منبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي أو غيرها، يتولىٰ إعداد دراسات عن فرص الاستثمار في الدول العربية والاسلامية، وتقديم نماذج للمشروعات الناجحة.

❋ ❋ ❋

(27)

عندما يسقط العمالقة

الكتاب: عندما يسقط العمالقة
المؤلف: مايكل جيه. بانزنر
المترجم: طارق راشد عليان
الناشر: المركز لقومي للترجمة، القاهرة
عدد الصفحات: 340
الطبعة الأولى: 2013

يكشف هذا الكتاب بطريقة واضحة وحاسمة، وربما صادمة للكثيرين، عمق الأزمة الاقتصادية وشواهد الانهيار المالي التي تتعرض لها الولايات المتحدة الأميركية حاليًا، إلىٰ الدرجة التي يتنبأ فيها المؤلف بقرب نهاية العهد الأميركي فيقول: «إن السنوات المقبلة لن تمثل بالنسبة لكثير من الأميركان شيئًا أقل من العصور المظلمة الحديثة، حيث يجلب كل يوم إليهم مخاوف جديدة، ومخاطر غير مألوفة، وإحساسًا عميقًا بهواجس الشر..» .

صيحة تحذير

ومؤلف الكتاب هو خبير اقتصادي أميركي، يعمل أستاذًا بمعهد الدراسات المالية بنيويورك، وله العديد من المؤلفات الجادة في مجال الاقتصاد، ويحاول من خلال هذا الكتاب إحداث حالة من «الصدمة» أو «صيحة تحذير»، ربما تؤدي إلىٰ الانتباه واليقظة لتصحيح المسار، ليس فقط في الجانب الاقتصادي، ولكن أيضًا في الجوانب

السياسية والاجتماعية والثقافية والعلمية..إلخ.

وفي المقدمة يتحدث المؤلف عن «التغييرات الجيوسياسية التي حدثت في العالم في السنوات الأخيرة، والتي أدت إلىٰ حدوث أزمة في الولايات المتحدة، ارتفعت نتيجة لها مستويات الديون بالقطاعين: العام والخاص إلىٰ أعلىٰ مستوياتها، وهبطت الأجور، واختفت فرص العمل المحلية، وارتفعت تكاليف المعيشة بشكل مفاجئ، لتخرج عن متناول طبقة العمال الأميركيين العاديين».

كما أن مشكلة الإغراء بشراء المنتجات الرخيصة من المصنّعين الأجانب، جنبا إلىٰ جنب مع تدافع الشركات متعددة الجنسيات بالولايات المتحدة نحو نقل الإنتاج إلىٰ مواقع خارجية، حيث تكون العمالة وتكاليف التشغيل الأخرىٰ منخفضة، كل ذلك أدىٰ إلىٰ إضعاف القوة التصنيعية للدولة، وتقويض فرص النمو في المستقبل، وفي خلال ذلك أدىٰ الاعتماد علىٰ الغير إلىٰ تداعي الدعم للعملة، التي كانت لفترة طويلة عملة الاحتياطي الرئيسة في العالم.

وينقسم الكتاب إلىٰ جزأين، الأول بعنوان: «خطوط تصدع إمبراطورية آخذة في الأفول» والثاني بعنوان: «الفرص والتهديدات»، وفي الجزء الأول يؤكد المؤلف علىٰ أن هناك أدلة متزايدة علىٰ أن «ظروفنا ومواقف الآخرين هي في حالة تغير مستمر، وأن السلطة الأميركية أصبحت تقع تحت طائلة الشك علىٰ عدد من الجبهات».

أفغانستان والعراق

لقد كشفت الحروب الطويلة الباهظة التكلفة في العراق وأفغانستان عن حدود قدراتنا العسكرية، وأدت اضطرابات أمتنا الخارجية الكبيرة، والأزمة المالية المدمرة، إلىٰ تقويض مسألة قبول قيادتنا في الأمور الاقتصادية، وكانت لدىٰ الدول رغبة متزايدة في الوقوف في وجه الولايات المتحدة أو استبعادها من المائدة، عندما كانت تعتقد أن من مصلحتها القيام بذلك.. إن هذه العوامل وغيرها تشير إلىٰ أن يوم الحساب الجيوسياسي قريب.

وهناك أمارة أخرىٰ علىٰ زوال الإمبراطورية الوشيك، تنبع من وجود نمط للمسئولية المالية يبدو مستعصيا علىٰ الحل، مع تزايد المشكلات الاقتصادية،

وانخفاض الناتج القومي بانتظام لأقل من المؤشرات التي كانت مرتفعة في العقود السابقة.

لقد كان من بين عوامل أفول الإمبراطوريات الماضية ما يمكن أن يوصف بأنه وباء التدهور الثقافي والأخلاقي والاجتماعي، علىٰ الرغم من أن هذا الجانب لا يمكن قياسه بسهولة من ناحية الكم، ولكن من الصعب أن يفوتنا الدليل، فقد أصبحت الولايات المتحدة «لينة» بكل بساطة.

لقد تراجعت المعايير الاجتماعية، وسقطت الأخلاق مع احترام الكبار علىٰ جانبي الطريق، وحلت محلها اللغة الخشنة، والبلطجة، وانتشار عدم الاحترام للسلطة، وفضائح «يوتيوب» وسيطرة الانتقاد اللاذع علىٰ الحجج السلمية، وإغراق الخطابة بخطب الهجوم اللاذعة، وطغيان الأحاسيس والخيال علىٰ الحقائق والأصول.

ويشير المؤلف إلىٰ أن الوهن لم يصب فقط النفوذ والمكانة العالمية للولايات المتحدة، بل أيضًا القوة الأساسية أو "القوة الصلبة" التي تمثل القدرة العسكرية، وقد أثبت التاريخ أن الإمكانات المالية وإظهار القوة يسيران جنبا إلىٰ جنب، وبدون الحصول علىٰ التمويل الرخيص، يستحيل علىٰ أي دولة أن تضمن تغطية تكاليف إبقاء إمبراطورية عالمية لفترة طويلة، من غير أن ينتهي الأمر بإفلاس الخزانة العامة.

إن انحطاط مكانة الولايات المتحدة النسبية لن يؤدي بالضرورة إلىٰ الانقلاب أو الصراع، حيث أن دول العالم قد ازدهرت في ظل النظام الحالي، وعلىٰ الرغم من ذلك فإن هناك عددًا من التطورات التي تشير إلىٰ أن النجاحات السابقة، لن تكون كافية لضمان سهولة سير النظام الحالي أو حتىٰ بقاؤه، مع ضعف نفوذ الولايات المتحدة.

تزايد العدوانية

إن النفوذ الأميركي المتضائل، والتجارة عبر الحدود المتراجعة، وآثار التدهور الاقتصادي المستمر، سوف تثير علىٰ الأرجح ادعاءات ملكية متزايدة العدوانية، تتجاهل القواعد الدولية المقررة، والالتزامات تجاه الدول الأخرىٰ، وسوف يثير

النفوذ الأميركي المنحسر، وتصاعد القلاقل الاجتماعية، وكثرة الضغوط الاقتصادية، الشكوك في النهاية حول سلطة المنظمات الدولية، كمنظمة التجارة العالمية مثلا، وعلى المدى القريب سوف نرى تصاعدًا حادًا في نداءات الإغاثة في ظل الأطر الموضوعة.

وسوف تشكل اتفاقية منظمة التجارة العالمية لمكافحة الإغراق، التي تفرض تعويضًا في القضايا التي يثبت فيها أن الشركات ألحقت ضررًا، ببيعها سلعًا بأقل من الأسعار التي سوف تجلبها في أسواقها الوطنية، أساس كثير من التحديات.

ويؤكد المؤلف أن الحربين الكارثيتين في العراق وأفغانستان، وفضيحتي سجن أبو غريب ومعسكر اعتقال جوانتانامو، والغطرسة والاستثنائية اللتين اصطبغت بها تعاملات الولايات المتحدة مع بقية دول العالم، وعلى الأخص في عهد جورج دبليو بوش، كان لها أثر مدمر باطراد، والحقيقة أن المشاعر المعادية لأميركا قد أصبحت فيما يبدو متأصلة في بعض المناطق المهمة.

وهناك حقائق أخرى مفزعة بالقدر نفسه يغض المتفائلون الطرف عنها، منها الانكماش الاقتصادي العالمي الآخذ في الانتشار، وتصاعد النفور من التجارة الحرة، ومبادئ الليبرالية، والتنافس الشديد على الموارد الرئيسة، ولعل المثير للسخرية أن عقودًا من العولمة المتزايدة هي التي وضعت الأساس للانقسامات المستقبلية.

وبحسب المؤلف، فإنه في النهاية سوف يكون العالم مكانا مختلفًا تمامًا عما كان عليه قبل بضع سنوات فقط، وسوف يكون هناك مزيدٌ من التحديات والريبة الشديدة والغضب المتصاعد، عندما لا تعد الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة، وينعكس مسار العولمة، وتنقص الموارد الحيوية.

الفرص والتهديدات

وتحت عنوان: الفرص والتهديدات يتحدث المؤلف في الجزء الثاني من الكتاب عن إمكانيات الإصلاح وضروراته، مؤكدًا أن على الأميركان أن يعيدوا توجيه أنماط حياتهم العملية، إن أرادوا حقًا أن يتجاوزوا المحنة، وبدلًا من البحث عن وظائف تنحصر ساعات دوامها من التاسعة إلى الخامسة، وبدلًا من السعي وراء الشركات

الكبرىٰ، يتعين عليهم استهداف الوظائف التي تخدم الاحتياجات اليومية بشكل أكثر مباشرة.

وبعد سنوات من العمل الشاق والعودة إلىٰ البيت للاسترخاء، لن يجد كثيرون أن لديهم تلك الرفاهية بعد، بل سوف يتجهون من فورهم إلىٰ وظيفتهم الثانية، وربما الثالثة، أو يبذلون قصارىٰ جهدهم بأية طريقة أخرىٰ، تعينهم علىٰ زيادة دخولهم.

يتعين علىٰ الأميركان إذًا أن يضعوا قائمة بالأولويات والخيارات، التي ربما تكون في المتناول إذا ما ساءت الأمور، سوف يتعين عليهم الآن الوقوف علىٰ الأشياء التي يسعهم الاستغناء عنها، فقليلون هم الذين سيكون لديهم رفاهية امتلاك أشياء بعينها، لمجرد قدرتهم علىٰ اقتنائها.

وبعيدًا عن المصاعب الناجمة عن حالات العجز والأعطال، سوف يجد كثير من الناس أنفسهم عرضة لابتلاءات من طرق أخرىٰ، لقد اعتاد الأميركيون في المقام الأول علىٰ نظام مالي، ظل ساريًا بسلاسة لفترة طويلة، لكن الظروف الاقتصادية المتدهورة، والنكبات المتلاحقة التي أصابت الدولار الأميركي وإخفاقات البنوك، وسقطات آليات السداد، واضطرابات السوق المستمرة، وتخلف الأفراد والشركات والقطاع الخاص عن السداد، وحالات الإفلاس، كلها تفضي إلىٰ احتمالات محدودية النقد القابل للصرف، أو حتىٰ اختفائه كليا، وإذا حدث ذلك سوف يتعين علىٰ الناس بذل قصارىٰ جهدهم، من استجداء أو اقتراض أو حتىٰ سرقة، لسد احتياجاتهم واحتياجات عائلاتهم!.

وفي النهاية يقول المؤلف: إنه من الصعب الطعن في فرضية المتفائلين، بأنه في مرحلة ما في المستقبل، سوف تخف حدة القيود والشكوك أو تتلاشىٰ كليا من المشهد، أو أن الشقاقات والاضطرابات سوف تنتهي أو تهدأ، وسوف يتم تسوية حالات الإفراط والمغالاة والتعطل أو التخفيف من وطأتها، وأن الرماد المتبقي فىٰ الكثير من الأزمات التي اندلعت، سوف يدعم جذور العودة إلىٰ فترات أفضل، سوف يعدل الناس من أسلوب حياتهم وتوجهاتهم وأفكارهم، بحسب منظومة جديدة تحكم الأشياء، وسوف يكون البشر علىٰ أهبة الاستعداد مرة أخرىٰ، للمضي قدمًا

باتجاه فترات أفضل للجميع.

حتى يتحقق الحلم

ولكن.. حتىٰ يتحقق هذا الحلم علىٰ أرض الواقع، يحتاج الأميركان لأن يكونوا شديدي اليقظة، وعلىٰ أهبة الاستعداد للتحرك، وسوف يتعين عليهم استيعاب الأفكار المتعمقة الواردة في هذا الكتاب، واتخاذ الخطوات اللازمة لضمان قدرتهم علىٰ تخطي الفترات العصيبة دون خسائر.

ويتحتم عليهم كذلك اكتساب أكبر قدر ممكن من الخبرات حول مجريات الأمور، ووضع خطة محكمة، وتعديل عاداتهم وتوجهاتهم، والتركيز علىٰ الأشياء التي تدعو الحاجة إليها للصمود والبقاء ـ وربما أيضًا التطور والازدهار ـ في عالم محفوف بالمخاطر، وحينئذ فقط يكونون علىٰ أهبة الاستعداد لتلك اللحظة المأمولة، عندما يلوح في الأفق ضوء في نهاية الدرب المظلم.

❊ ❊ ❊

(28)

11 سبتمبر 2001 ثقافة أميركية جديدة

الكتاب: 11 سبتمبر 2001 ثقافة أميركية جديدة

المؤلف: جيفري ملنيك

المترجم: عزة الخميسي

الناشر: المركز القومي للترجمة، القاهرة

عدد الصفحات: 328

الطبعة الأولى: 2010

يبحث هذا الكتاب في الأسباب التي تجعل من أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول 2001، كأنها أيقونة تشكل محتوىٰ الجدل الثقافي الأميركي علىٰ كافة الأصعدة، عبر وسائل الاتصال الجماهيري (المالتيمديا)، وكيف ساهم صناع الثقافة في أميركا، بداية من المشاهير وحتىٰ المواطنين العاديين، بحيوية بالغة وعلىٰ نحو مذهل، في ضخ الدماء لعروق ثقافة جديدة من التأسي، والشعور بالكارثة، وتخليد الذكرىٰ وحتىٰ الاحتفاء بها، فيما يرونه «التعبير العظيم عن الوعي ما بعد 11/ 9».

والمؤلف هو البروفيسور جيفري ملنيك أستاذ الدراسات الثقافية الأميركية في كلية بابسون بولاية ماساتشوستس، وصدرت له عشرات الأبحاث في تخصصه، وهو أحد الأعضاء المؤسسين لجماعة «حركة حقيقية 11/ 9»، وهي مجموعة من المنظمات والجمعيات والحركات الاجتماعية، وشخصيات عامة بارزة في المجتمع الأميركي، تسعىٰ لمعرفة حقيقة ما حدث في 11/ 9، وأسبابه، وتطالب بفتح تحقيق

جديد مفتوح وشفاف حول هذه الأحداث، وتؤكد أن لديها «دلائل عديدة» علىٰ أن الحكومة الأميركية قد تكون مسئولة عن الأحداث، أو أنها تعلم مسبقًا بها، وأنها استخدمتها كذريعة لشن حربها ضد أفغانستان والعراق؛ وللتضييق علىٰ الحقوق والحريات المدنية الأميركية.

إطلاق الشائعات

وعبر سبعة فصول يقدم المؤلف تحليلًا مفصلًا ودقيقًا لمئات من المواد الثقافية والإعلامية التي تناقش أحداث 11/ 9، وما بها من إشارات ودلالات وإيحاءات، تكشف جانبا من ثقافة أميركا بعد هذا الحادث الضخم، ويستعرض موضوع إطلاق الشائعات الذي صاحب فترة ما بعد سقوط برجي مركز التجارة، ويركز علىٰ ثلاثة أنواع منها، الأول: هو شائعات «دق إسفين»، وهي تستهدف فرز مجموعة خاصة من الناس لتوقيع العقاب عليهم، سواء أكان بدنيًا أو نفسيًا اجتماعيًا أو مقاطعة ثقافية.

وفي هذا النوع يشير المؤلف إلىٰ شائعة «العرب المبتهجين بوقوع أحداث 11/ 9» حيث تتبعت الباحثة الأميركية جانيت لانجلوي مصدرها، وتوصلت إلىٰ انطلاقها من «جماعة رهبنة نسائية في معبد يهودي بمنطقة ديترويت» وأن «اليهود الأميركان كانوا أغلبية من نقل الرسائل الإلكترونية، التي كانت الأداة الأهم والأولىٰ لنقل الرسائل حول شائعة العرب المبتهجين».

كما يشير المؤلف أيضًا إلىٰ ما قامت به قناة السي إن إن (**CNN**)، عندما قدمت نبذة عن أطفال فلسطينيين يرقصون ابتهاجًا بالهجمات، حيث تبين أن «اللقطة زائفة بشكل فاضح وأنها قديمة لأطفال طلب منهم جنود إسرائيليون أن يرقصوا في مقابل إعطائهم الحلوىٰ».

والنوع الثاني من الشائعات هو ما قامت به إحدىٰ الشركات الإعلامية الأميركية الكبرىٰ علىٰ سبيل المثال، من أن شخصا ما في مكانة إدارية مهمة بهذه الشركة، أعد قائمة بأسماء أغاني تمنع الشركة إذاعتها، بذريعة حساسية المستمعين في الأيام الأليمة بعد الهجمات، وفي حقيقة الأمر كانت إستراتيجية جديدة للشركة للسيطرة علىٰ الوعي عشية الهجمات.

أما النوع الثالث فهو إطلاق شائعات الشك المطلق أو الإنكار العميق لفكرة أن شيئا من هذا القبيل كان يمكن أن يحدث أصلا في الولايات المتحدة.

والأهم أن مجموعة كبيرة من شائعات 11/ 9 روجت للعنف الاقتصادي ضد العرب الأميركان، أو من يبدو من شكله أنه من الشرق الأوسط، كخطوة تستكمل العنف العسكري، الذي كان يتم ترسيخه وتوسيعه في أفغانستان والعراق.

مكان في المأساة

إن الكثير مما أطلق عليه ثقافة 11/ 9 قد صورته بالفعل أعمال مؤرخين وأدباء وصحفيين وغيرهم، حاولوا جعل أوسع جمهور ممكن يتبنىٰ المأساة كأنها قصته الخاصة؛ ليجد كل فرد لنفسه مكانًا شخصيًا في قلب المأساة.

وفي الفصل الثاني يتحدث المؤلف عن برامج «التليثون» وهي برامج إعلامية تقوم بها قنوات إذاعية وتليفزيونية وحفلات جماهيرية، تستهدف جمع التبرعات لأسباب سياسية أو خيرية أو غيرها، وقد انتشرت هذه البرامج بقوة بدعوىٰ إنقاذ ضحايا 11/ 9، واستخدمت كل الوسائل المتاحة لاستدرار عطف المستمعين والمشاهدين، ونجحت في جمع ملايين الدولارات لصالح صندوق ضحايا 11/ 9.

كانت برامج جمع التبرعات إذًا جزءًا من جهد لإقناع الأميركيين بالتقدم «لخوض حربهم» ضد الإرهاب، وهكذا بدأ الهجوم علىٰ أفغانستان بعد أكثر قليلًا من أسبوعين من موعد بث أحد البرامج الشهيرة لجمع تلك التبرعات.

ويناقش الفصل الثالث ظاهرة توظيف الصور الفوتوغرافية في ثقافة ما بعد 11/ 9، والتي اتخذت مكانها بسرعة، باعتبار أن الصورة أثمن وأندر شكل للتعبير الثقافي الديمقراطي، وأصبح معروفًا أن 11/ 9/ 2001، هو أكثر الأيام في التاريخ الإنساني التي تم تصويرها، وبصفة خاصة الوقت الذي مر بين قصف الطائرة الثانية وبين سقوط البرجين.

لقد تمثل رد الفعل البالغ الأهمية للأميركان في اللجوء إلىٰ التصوير بلا تردد، كفن ينتمي للشعب، وفي الأعوام التي تلت 2001 كانت مبيعات آلات التصوير الرقمية «الديجيتال» في أميركا في ارتفاع هائل، حيث وفرت إمكانات كبيرة لعموم الناس، بما

في ذلك شبكة الإنترنت، وكان التقاط الصور ومن ثم تمريرهاـ مثل تبادل نشر الشائعات ولكن علىٰ نحو أكثر تميزًاـ، سبيلًا يمكن من خلاله أن يدخل المواطن الأميركي العادي إلىٰ ميدان ثقافة الصورة.

غير أن صور التعذيب في سجن أبي غريب في العراق عام 2004 أكدت استحالة استمرار تبني الأميركيين للقطات الفوتوغرافيا، أو مجموعات الصور كـ «فن الناس»، فقد أسقط ألبوم الصور المرعب الذي التقط من السجن العراقي، عبير البراءة عن نشاط التقاط الصور، إضافة إلىٰ أن التمسك بالفن الجماعي كأداة للعلاج القومي أخذ يخبو تدريجيًا.

مشهد السقوط

ويشير المؤلف في الفصل الرابع إلىٰ أن مشهد سقوط برجي مركز التجارة العالمي في مانهاتن، طغىٰ علىٰ صور أجهزة الإعلام الأميركية طوال شهور ما بعد 11/ 9، ما يشبه حلقات لا تنتهي من الصور المتكررة، وبسبب هذه الهجمات ازداد قاموس المفردات الثقافية والسياسية للبرامج الإخبارية الأميركية فقرًا علىٰ فقره، وأصبحت لحظة سقوط كل برج من البرجين أعلىٰ نقطة دراماتيكية في فيلم 11/ 9، ووقعت علىٰ عجل اتفاقيات ثقافية حول ما كان الأميركيون «راغبين» في مشاهدته، وتم القبول بعرض صور تهاوي مركز التجارة العالمي مرارًا وتكرارًا، أما حقيقة أن الأميركيين كانوا يشاهدون إنتاجا مدمرًا لقبر جماعي، فنادرًا ما تبادرت لذهن أحد.

ونجح الإعلام في تصوير أن هناك معركة دارت علىٰ متن الطائرة يونايتد 93 بين المختطفين وبين الركاب، وتشكل شبه إجماع جاهز حول «أن مسافري الطائرة الشجعان كانوا مقاتلين من أجل الحرية»! وفي الأيام والأسابيع التي تلت الهجمات، كانت تعاويذ الطائرة المذكورة، مصحوبة بصور عن البرجين المتهاويين، تحتل صدارة القائمة الجديدة لخيارات الأخبار في المحطات الأميركية.

غير أن ما يستدعىٰ الذهول ـ كما يقول المؤلف ـ أنه تم ضرب تعتيم إعلامي شبه كامل، عندما تعلق الأمر بتقديم صور لعشرات وربما لمئات الناس، الذين قفزوا (أو شعروا أنهم ذاهبون) إلىٰ حتفهم من برجي مركز التجارة العالمي، واصطلح الشارع

الأميركي علىٰ إطلاق اسم «القافزين» علىٰ هؤلاء الضحايا لهجمات 11/ 9، وامتنعت وسائل الإعلام بعد نشر أو إذاعة أو عرض أي صورة أو أكثر من صور هؤلاء، عن تقديم أي إضافات لتلك الجثث الساقطة من البرجين.

رؤية الشعب الأميركي

وتحت عنوان «نحن ـ الأدوات ـ الصرخات» يواصل المؤلف في بقية فصول الكتاب تحليله للكثير من المواد الثقافية والفنية والإعلامية، التي صدرت في أعقاب أحداث 11/ 9، أو تناولتها بشكل من الأشكال، وخصوصا مواقف بعض الجاليات والعرقيات والإثنيات الأميركية مثل الأفارقة والآسيويين، ويقدم في ذلك عشرات الموضوعات التي يرىٰ أنها عالجت هذا الحدث بشكل ما، بطريقة تخرجه عن سياقه، واستطاعت هذه المواد الثقافية والإعلامية أن تؤثر في فهم ورؤية الشعب الأميركي، وبالتالي رد فعله وتعبيره عما حدث.

من المهم إذًا– كما يقول المؤلف– النظر إلىٰ 11/ 9 بوصفه مُصنعًا ثقافيًا لصهر وصب ما لا حصر له من الأعمال الروائية والدرامية في إطارها، وبالتالي كان لهذا الحادث أعمق الأثر في بعض أشكال التعبير الثقافي الأميركي.

لقد تحول 11/ 9 إلىٰ تعاويذ وإجابة فورية علىٰ كل سؤال، ويبدو الأمر أحيانًا كما لو أن ساحرًا يتحكم في مختلف أشكال التعبير في الحياة الثقافية الأميركية.

لقد نجح المؤلف في هذا الكتاب –الذي يبدو أنه استغرق منه وقتا وجهدا كبيرين– في سبر غور الكثير من الإنتاج الثقافي والإعلامي والفني الأميركي، الذي ظهر في أعقاب سقوط برجي التجارة العالمي في 11/ 9، ليعبر في النهاية عن حاجة الولايات المتحدة إلىٰ بناء ثقافة جديدة.. ثقافة لإعادة بناء أميركا.

* * *

(29)

صناعة الأكاذيب والجواسيس

الكتاب: صناعة الأكاذيب والجواسيس
المؤلفون: بول تود، جوناثان بلوتش، باتريك فيتزجرالد
المترجم: علاء الدين محمود عبد الرحمن
الناشر: دار سطور الجديدة، القاهرة
عدد الصفحات: 212
الطبعة الأولى: 2010

يخوض هذا الكتاب في محيط رمادي وحساس، وغير واضح المعالم بالنسبة لكثير من الناس، إنه عالم أجهزة الاستخبارات الغربية، وبخاصة الأميركية والبريطانية، وخططها وأهدافها وعملياتها علىٰ الأرض، وعلاقتها بما يجري في المناطق الساخنة من العالم، خصوصًا في الفترة التي أعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول 2001، وماتلاها من رفع شعار «الحرب علىٰ الإرهاب»، والعدوان علىٰ أفغانستان، واحتلال العراق، ومرورًا بأحداث العنف والتفجيرات في مناطق كثيرة من العالم، وحتىٰ الآن.

ويبحث الكتاب في مدىٰ خروج مفهوم «الحرب علىٰ الإرهاب» من عباءة الحرب الباردة، التي انتهت بسقوط جدار برلين في نوفمبر/ تشرين الثاني 1989، وفي الدور الذي لعبته أجهزة الاستخبارات فيما يتعلق بالرغبة في شن حرب استباقية، كمنهج للتعامل مع التهديد الذي تتعرض له الولايات المتحدة الأميركية، ومكانتها في

المجتمع الدولي بشكل عام.

والمؤلفـون الثلاثـة متخصـصون في دراسـة وتحليـل عمليـات الاسـتخبارات، وبخاصـة الأميركيـة والبريطانيـة، وبالتـالي قـدموا الكثيـر مـن المعلومـات والـدلائل والاستنتاجات التي تكشف أبعاد هذه العمليات، وتأثيرها فيما يجري على الساحة الدولية.

وينقسم الكتاب إلى خمسة فصول: يتحدث الأول عن علاقة أجهزة الاستخبارات الأميركية والبريطانية بما يسميه «الجماعات الإسلامية الأصولية المتشددة» ومدى «الارتباط التام» بين المرحلة الأخيرة من الحرب الباردة، في السبعينيات والثمانينيات مـن القـرن الماضـي، وبـين النمـو المتـضاعف والمـوازي ل «الإسـلامية المتعديـة الجنسيات» في الفترة نفسها.

كما يتحدث عن تفاصيل نشأة بعض الجمعيات الخيرية والمؤسسات المالية الإسـلامية، ودورهـا في تمويـل الجهـاد الأفغـاني، مـن خـلال أجهـزة الاسـتخبارات الغربية، ضد الاحتلال السوفيتي في فترة الثمانينيات، وتحالفها المتجدد مع أجهـزة الاستخبارات الغربية في صراع البلقان في التسعينيات من القرن الماضي.

أكبر عملية للاستخبارات

لقـد توسـعت الحـرب الأفغانيـة ضـد الـسوفييت في فـترة حكـم الـرئيس الأميركـي رونالـد ريجـان (81 ـ 1989)، لتـصبح أكـبر عمليـة للاسـتخبارات الأميركيـة علـى الإطـلاق، وتـم فيهـا إنفـاق نحـو خمـسة مليـارات دولار مـن المعونـات الأميركيـة المباشـرة، بالإضـافة إلـى معونـات متـساوية (دولار بـدولار) مـن المملكـة العربيـة الـسعودية، وبحلـول أواخـر الثمانينيـات بلغـت شـحنات الـسلاح والمعـدات إلـى أفغانـستان حـوالي 60 ألـف طـن سـنويًا، بالإضـافة إلـى التـدريب العـسكري الهائـل للمقاتلين الأفغان.

وحافظـت وكالـة الاسـتخبارات الأميركيـة علـى تـدفق الـسلاح والأمـوال إلـى المجاهدين الأفغان لمدة عـامين آخـرين، بعـد الانـسحاب الـسوفيتي في ينـاير/ كـانون الثاني 1989، ورغم أن الكثيرين في الكونجرس بدأوا يـشككون في الحكمـة مـن وراء

تسليح أمراء حرب، كزعيم الحزب الإسلامي قلب الدين حكمتيار، إلا أن هذه الشكوك نُحِّيَت جانبًا حتىٰ نهاية إدارة بوش الأب؛ تجنبًا للإساءة إلىٰ المملكة العربية السعودية!

لقد ظلت القوىٰ الاستعمارية الغربية، أثناء الحرب الباردة، تنظر إلىٰ الصحوة الإسلامية كحليف مفيد ضد الشيوعية والنزعات القومية في العالم الثالث بوجه عام، لكن العلاقة التي بدت كأنها «زواج مصلحة» بين الاستخبارات الغربية ومصالح الغرب، وبين هذه الحركات الإسلامية متعدية الجنسيات، عادت نتائجها لتطارد الغرب، بطرق لم يكن بالإمكان التنبؤ بها بشكل كامل.

ويتحدث الكتاب بشيء من التفصيل عن دور أجهزة الاستخبارات في صنع وتدعيم وحماية بعض الجماعات الإسلامية المتشددة، خصوصًا في لندن وباكستان، والشراكة المضطربة بين جهاز الاستخبارات الباكستاني ونظيريه: البريطاني والأميركي، مستخلصًا في النهاية أن رد الفعل الغربي تجاه صعود الإسلام السياسي، بالرغم من كثرة الحديث عن «صراع الحضارات»، سار مسارًا نفعيًا ثابتًا.

نريد أن نذلهم

ويتناول الفصل الثاني محاولات الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها للحفاظ علىٰ الهيمنة الإعلامية، في سياق الحرب علىٰ الإرهاب، ولم يكن شن الحرب علىٰ العراق في 2003، في رأىٰ بعض أوساط واشنطن، مجرد فرصة لاستئصال «دمل متقيح» طالما أزعج السياسة الأميركية منذ بوش الأب، ولا ببساطة، كتحرك مفاجئ نحو ثالث أكبر احتياطي للنفط في العالم، ولكن كرد فعل قاطع علىٰ أحداث 11/ 9، وتمثل ذلك في مقولة هنري كيسنجر أن «أفغانستان لم تكن كافية، إننا نريد أن نذلهم!»

كانت الإدارة الأميركية تهدف إلىٰ الاستحواذ علىٰ ريادة السوق في كل من إنتاج المنتجات الثقافية ومحتواها، وبلغت الميزانية السنوية للإعلام الأميركي الموجه 1.2 مليار دولار سنويًا (مائة مليون دولار شهريًا)، وفي فبراير/ شباط 2002 أقيمت غرفة «حرب المعلومات» علىٰ مدار الساعة؛ لمراقبة وسائل الإعلام العالمية؛ وتوفير

ردود فورية عليها.

كان تنسيق نشر التسريبات الاستخباراتية يجري بشكل واضح، يعقبه ظهور فوري لشخصيات الإدارة البارزة؛ لتؤكد وتشرح وتحلل، وكان لذلك أثره القوىٰ علىٰ سبيل المثال، في اعتقاد الشعب الأميركي بوجود صلات بين صدام حسين ومنفذي أحداث 11 /9.

لقد نجحت الآلة الإعلامية الأميركية في وضع قرابة 108 مقالة ومادة إذاعية وتليفزيونية، ذات صلة بالعراق (من وجهة النظر الأميركية بالطبع) في منافذ إعلامية «رائدة» من بينها 50 بالولايات المتحدة، ما بين أكتوبر/ تشرين الأول 2001، ومايو/ آيار 2002.

وفي أواخر عام 2005 نشرت الحملة الأميركية أكثر من 1000 مقال صحفي، في حوالي 15 صحيفة «عربية وعراقية» إلىٰ جانب محتوىٰ شبكة الويب وأفلام الفيديو باللغة العربية، نشر عدد كبير منها في صحيفة «المؤتمر» اليومية التي يرأسها أحمد الجلبي، وحصل بعض الصحفيين العراقيين علىٰ راتب شهري ثابت قدره 500 دولار، وكانت الإدارة الأميركية تدفع مابين 50 و2000 دولار في المقال الواحد.

ازدياد نفوذ البنتاجون

ويناقش الفصل الثالث العلاقة «العضوية» بين ديناميات الحرب علىٰ الإرهاب ومبادئ الحرب الاستباقية في الخارج، وبين السلطة التنفيذية غير المحدودة في الداخل، وتمثل ذلك في ازدياد نفوذ وصعود تأثير وزارة الدفاع الأميركية (البنتاجون)، والذي يصفه الكتاب بأنه «غير المبرر وغير المطلوب»، بصورة كبيرة أضرت بالحريات العامة والديمقراطية ضررًا واضحًا.

لقد أنتجت الإدارة الأميركية في عهد «بوش الابن» مؤسسة دفاعية، يمكن أن تحتل المركز السابع عشر كأكبر اقتصاد علىٰ مستوىٰ العالم، وأكبر مستهلك للنفط في أميركا، ورقم 31 علىٰ مستوىٰ العالم (395 ألف برميل يوميًا)، كما أن المؤسسة العسكرية أصبحت واحدة من أكبر أصحاب العقارات في العالم (تملك 571 منشأة في أكثر من 3740 موقعًا علىٰ قرابة 30 مليون فدان)، مع ملاحظة أن القواعد التي

تقل مساحتها عن 10 أفدنة لا تحتسب، وكذا المنشأت المستأجرة، والمواقع السرية في البلدان الصديقة.

واعتبر تفويض الكونجرس للرئيس الأميركي بعد 11/ 9 في «استخدام كل القوة الضرورية والملائمة» إقرار بسلطة غير محدودة ـ كاملة وتامة ومطلقة ـ بحسب تعبير الاجتهاد القانوني بالبيت الأبيض، وهو ما برر عمليات الاحتجاز غير المحدود دون محاكمة، وحرية عمل واسعة أثناء إجراء التحقيقات مع السجناء، وهو خرق لا لبس فيه لقانون جرائم الحرب الأميركي واتفاقات جنيف الملزمة.

الحرية ضحية الأكاذيب

ويتحدث الفصل الرابع تحت عنوان «الحرية ضحية الأكاذيب» عن بريطانيا كحالة للدراسة، باعتبارها كانت عاملًا مهما في إضفاء الشرعية للحرب علىٰ الإرهاب، ويتناول مدىٰ الاستخدام الداخلي للتهديد الإرهابي، كأداة سياسية ودعائية، وهو ما أدىٰ في النهاية إلىٰ التأثير السلبي بصورة كبيرة علىٰ الحريات العامة، وإهدار حقوق الإنسان، والتملص من قيود الاتفاقية الأوروبية في هذا الصدد.

ويشير الكتاب إلىٰ أن حكومة توني بلير (1997 ـ 2007) استخدمت التهديد الإرهابي في أعقاب 11/ 9 بشكل منهجي، وهو ما دفع بالحريات المدنية إلىٰ الوراء في كل اتجاه، ودشن مجموعة كبيرة من السياسات الاستبدادية، مثل ترحيل الأجانب، واستخدام الأدلة السرية، والاحتجاز بلا محاكمة.

لقد سنت حكومة توني بلير أكثر من 200 تشريع محدد "مضاد للإرهاب"، إضافة إلىٰ التشريعات القائمة الخاصة بالجرائم أو الجنح ذات الصلة في القانون الجنائي، وفي إطار الإهدار المستمر لحقوق الإنسان في بريطانيا، والاتفاقيات الدولية في هذا الشأن، كشف تقرير رسمي نشر في فبراير/ شباط 2007 عن إصدار نحو نصف مليون أمر اعتراض ضد المقيمين في المملكة المتحدة، خلال عام 2006، من بينها أكثر من أربعة آلاف خطأ تم الاعتراف به.

كما تم الكشف عن حوالي من 200 إلىٰ 400 رحلة طيران، نفذتها الاستخبارات الأميركية عبر المجال الجوي البريطاني علىٰ مدىٰ ثلاث سنوات، في طريقها إلىٰ

بلدان متورطة في عمليات احتجاز سرية أو في طريق العودة منها، وأقر الاتحاد الأوروبي في يناير/ كانون الثاني 2007 بما لا يقل عن 170 حالة توقف للطائرات الأميركية في مطارات المملكة المتحدة، وهو ما شجبه الاتحاد الأوروبي.

ثلاثة حروب في آن

وفي الفصل الخامس والأخير يتناول الكتاب موضوع الحرب علىٰ الإرهاب في سياق أوروبي، حيث قدمت أوروبا، أو بمعنىٰ أدق مجموعة الدول الست (بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وبولندا وأسبانيا) الدعم الدبلوماسي والاقتصادي والفني، والأهم من هذا كله الدعم الاستخباراتي أيضًا، ومن نافلة القول أن نشير إلىٰ أن هذه الدول الست هي «غرفة محركات» الاتحاد الأوروبي، حيث أنها تضم ثلاثة أرباع السكان، و80٪ من الناتج الاقتصادي، والجزء الأكبر من قوته الدبلوماسية والاستخباراتية.

وعلىٰ الرغم من إنكار ذلك علنيًا، فإن بلدان الاتحاد الأوروبي متواطئة تمامًا في اعتقال واحتجاز الذين اشتبهت السلطات الأميركية في أنهم إرهابيون، وكذلك كيفية استخدام بنية حلف الناتو، التي تزداد اتساعًا؛ لتأمين جبهة جديدة بالغة الأهمية وغامضة، في الحرب علىٰ الإرهاب.

وفي الختام يؤكد المؤلفون أن مفردات هذا المصطلح «المشئوم والمبتذل» المسمىٰ الحرب علىٰ الإرهاب، **انضوىٰ تحته ثلاثة حروب:**

1- مسرح نزاع تقليدي في الشرق الأوسط، يتعلق بالهيمنة الأميركية (نعم.. إنه النفط يا غبي!).

2- حرب «موازية» علىٰ الحريات المدنية في الغرب، تحركها الوكالات الحكومية الساعية للسلطة والسياسة، التي تريد خطف الأضواء.

3- صراع استخباراتي حاد بين الوكالات الغربية، لكنه مقيد في ميدان مكافحة الإرهاب اليومي.

❊ ❊ ❊

(30)

إسرائيل في النيل

الكتاب: إسرائيل في النيل
المؤلف: د. زبيدة عطا
الناشر: مكتبة الشروق الدولية، القاهرة
عدد الصفحات: 184
الطبعة الأولى: 2010

يصدر هذا الكتاب في وقت مناسب تمامًا، حيث يتزايد الجدل في حوض نهر النيل بين دول المنبع ودول المصب وبخاصة مصر، وحصتها في مياه النهر، ومدىٰ إلزامية الاتفاقيات الدولية المبرمة منذ عقود في الحقبة الاستعمارية، التي تحدد حصص الأطراف المختلفة والتزاماتها تجاه نهر النيل.

ويلقي الكتاب، الذي نعرض له هذه المساحة، الضوء علىٰ جانب آخر من الصورة، حيث يناقش أبعاد الدور الإسرائيلي، منذ أكثر من نصف قرن وحتىٰ الآن، في الوصول بالمشكلة إلىٰ مرحلة الأزمة حاليًا.

والدكتورة زبيدة عطا مؤلفة الكتاب هي أستاذة جامعية في التاريخ، ومتخصصة أكثر في تاريخ اليهود والحركة الصهيونية، وتستعرض في هذه الدراسة الموثقة جذور وأبعاد المشكلة، التي بدأت مع ظهور المشروع الصهيوني نفسه، وبحثه عن حل لمشكلة المياه، ومرورًا بإعلان قيام «إسرائيل»، والدور الذي تلعبه في القارة السمراء،

وصولًا إلىٰ حالة الأزمة التي تعيشها المنطقة فيما يخص قضية المياه.

إسرائيل وأفريقيا

وينقسم الكتاب إلىٰ ثلاثة أبواب، الأول بعنوان : «إسرائيل وأفريقيا» وفيه تناقش المؤلفة تراجع الدور المصري في أفريقيا، بعد عهد الرئيس جمال عبد الناصر، والذي كان لفترة حكمه تأثير واضح، في دعم ومساندة حركات التحرر في مناطق عديدة من دول القارة، وهو ما أدىٰ إلىٰ قيام معظم دول أفريقيا بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، في أعقاب حرب السادس من أكتوبر/ تشرين الأول عام 1973م.

ورغم ذلك فإن الحكومة المصرية لم تحاول الاستفادة من هذا الموقف في توثيق التعاون بينها وبين الدول الأفريقية عمومًا، ودول حوض النيل خصوصًا، وهو ما أدىٰ إلىٰ نجاح إسرائيل في استعادة علاقاتها تدريجيًا مع دول القارة، خصوصًا بعد توقيع اتفاقيات السلام المصرية الإسرائيلية، في كامب ديفيد بالولايات المتحدة الأميركية عام 1979م.

وينتقد الكتاب قلة الاهتمام والتهوين الرسمي المصري من خطورة الدور الإسرائيلي في أفريقيا، فيما يخص أزمة حصة مصر من مياه النيل، حتىٰ إن بعض الرسميين، وصحفيين، وكُتابًا محسوبين علىٰ السلطة، يربطون الحديث في هذا الجانب بنظرية «المؤامرة» التي تتخيل خطرًا وهميًا قادمًا بلا دليل!

ويستند أصحاب الرأي الرسمي إلىٰ أن حجم استثمارات إسرائيل في إثيوبيا مثلًا، وهي إحدىٰ الدول الرئيسية المؤثرة في حوض نهر النيل، لا يزيد عن مائة مليون دولار، وهو رقم ضعيف بالمقارنة بالاستثمارات المصرية في تلك الدولة.

لكن الرأي الآخر في هذا الجانب لا يربط بين تدفق الاستثمارات وحجم التأثير السياسي، منها مثلًا ما يقوله خبير المياه الدولي الدكتور مغاوري شحاتة دياب من أن إسرائيل لديها أحلام كبيرة في مياه النيل، ولديها مشروع جاهز للحصول علىٰ مياهه تخطط لتنفيذه، وهو رأي العديد من خبراء المياه في مصر والسودان، ويستند أصحاب هذا الرأي أيضًا إلىٰ أن إسرائيل تستخدم أزمة المياه، كورقة ضغط علىٰ مصر، لتحقيق مطالبها الخاصة فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي.

ويشير الكتاب إلىٰ جملة من الوقائع والشواهد التي تؤكد قيام إسرائيل بتغذية الشعور لدىٰ المسئولين الأفارقة في دول حوض النيل، بأن مصر تسلبهم حقوقهم ومواردهم الطبيعية بلا ثمن، بالإضافة إلىٰ الدعم العسكري الإسرائيلي لبعض الدول وحركات التمرد في القارة، سواء من خلال التسليح أو تدريب المقاتلين، وهو ما يجعل دورها وتأثيرها علىٰ صناعة القرار أكبر من مجرد النظر إلىٰ حجم الاستثمارات المالية.

النيل وسيناء

ويتناول الباب الثاني أطماع إسرائيل في شبه جزيرة سيناء، وإمكانية توصيل مياه نهر النيل إليها عبرها، ويشير إلىٰ فقرات متعددة من كتاب الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز «الشرق الأوسط الجديد»، تؤكد علىٰ اهتمام المسئولين هناك بمشروع توصيل مياه النيل إلىٰ إسرائيل، عن طريق القنوات المائية في مصر، وهو المشروع الذي تسعىٰ إليه الصهيونية العالمية منذ أيام هيرتزل، ولذلك جاء اهتمام إسرائيل بشبه جزيرة سيناء، وهي النافذة الغربية التي يمكن أن تؤمن لها حلًا لأزمة المياه التي تعاني منها.

ويذكر الكتاب أن الحكومة الإسرائيلية حاولت الضغط علىٰ الرئيس المصري أنور السادات في أعقاب اتفاقيات السلام 1979، من أجل توصيل مياه النيل إليها عبر سيناء، واستخدمت في ذلك إثيوبيا، سواء من خلال دعمها لبناء بعض السدود، التي تقلل من تدفق المياه إلىٰ مصر، أو في دعم الرئيس الإثيوبي منجستو هيلا ماريام لإحداث قلاقل في السودان، من خلال دعم المتمردين في الجنوب، وهو ما أدىٰ إلىٰ إغضاب الرئيس المصري، فألغىٰ فكرة مد المياه إلىٰ سيناء، تمهيدًا لنقلها إلىٰ إسرائيل.

ويشرح الباب الثالث، وهو الأهم والأكبر حجمًا بين صفحات الكتاب، الأبعاد التفصيلية لعلاقات إسرائيل بدول حوض نهر النيل، والدول الغربية التي تساندها في ذلك، فالولايات المتحدة تتبع سياسة الترهيب والترغيب مع الدول الأفريقية، التي تقف موقفًا معاديًا لإسرائيل في المحافل الدولية، ومن الحقائق التي تم الكشف عنها

انضمام هولندا وألمانيا إلىٰ الولايات المتحدة في دعم وتمويل النشاطات الإسرائيلية في أفريقيا، وأيضًا فإن لفرنسا دورًا لا يستهان به في تسهيل عودة إسرائيل إلىٰ القارة السمراء، بحكم شبكة علاقاتها الواسعة بقادة الدول الناطقة بالفرنسية، كما لا يمكن تجاهل دور بريطانيا في هذا الميدان، في شرق أفريقيا وفي نيجيريا.

السودان

وتستعرض المؤلفة واقع دول حوض النيل وعلاقاتها بإسرائيل، مؤكدة أن إسرائيل تلعب دورًا مهمًا في محاولة تقسيم السودان وتفتيته إلىٰ عدة كيانات، يرتبط بعضها بمصالح مشتركة معها، وتشير إلىٰ كتاب عميل الموساد السابق «موشيه فرجي»بعنوان «إسرائيل وحركة تحرير جنوب السودان»، الذي يؤكد فيه أن إستراتيجية إسرائيل تقوم علىٰ أساس تقوية الحركات الإثنية المعارضة للسلطة في الشمال، بعد فشلها في إجراء اتصالات مع الزعامات السودانية، وتحول السودان إلىٰ الخندق المعادي، فلزم إتباع سياسة شد الأطراف ثم بترها.

ويذكر عميل الموساد أيضًا أن جون جارانج كان علىٰ علاقة قوية بإسرائيل، وأن أفرادًا من الموساد شاركوا في سقوط عدد من مدن الجنوب في أيدي المتمردين في عام 1990، وتشير بعض التقارير إلىٰ أن حادث تحطم طائرة جارانج كانت تقف وراءه إسرائيل، بعدما بدأ يميل إلىٰ وحدة السودان، ويبدو الدور الإسرائيلي في أزمة دارفور واضحًا جليًا، حيث لم تخف بعض قيادات فصائل التمرد صلتها بإسرائيل، ويعتبر أنصار اللوبي الإسرائيلي الأميركي أن نشاطهم، لما يوصف بحملة إنقاذ دارفور، كان وراء تشكيل رأي عام عالمي، لدفع المجتمع الدولي نحو اتخاذ قرار من الأمم المتحدة، بإرسال قوات دولية إلىٰ دارفور، كما تم اكتشاف شبكات لتهريب الأسلحة الإسرائيلية إلىٰ المتمردين في دارفور.

إثيوبيا

تعتبر إثيوبيا من أكثر الدول أهمية لمصر، إذ يأتي منها مايعادل 85٪ من مياه النيل، وتوجد فيها أكثر من مجموعة عرقية وإثنية، وينبع منها أحد عشر نهرًا، تعبر حدودها إلىٰ كل من: الصومال والسودان، ويعد النيل الأزرق من أكبر هذه الأنهار.

ولإثيوبيا أهمية استراتيجية لمصر والسودان واليمن والسعودية وكينيا، وأيضًا لإسرائيل، ومن ثم كان اعتبار الأمن مبررًا للموساد والجيش الإسرائيلي للتدخل في الشئون الداخلية للدول الأفريقية، وعلىٰ الرغم من أن إثيوبيا ليس لها موانى علىٰ البحر الأحمر، إلا أنها تمثل قاعدة حيوية لإسرائيل في مناطق جنوب البحر الأحمر، وتمتاز بثرائها في المواد المعدنية، التي تخدم الصناعات العسكرية الإسرائيلية.

وهذا بالإضافة إلىٰ المشروعات المشتركة بين إثيوبيا وإسرائيل في إقامة السدود، منها 33 مشروعًا للري وتوليد الكهرباء حول حوض النيل الأزرق، ومشروعات أخرىٰ قيد التنفيذ، بمساعدة المجموعة الاقتصادية الأوربية.

كينيا

كينيا كانت إحدىٰ الدول المرشحة لإقامة وطن قومي لليهود في بدايات القرن العشرين، وبالفعل استقرت 30 عائلة يهودية في نيروبي، اقتطعت لها الحكومة البريطانية في ذلك الوقت مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، وبالتالي تحظي كينيا بأهمية خاصة لدىٰ إسرائيل، وهناك شركات إسرائيلية عديدة تعمل هناك، بالإضافة إلىٰ عدد كبير من المستشارين والخبراء العسكريين، الذين يعملون في صفوف القوات الكينية، وكانت نيروبي مكانا لاجتماعات المتمردين في حركة تحرير جنوب السودان مع الإسرائيليين.

أوغندا

أيضًا بدأت علاقات أوغندا بإسرائيل مبكرًا، ونتيجة لهذه العلاقات قامت في عام 1996 بانتقاد مصر والسودان لحصولهما علىٰ أكثر من حصتهما من المياه، مؤكدة حقها في استغلال موارد المياه وإقامة السدود، وتقف إسرائيل بالدعم والمساندة خلف قبائل التوتسي الحاكمة في رواندا وأوغندا، حتىٰ إن المخابرات الإسرائيلية اعترفت بقيامها بتأجيج الصراعات بين التوتسي والهوتو، وتصدير السلاح إلىٰ الطرفين للسيطرة عليهما.

تنزانيا

تحظىٰ تنزانيا بموقع إستراتيجي مهم علىٰ ساحل المحيط الهندي، مما جعلها

منفذًا مهما للعديد من الدول الأفريقية، وسعت إسرائيل للتغلغل فيها، وتقوم بدور واضح في إثارة الفرقة ضد مصر والدول العربية في أفريقيا، وهناك تعاون بينهما فيما يتعلق بالزراعة والمياه، ووافقت إسرائيل علىٰ تمويل إنشاء خمسة سدود لتخزين المياه، لكل من تنزانيا ورواندا.

إرتيريا

أيضًا تحظىٰ إرتيريا بأهمية استراتيجية علىٰ ساحل البحر الأحمر، وبتأثير من إسرائيل تقوم بدعم المتمردين في حركة تحرير السودان، وكان لها تأثير في أزمة دارفور، وانتهجت سياسة عدوانية تجاه حكومة السودان، والهدف المشترك بينها وبين إسرائيل: إيجاد حالة من عدم الاستقرار في السودان، ودعمهما للحصار الدولي المفروض عليه، ويعمل في إرتيريا أكثر من 500 خبير ومستشار عسكري وفني من إسرائيل.

رواندا وبوروندي

يشكل الجزء الخاص بحوض النيل نصف مساحة بوروندي تقريبًا، وكانت مع رواندا دولة واحدة لكن الاستعمار فرقهما، وفي رواندا بلغ النفوذ الصهيوني حدًا كبيرًا، حتىٰ أصبح يطلق عليها الآن «إسرائيل منطقة البحيرات»، وتحاول إسرائيل التركيز في خطابها علىٰ النخبة في رواندا، باعتبار أن هناك تماثلًا بينهما وبين إسرائيل، فكلاهما صغيرتان بجوار جيران كبار.

الكونغو

وتعد الكونغو الديمقراطية (زائير سابقًا) هي ثاني أكبر دول حوض النيل من حيث المساحة، بعد السودان، وأكثرها سكانًا، وبها بحيرة موبوتو سيسي سيكو، التي يمكن في حالة إقامة سد عليها زيادة حصة كل من: أوغندا والسودان وبالتالي مصر، وسعت إسرائيل للتقرب منها، وقامت بتدريب ضباط وجنود الجيش، ولها مصالح متعددة تشمل جميع المجالات الاقتصادية.

وفي الختام تتساءل الدكتورة زبيدة عطا: هل يمكن بعد كل هذه المعلومات والوقائع علىٰ الأرض ـ أن ينهار ذلك تحت شعار نظرية المؤامرة الوهمية؟

الكتاب إذًا صيحة تحذير لكل من يهتم بأزمة المياه في دول حوض نهر النيل وبخاصة لكل المسئولين في مصر والسودان.

الفهرس